Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

سعر الصرف ومؤشراته

في ظل شيوع التضخم وتذبذب أسعار الفائدة

Volume No. 123, SEPTEMPER 2022 - SAFAR, 1444

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد محمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير – مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني – ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة – ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة هاجر الحاج حسن / مراجعة لغوية – لغة عربية.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

الهيئة الاستشارية للمجلة

1	د. باسم خالد بدر	دكتوراه اقتصاد الإسلامي والقانون	أستاذ جامعي	فلسطين
2	د. عيسى بدروني	دكتوراه علوم تجارية ومالية	أستاذ جامعي	الجزائر
3	د. عائشة بوعامر	دكتوراه اقتصاد	أستاذة باحثة	الجزائر
4	د. سناء أمزال	دكتوراه فقه المعاملات المالية	أستاذة التعليم الثانوي	المغرب
5	د. علي أحمد شيخون	دكتوراه محاسبة	أستاذ جامعي	مصر
6	د. فؤاد بن حدو	دكتوراه إدارة أعمال ومالية	أستاذ جامعي	الجزائر
7	د. فادي أبو دياك	دكتوراه اقتصاد الإسلامي والقانون	أستاذ جامعي	فلسطين
8	د. فاطمة الزهراء بلحسين	دكتوراه اقتصاد	أستاذة جامعية	الجزائر
9	د. فاطمة الزهراء بن شعيب	دكتوراه اقتصاد	أستاذة جامعية	الجزائر
10	د. مجدي أنور قيطنة	دكتوراه إدارة أعمال	أستاذ جامعي	الكويت
11	د. محمد تاجي	دكتواره اقتصاد لإسلامي	مدقق شرعي	سوريا
12	د. محمد طه احمد عبد الموجود	دكتوراه إدارة فنادق	أستاذ جامعي	مصر
13	د. محمد مروان شموط	دكتوراه محاسبة إسلامية	مستشار مالي	الأردن
14	د. خيرة مسعودي	دكتوراه اقتصاد	أستاذة باحثة	الجزائر
15	د. مصطفي ناطق مطلوب الناصري	دكتوراه قانون تجاري	أستاذ جامعي	العراق
16	د. منى لطفي بيطار	دكتوراه اقتصاد	أستاذة جامعية	سوريا
17	د. صلاح الدين خرج البريكي	طالب دكتوراه تمويل إسلامي	أستاذ جامعي	ماليزيا
18	د. مصطفي أماخير	طالب دكتوراه مالية إسلامية	أستاذ التعليم الثانوي	المغرب
19	المهدي اسمعيل	ماجستير مصارف إسلامية	أستاذ التعليم الثانوي	المغرب
20	محمد الشيخ بكري	ماجستير مالية إسلامية	مدير قسم خدمة الزبائن	سوريا
21	محمد سراج خلاط	ماجستير اقتصاد	أستاذ جامعي	ليبيا
22	منير عبد العزيز	ماجستير اقتصاد إسلامي	مدرب معتمد	تركيا
23	نبيل صبحي أبو زيد	ماجستير اقتصاد	مدير مالي	مصر
24	نشوه عز الدين حمود	ماجستير علوم مالية ومصرفية	أستاذة جامعية	سوريا
25	هاني محمد بشار الطويل	بكالوريوس اقتصاد	محاسب مالي	العراق

تم ترتيب أسماء السادة أعضاء الهيئة الاستشارية حسب الدرجة العلمية ثم حسب الترتيب الأبجدي للأسماء

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد. للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل..

ونحو تفعيل الإفصاح والشفافية سعيًا لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

لرعاية المجلة أو للإعلان فيها

https://giem.kantakji.com/contact-us/

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٩٣٩ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

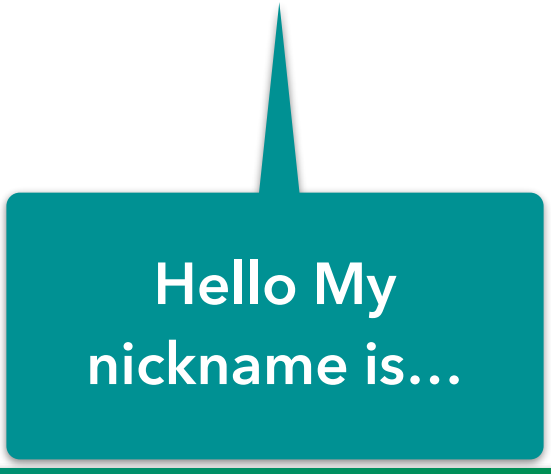

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم
لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٥

إعلان هام للسادة الناشرين ٦

فهرس المحتويات ٧

لوحة تراثية : العرقسوسي ٩

بريشة محمد حسان السراج

سعر الصرف ومؤشراته ١٠

في ظل شيوع التضخم وتذبذب أسعار الفائدة

د . سامر مظهر قنطقجي

أنثروبولوجيا الإعلام : المفهوم والنظريات وعلاقتها بالاثنوجرافية والثقافة ١٨

حافظ لصفر

أزمة الائتمان العالمية الأولى ٣٣

ترجمة : د . سامر مظهر قنطقجي (بتصرف)

تعريف الركود يشعل حرباً في ويكيبيديا ٣٧

Christine Mui

إجراءات فحص المستندات الخاصة بخطابات الاعتماد المستندية ٤٠

المستشار د . عبد القادر ورسمه غالب

آلية توظيف عقد الاستصناع في البنى التحتية ٤٣

د . فؤاد بن حدو

أساسيات التمويل الحديث ٥١

رحاب عادل صلاح الدين امين

تدبير الاختلاف الفقهي عند تعارض الأدلة ٦٦

د . أحمد مالك المختار

PROFIT IN THE ISLAMIC JURISPRUDENCE ٨٣

MUSTAPHA EL BAKRI

دور ديوان المحاسبة في تعزيز الحوكمة الوطنية الرشيدة في الجهات الخاضعة لرقابته ٩٣

د . محمد محمد مظهر أحمد

هدية العدد: كتاب – مفاهيم المحاسبة المالية للزكاة ومعاييرها.....١٠٧
لمؤلفه: د. محمد مروان شموط

لوحة تراثية: العرقسوسي

بريشة محمد حسان السراج

دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

سعر الصرف ومؤشراته

في ظل شيوع التضخم وتذبذب أسعار الفائدة

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

سعر الصرف، هو سعر عملة نسبة لأخرى نتيجة تحركات سوق العملات الواسع، الذي يتم فيه تداول العملات مقابل بعضها البعض، إضافة لعدد هائل من المضاربات – بما فيها المشتقات القائمة على العملات والتحوط –، وهذا ما يجعل أسعار الصرف تتقلب في كل ثانية.

تُعدُّ العودة إلى القياس السلعي لتحديد سعر صرف عملة ما – كاختيار سلعة شائعة الاستعمال أمرًا مألوفًا –، فقد استخدمت الحضارة الإسلامية التي امتدت لأغلب بلدان الأرض؛ حبة الشعير[1] كأساس للقياس، بينما استخدم مؤشر (ماك برغر)؛ وجبة البرغر الشائعة في العديد من البلدان لأنها قياسية في حجمها وجودتها.

فقد ثبت وزن الدرهم الإسلامي ب $\frac{7}{10}$ الدينار وكان وزنه ٢.٩٧ غرامًا، وبذلك تم ربط الدرهم الفضي بالدينار الذهبي، وكلاهما تم ربطه بسلعة الشعير التي كانت سائدة في ذلك الوقت[2].

[1] **القمح** هو نبات حولي من الفصيلة النجيليّة، يكون على شكل سنابل وبطحنه ينتج الدقيق الذي يستخدم في صناعة الخبز والبسكويت والكعك والمعكرونة. أما **الشعير** فهو نبات عشبي من الفصيلة النجيلية أيضا، وهو أحد أنواع الحبوب المغذيّة، ويعدُّ من أوائل الحبوب الّتي زرعت في العالم، يُستخدم بشكل شائع في صناعة الخبز والحساء وبعض المنتجات الصحية، ويُزرع ليكون علفًا للحيوانات بشكل رئيسي.

[2] قنطقجي، د. سامر مظهر، دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، ٢٠٠٣.

قال ابن خلدون: "إن الإجماع منعقد منذ صدر الإسلام وعهد الصحابة والتابعين أن الدرهم الشرعي هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، والأوقية منه أربعون درهما وهو على هذا لسبعة أعشار الدينار $\frac{7}{10}$، ووزن المثقال من الذهب اثنتان وسبعون حبة من الشعير، فالدرهم الذي هو سبعة أعشاره خمسون حبة وخُمسا الحبة $50\frac{2}{5}$، وهذه المقادير كلها ثابتة بالإجماع"[1].

القيمة الداخلية للعملة المحلية

تتحدد القيمة الداخلية للعملة المحلية – من وجهة نظر دولية – بقوتها الشرائية في السوق المحلية أي بما تمثله من سلع وخدمات، وبذلك يتأثر سعر الصرف بين مختلف العملات بمستويات الأسعار الداخلية[2].

تعود **نظرية الأسعار الدولية** إلى (جون ستيوارت ميل) للقرن الثامن عشر، فالتجارة الدولية تصبح ممكنة ومربحة إذا تباينت في الدولتين نسبة التبادل الداخلية للسلعتين، إذ يمكن في هذه الحالة أن يكون السعر الدولي وسيطا بين السعرين الداخليين، فيستفيد منه طرفا المبادلة. وتؤثر تلك الأسعار على قيمة الصادرات والواردات أي على الميزان التجاري لكلا الطرفين المتبادلين، وهذا ما نجد أثره على سعر صرف عملتيهما.

ولما كان التضخم عامل إضعاف للقوة الشرائية للعملة في بلدها لأنه يجعلها متآكلة، مما يوجب على المستهلك دفع مزيد من الوحدات النقدية مقابل السلع والخدمات المشتراة نفسها في فترة سابقة.

إذًا: يتأثر سعر الصرف بشدة كلما زادت حدة التضخم.

فكلما ارتفع سعر الصرف زاد العجز التجاري (لزيادة سعر الواردات ونقصان سعر الصادرات) فإذا رجحت كفة الواردات وكان البلد غير منتج أي غير مُصدّر فنحن أمام تضخم مستورد.

وهذا ما تفيد به نظرية تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity PPP؛ حيث تتكيف العملات والأسعار طبقًا لسلة السلع والخدمات.

ولعل وجهة نظر البعض للتعويم النظيف للعملة عندما يتم تركها تطفو حسب وزنها في السوق، على أنها قضية مخيفة، فيعلقون على ذلك احتمالات حدوث مخاطر عديدة؛ هي وجهة مغايرة للحقيقة فالسوق حتى لو كانت مراقبة بشدة؛ فإنها تعوّم عملتها بنفسها من خلال رفع أسعار السلع والخدمات

[1] ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٦٣.
[2] الحريري، د. محمد خالد، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة دمشق، ١٩٧٦-١٩٧٧، ص ١١٤,

(بما فيها الذهب) التي يتم شراؤها بمقدار محدد مقارنًا بين فترتين؛ وبالتالي إذا تم استخدام سياسة سعر الصرف بشكل قسري، فسرعان ما تتحرك أسعار السوق لتعبّر عن التعويم بشكل فعلي.

أما التخوف الذي بسببه يتجنب معارضو التعويم هذه السياسة، فنتيجته تحرك سوق الظل عاكسة أسعار السلع والخدمات بشكل فعلي، فإذا طبقوا الرقابة النقدية الشديدة، فسرعان ما تنشأ سوق سوداء يتم فيها التبادل السوقي بمختلف أشكاله حيث تتشوه فيه أسعار كل شيء.

إذًا: التعويم قائم بكل الحالات، وإخفاؤه ما هو إلا حالة مرضية تعكس سوء حال الاقتصاد المحلي.

وهذا شيء لا يكون في الاقتصاد القوي لأن سعر صرف عملته لا ينخفض بالضرورة عند تعويمها، فهو يرتفع تارة وينخفض أخرى ضمن اليوم نفسه أكثر من مرة، تبعاً للإقبال عليها مقابل العملات الأجنبية، وهذه ردات طبيعية إن بقيت ضمن حدود معقولة.

إذًا: علاقة مؤشر الاستثمار بالدولار علاقة عكسية: حيث يتراجع مؤشر (الذهب أو الأسهم) بضغط من قوة الدولار أي كلما كان الدولار قويًا.

وطالما أن الدولار الأمريكي هو العملة العالمية المسيطرة على حركة الأسواق بنسبة كبيرة جداً، فلابد من وصفها بالعملة المهيمنة، وهذا ما يدعو الأسواق المحلية لترقّب حركة سعر عملاتها المحلية مقابل الدولار دون غيره.

فما هي المؤشرات المساعدة في تحديد سعر الصرف الدولار وغيره من العملات؟

١- مؤشر الدولار العريض BDI:

إن لدى الاحتياطي الفيدرالي مؤشراً[1] واسعًا يدعى Broad Dollar Index يشمل عملات أكبر ٢٢ شريكا تجاريا للولايات المتحدة، بما فيها اليورو والين والرنمينبي الصيني، والبيزو المكسيكي، ودولار هونج كونج، والدولار الكندي، والريال البرازيلي، والبات التايلندي... إلخ.

يتم ترجيح العملات في هذا المؤشر حسب حجم التجارة مع الولايات المتحدة. وهناك نسخة معدلة من التضخم من هذا المؤشر يسمى مؤشر الدولار العريض الحقيقي. ويعود هذا المؤشر لعام ٢٠٠٦، وقد ارتفع بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٢ إلى أعلى مستوى له منذ بداية المؤشر، ليكسب ما يقارب ١١٪ منذ فبراير ٢٠٢١.

[1] Wolf Richter, US Dollar Exchange Rates and Inflation: What's Next?, Jul 14, 2022, Link.

يفيد الدولار القوي في احتواء التضخم الهائل في بلده الأم؛ أي الولايات المتحدة، وعلى الرغم من كون الولايات المتحدة منتجًا قويًا للسلع والخدمات إلا أن كثيرا من منتجاتها يتم صناعته في أماكن مختلفة، ثم يتم تجميعها في الولايات المتحدة لتبدو بأنها مستوردات.

فلماذا يرتفع الدولار مقابل اليورو والين رغم التضخم الكبير في الولايات المتحدة[1]؟

هناك سببان واضحان:

أولاً، إن التضخم الهائل في منطقة اليورو هو نفسه في الولايات المتحدة، بل إن التضخم في بعض دول منطقة اليورو أسوأ بكثير ويزيد عن ٢٠٪، وكذلك فإن التضخم آخذ في الارتفاع في اليابان.

ثانيًا، يسير بنك الاحتياطي الفيدرالي في مسار عدواني مع رفع أسعار الفائدة، بينما يحافظ كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان على أسعار فائدة سلبية.

ومع تدهور أسعار صرف اليورو لابد للبنك المركزي الأوروبي من التشديد مع أول رفع لسعر الفائدة هذا الشهر، ويتوقع الرفع بمعدل أكبر في سبتمبر. ورغم تعهد بنك اليابان في الوقت الحالي بعدم تشديد سياساته، إلا أن هذا قد يتغير إذا استمر الين في التدهور؛ لأن اليابان تعاني من عجز تجاري كبير، ويرجع ذلك جزئيًا إلى انخفاض سعر صرف الين، مما يرفع تكلفة وارداتها، لأنها تستورد كميات هائلة من سلع الطاقة والغذاء ومواد أخرى وكثيراً من المكونات بما في ذلك الإلكترونيات الاستهلاكية وجميع أنواع الأشياء.

٢– مؤشر تكافؤ الفوائد غير المغطاة لتقييم العملات UIP:

يفسر تكافؤ الفوائد غير المغطاة Uncovered Interest Parity، سبب ارتفاع الدولار مؤخراً مقابل اليورو، ففي ١٢ يوليو، وصل الدولار الأمريكي إلى سعر صرف (واحد مقابل واحد) مع اليورو للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٢ (حصل انخفاض منذ ذلك الحين بشكل طفيف).

والمفترض أن التغيرات في أسعار الفائدة تدفع تحركات العملة إذا ارتفعت عوائد سندات الخزانة مقارنة بتلك الموجودة على السندات، فيجب أن يرتفع الدولار حتى يتوقع المستثمرون انخفاضه على مدى عمر السندات، بحيث لا يكون هناك أي عائد إضافي من شراء سندات الخزانة.

[1] Ibid, Richter.

إذًا: علاقة مؤشر الدولار مقابل أسعار الفائدة علاقة طردية: حيث يرتفع مؤشر الدولار مدعومًا برفع أسعار الفائدة.

٣- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي المعدل PPP:

يتكيف مؤشر الناتج المحلي الإجمالي المعدل GDP based on Purchasing Power Parity مع الفروق في الناتج المحلي الإجمالي، فاليورو يجب أن يتم تداوله بأقل من دولار، لأنه يأخذ في الاعتبار الفروق في أسعار المدخلات كالأرض والعمالة، التي يصعب أو يستحيل تداولها عبر الحدود، وبالتالي تعكس الدخل المحلي.

٤- مؤشر بيغ ماك Big Mac Index

تم إيجاد هذا المؤشر من قبل مجلة الايكونومست البريطانية عام ١٩٨٦ لمعرفة فيما إذا كانت العملات التفاعلية المقارنة هي في مستواها الصحيح. وهو يستند على نظرية تعادل القوة الشرائية PPP؛ حيث يجب أن تتحرك أسعار الصرف على المدى الطويل نحو السعر الذي من شأنه معادلة أسعار سلة متطابقة من السلع والخدمات (حالة مؤشر البرغر) في أي دولتين.

وليس المقصود باقتصاديات Burgernomics أن يكون مقياسًا دقيقًا لاختلال العملة، بل هو أداة لجعل نظرية سعر الصرف أكثر قابلية للفهم. ورغم ذلك، أصبح هذا المؤشر معياراً عالميًا، مدرجًا في العديد من الكتب المدرسية الاقتصادية وموضوعًا لعشرات الدراسات الأكاديمية، وبالنسبة لأولئك الذين يأخذون وجباتهم السريعة على محمل الجد، فيحسب على أنه مؤشر للذواقة.

مثال ذلك؛ تبلغ تكلفة بيغ ماك في بريطانيا ٣.٦٩ جنيهًا إسترلينيًا، وفي الولايات المتحدة ٥.١٥ دولاراً أمريكيًا، فيكون سعر الصرف الضمني يبلغ ٧٢٪، بينما يمثل سعر الصرف الفعلي ٨٣٪، ويفسر ذلك الاختلاف بأن الجنيه البريطاني مقومٌ بأقل من قيمته الحقيقية بنسبة ١٣.٨٪.

ماكدونالد Macdonalds

لدى ماكدونالد أكثر من ٣٦٠٠٠ فرعًا في ١٢٠ دولة حول العالم، وتخدم يوميًا أكثر من ٧٠ مليون زبون.

وبما أن البرغر منتج قياسي من حيث نوعية المكونات والوزن والتعبئة والجودة، وبسبب توزع انتشاره الواسع تم اللجوء إليه كوحدة قياس سلعية قابلة للمقارنة.

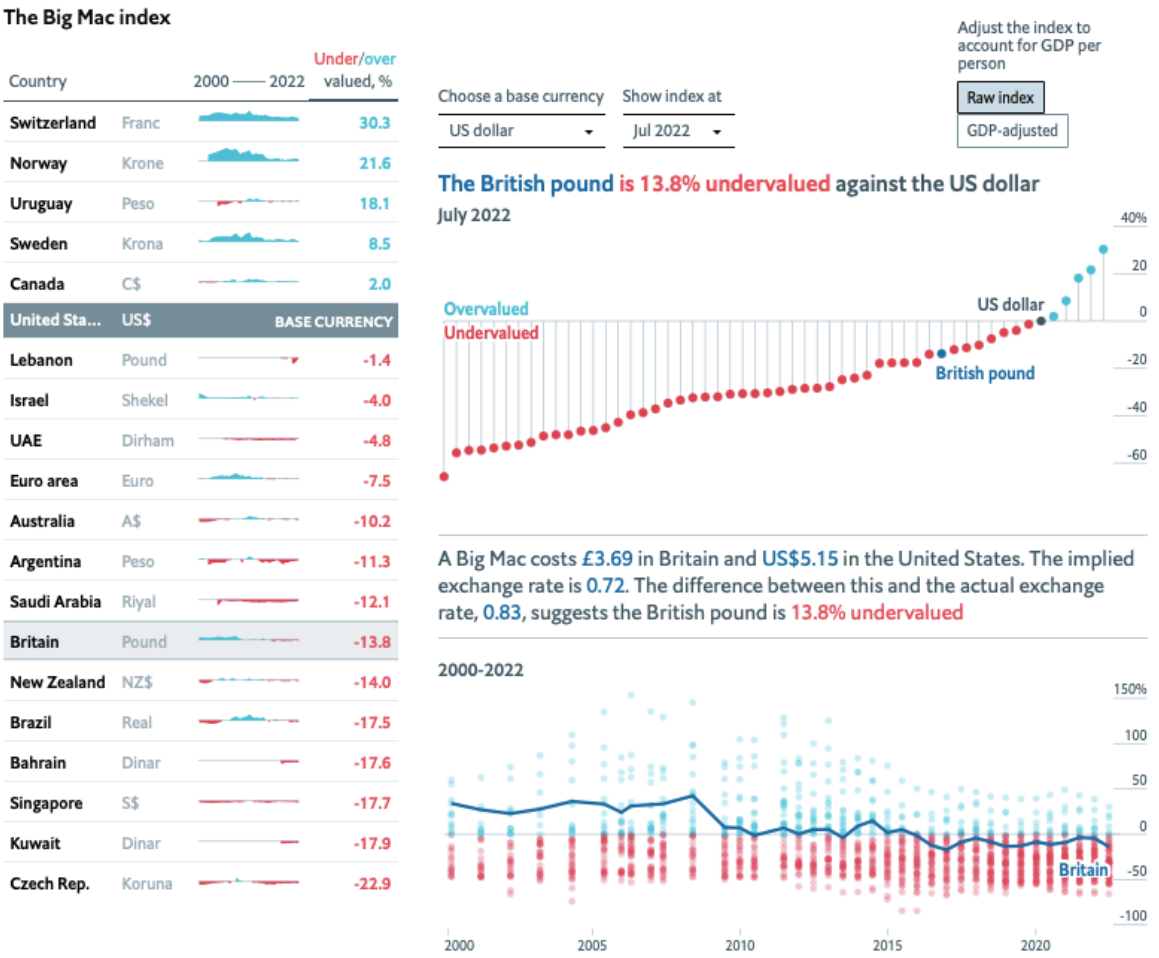

آلية العمل:

يعني تكافؤ القوة الشرائية أن أسعار الصرف تحددها قيمة السلع التي يمكن للعملات شراؤها	يمكن للاختلافات في الأسعار المحلية - في حالتنا، بالنسبة إلى بيج ماك - أن تشير إلى سعر الصرف الذي يجب أن يكون عليه	باستخدام البورغر، يمكننا تقدير مقدار انخفاض قيمة إحدى العملات أو المبالغة في تقييمها بالنسبة إلى عملة أخرى
	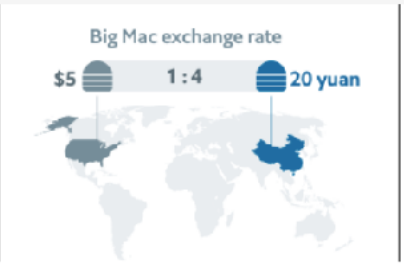	
1	2	3

$$BigMacExchangeRate = \frac{Y24.40}{\$5.81} = 4.20$$

$$ActualExchangeRate = 6.37$$

$$Over/UnderValuedCalculation = \frac{4.20 - 6.37}{6.37} = -34\,\%$$

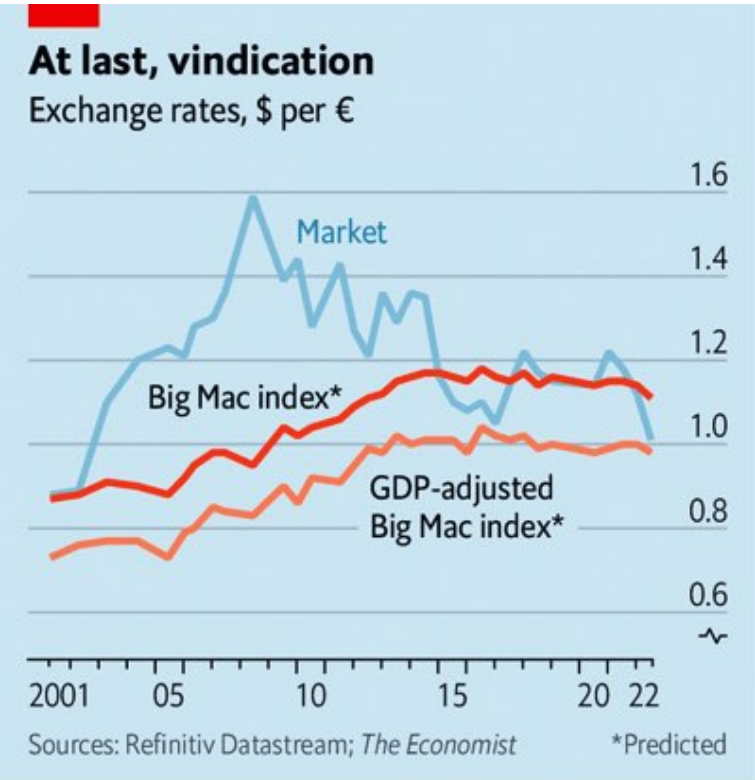

The Economist

يُعالج مؤشر بيغ ماك المعدل نسبة للناتج المحلي الإجمالي، وتتركز انتقاداته بأن التوقع هو بأن يكون متوسط أسعار البرغر أرخص في البلدان الفقيرة منه في البلدان الغنية؛ بسبب تفاوت تكاليف العمالة، وهذه إشارات تعادل القوة الشرائية PPP إلى حيث يجب أن تتجه أسعار الصرف على المدى الطويل؛ حيث تزداد ثراء دولة مثل الصين، رغم أنها لا تقول الكثير عن معدل التوازن الحالي.

إذاً: قد تكون العلاقة بين الأسعار والناتج المحلي الإجمالي للفرد دليلاً أفضل للقيمة العادلة الحالية للعملة.

وفعلاً تم تحديث مؤشر Big Mac في يوليو ٢٠٢٢، لاستخدام السعر المقدم من Mcdonalds للولايات المتحدة. وتم تغيير المنهجية الخاصة بكيفية حساب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي المعدل، والذي سيتم تعديل تاريخه بالكامل كلما تم تحديث سلسلة الناتج المحلي الإجمالي التاريخية لصندوق النقد الدولي. وتتوفر الإصدارات المنشورة مسبقًا لكلا المؤشرين في الأرشيف. وقد تم تحديث المؤشر المعدل حسب الناتج المحلي الإجمالي في يناير ٢٠٢١ ليشمل المزيد من البلدان، يمكن تنزيل البيانات وقراءة منهجية مؤشر بيغ ماك (من الرابط).

إن التحركات الأخيرة لل UIP (حسب ما يوضحه الشكل) تبين أنه أفضل من PPP؛ **فعندما تتعثر أسعار الصرف مع أسعار الفائدة، يمكن للمتداولين تحقيق ربح** بلمسة زر واحدة، إلى الحد الذي تقدم

فيه القوة الشرائية المتغيرة فرصًا. أما في حالة الأشخاص والشركات الذين يغيرون مواقع الإنتاج أو يشحنون البضائع عبر الحدود فهذا غير ممكن، لأنه يستغرق وقتا، مما يجعل مؤشر بيغ ماك غير منطقي[1].

كما أن PPP قد يفشل حتى داخل مناطق العملات.

إن خلاصة ما توفره بيانات مؤشر بيغ ماك: **أن الدولار لا يبدو قوياً تماماً**. أما ما يجب التنبه له أنه:

إذا ارتفع سعر كل شيء، فهذا معناه؛ أن العملات الورقية في سباق نحو القاع لفقدانها قيمتها (بما في ذلك الدولار).

حماة (حماها الله) ٢٤ محرم ١٤٤٤ هـ الموافق ٢٢ أغسطس/آب ٢٠٢٢ م

المراجع:

١. ابن خلدون، المقدمة.

٢. الحريري، د. محمد خالد، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة دمشق، ١٩٧٦–١٩٧٧.

٣. قنطقجي، د. سامر مظهر، دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، ٢٠٠٣.

4. The Economist, Dollar–euro parity may be justified. But the yen looks cheap as chips, Jul 21st 2022, Link.
5. The Economist, The Big Mac index, Jul 2st 2022, Link
6. Wolf Richter, US Dollar Exchange Rates and Inflation: What's Next?, Jul 14, 2022, Link.

[1] Ibid, The Big Mac index.

أنثروبولوجيا الإعلام: المفهوم والنظريات وعلاقتها بالاثنوجرافية والثقافة

حافظ لصفر

بكالوريوس في الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع

ماجستير في إدارة الموارد البشرية وماجستير في الإدارة التربوية وماجستير في القيادة المجتمعية

باحث دكتوراه في الفلسفة

تعتبر أنثروبولوجيا الإعلام فرعا من فروع علم الاجتماع الإعلامي، ويعد الإعلام المرتبط بعلم الإنسان، أو بما يسمى أيضاً علم الإنسان الإعلامي، مجالاً للدراسة داخل علم الإنسان الاجتماعي أو الثقافي، والذي يشدد بوصف الدراسات العرقية وسيلة لفهم المنتجين والجمهور والجوانب الثقافية والاجتماعية الأخرى لوسائل الإعلام، ويميز استخدام الأساليب النوعية، وخاصة العرقية، الإعلام المرتبط بعلم الإنسان عن الأساليب التأديبية الأخرى لوسائل الإعلام.

في الدراسات المختصة بعلم الإنسان تهتم بوسائل الإعلام التي تشكل مجالاً فرعياً متميزاً من الأساليب العرقية إلى الدراسات الإعلامية والثقافية، فالإعلام المرتبط بعلم الإنسان هو مجال متعدد التخصصات إلى حد ما، مع مجموعة واسعة من التأثيرات المتنوعة والمتعددة، وتتراوح النظريات المستخدمة في الإعلام المرتبط بعلم الإنسان من مناهج الممارسة التي ترتبط بالمنظرين أمثال: بيير بورديو ونظريات كمعالجة المعلومات والإثراء الإعلامي، وكذلك مناقشات حول تخصيص وتكييف التقنيات والممارسات الجديدة، كما تم تبني مناهج نظرية من علم الإنسان المرئي ومن نظرية الأفلام، وكذلك من دراسات الطقوس، ودراسات الأداء (مثل: الرقص والمسرح)، ودراسات الاستهلاك، والإشباع والاستخدامات واستقبال الجمهور في الدراسات الإعلامية، ونظريات الشبكات والإعلام الجديدة، ونظرية سوق الولاءات، ونظريات العولمة، ونظريات المجتمع المدني الدولي، ومناقشات حول الاتصالات الاشتراكية والجهد الحكومي في دراسات التنمية، وتتناول أنثروبولوجيا الإعلام أيضا دراسة ثقافات الاتصال من خلال الوسائط الإلكترونية والراديو والتلفزة والأفلام والموسيقى المسجلة والانترنيت والوسائط المطبوعة، ولغة الإعلام،

والثقافة الإعلامية الموهمة والجاذبة للمتلقي، وإقناعه بشتى الطرق بتوظيف علم السيميوطيقا والسيمائيات لتحويله إلى مجرد مستهلك للبضاعة الإعلامية رغم أنفه "اللاوعي الصوري"، فالأنثروبولوجيا واهتماماتها بوسائل الإعلام ظهرت مع مدرسة كولومبيا بمقاربتها لوسائل الإعلام التقليدية التي سادت فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، ولازالت إلى يومنا هذا، وإن تضاءل تسليط الأضواء عليها كالراديو والسنيما...، لأنه في أواخر القرن العشرين شهدت ثورة عارمة في مجال وسائل الاتصال الجماهيري باكتساح وسائل تقنية ذكية للساحة الإعلامية كمواقع التواصل الاجتماعي المعاصرة، وشبكات الانترنيت والويب والهواتف الذكية، فلم تعد الأنثروبولوجيا تدرس تأثير وسائل الإعلام التقليدية على الجماهير فقط، بل انتقلنا إلى الوسائل الحديثة، وكيفية تشكيلها للعقول وصناعة رأي العامة لما يخدم أجندات النخبة الحاكمة، ودراسة عادات وطرق التعامل الجماهيري مع هذه الوسائل الذكية "ثورة الانفوميديا"، ويهدف مقالي إلى تسليط الأضواء على مدى تأثيرات أنثروبولوجيا الإعلام على الجمهور، وتضليله بتزييف الحقائق وتشويهها وقلبها، لتعطي صورة مناقضة للواقع الحقيقي وللدور الأصلي المعد له، وهذا الإيهام يتم بآليات ذكية، وغير مرئية يستسيغها المتلقي بوعي منه أو بدونه، وذلك ما سأتناوله من خلال مختلف نظريات الإعلام وعلاقة الإعلام بالثقافة، ودور الدراسات الاثنوجرافية من منظور أنثروبولوجيا الإعلام من حيث وصف مظاهر التلقي لدى المتلقي وثقافته في التعامل مع وسائل الإعلام سواء التقليدية أو العصرية، فهو عمل يقوم به الاثنوجرافي حيث يصف، ولا يقوم المتلقي وعاداته والقيم التي تحكمه، بينما العمل التأويلي والتحليلي يقوم به الأنثروبولوجي، وفي التعامل مع وسائل الإعلام، وتفكيك بنياتها، يلتقي عملهما معا، فالفصل بين أدوارها مجرد إجراء ميتودولوجي متبعا في هذه الدراسة منهج الاستقصاء والاستنباط، وتكمن أهميتها في معالجة هذا النوع من الأنثروبولوجيا الذي أصبح متجذرا في كل ركن من أركان الحياة الإنسانية اليومية مجهزة لوصف وسائل الإعلام الموظفة، والقيام بطرق جنيالوجي – تفكيكي – تأويلي لأدوارها، وانعكاساتها على الإنسان بتزييف الأحداث والتاريخ والمعرفة، وأدلجة القضايا وتحريفها عن مسارها، وهذا فيه انعكاس سلبي للإعلام على ثقافة وهوية الإنسان مع ضرورة التطرق للنظريات التي طرحت الموضوع وآليات تناولها للقضية الإعلامية ووسائلها، كل هذه القضايا التي تطرحها أنثروبولوجيا الإعلام بين الامس واليوم ودرجة تأثيرها على هوية الإنسان تحتم طرح التساؤلات التالية: ما المسار التاريخي الذي مرت منه أنثروبولوجيا الإعلام؟ وما طبيعة علاقة

الثقافة بالإعلام؟ هل الإنسان قادر على استيعاب ووعي وكشف ألاعيب وسائل الإعلام؟ وكيف تتلاعب بالعقول وتوهمها بالسعادة والرفاه ظاهريا وفي العمق تدمر هوية وكينونة الإنسان؟ وما الدور الحقيقي الذي ينبغي أن تلعبه أنثروبولوجيا وسائل الإعلام لخدمة الإنسان وعدم إيهامه وخداعه؟ ماذا يفعل علماء الأنثروبولوجيا لفهم ممارسات وسائل الإعلام بشكل أمثل؟ هل الأنثروبولوجيا المتجذرة في الأبعاد الصغيرة والحياة اليومية مجهزة لوصف وسائل الإعلام؟ وهل نشأت أنثروبولوجيا الإعلام كباقي العلوم الحديثة أم لها خصوصيتها واستقلاليتها؟ وهل استطاعت نظريات الإعلام دراسة الظاهرة الإعلامية بشكل علمي وموضوعي؟ وما العمل لإعادة الدور الفعال والأصيل للإعلام ليقوم بأدواره الثقافية لبناء الذات والهوية الإنسانية؟

نشأة أنثروبولوجيا الإعلام

تعتبر أنثروبولوجيا الإعلام جزءاً من علم الاجتماع الإعلامي، الذي نشأ في فترة الأربعينات وبداية الخمسينات بفضل مدرسة كولومبيا التي وضعت أسسه العامة، وتطورت بفضل فينيس ولازار سفيلد، وتميزت بالتنوع في وسائل الاتصال الجماهيري من تلفزيون وسينما وراديو... فمثلا بالنسبة للتلفزيون بدأت الدراسات الأنثروبولوجية المناسبة بنشر مقالات متفرقة بداية الثمانينات حاول فيها علماء الأنثروبولوجيا فهم الانفجار المفاجئ للشاشة الصغيرة في مجالات بحثهم مثل: المقارنة النوعية قبل المشاهدة وبعدها ثم إنتاج دراسات في محاولة فهم وتفسير لتعقيد القضايا التي أثارها التلفزيون[1]، ومر هذا العلم بثلاث مراحل وهي: مرحلة انتشار البث الإذاعي في القرن العشرين حتى ١٩٢٧؛ حيث الدراسات الاجتماعية الإعلامية قبل الحرب العالمية الثانية، ووظف البث الإعلامي لأهداف سياسية، بينما المرحلة الثانية تميزت بالنضج في البث الإذاعي بين سنة ١٩٢٧ و ١٩٤٠، إذ انتشرت الإذاعة وبث الأخبار والموسيقى، وأصبح الراديو أداة الإعلام والدعاية، وجاءت بعد الحرب العالمية الثانية المرحلة الأخيرة التي اتصفت بإشباع الجمهور الإذاعي، وتحسين البرامج، وظهور التلفزيون كمنافس قوي، وحاليا اكتسحت وسائل الاتصال الجماهيري الذكية مثل: وسائل الاتصال الاجتماعي (انترنيت، ويب...)؛ حيث أصبحت وسائل الإعلام الجماهيري جزءاً أساسيا من الحياة بعد الحرب العالمية الأولى، وأثرت كذلك على

[1] Granzberg.F (1991) ,Indegnus médium : Fanstian contrat or global village ? cultural Anthropology,6,1 :92- 112

حياة المجتمعات الغريبة المعزولة أو البدائية، إذ طور علماء الانثربولوجيا في ذلك العصر ذريعة مختلفة لتجنب دراسة الإعلام لأجل التمييز بين الأنثروبولوجيا الثقافية والصحافة (اليزابيت بيرد، ٢٠٠٩)، واعتبروا موضوع وسائل الإعلام غير جاد، وينأى عن الموضوعية والعلمية، واشتبه علماء الانثربولوجيا الثقافية في أن محرري الكتب والمجلات النخبوية يقبلون العمل الاثنوجرافي السيء، وباعتباره مجرد صحافة لا يدخل في إطار الاعتبار الأكاديمي العلمي[1]، ولقد أصبح علم الاجتماع الإعلامي يدرس كل ما يتعلق بموضوعات علم الاجتماع، وبالأخص الجانب الإعلامي فيه، فيعمل على استخدام مناهج للعلمية للبحث فيه وأساليب المرسل التي يتبعها، وتنوع الرسائل الإعلامية، وتطور تقنيات وسائل الإعلام، وزيادة كفاءتها وقدرة الجمهور على الاستفادة منها لتطوير سبل حياتهم والتأثير في العملية الإعلامية، وتغيير مسارها التنويري التوعوي – التثقيفي إلى تضليل الجمهور وفق سياسات عالمية كبرى لا تخدم سوى مصالحها البرجماتية على حساب كينونة الإنسان حيث أنه تحول معها إلى مجرد دمية تتقاذفها الثورة الإعلامية المعاصرة التي بزغت بوادرها نهايات القرن العشرين بما يسمى الما بعد تفاعلية أو الثورة الأنفوميدية، والتي سيكون تأثير عصرها أكبر بكثير من الانتشار المتفجر للحواسيب الشخصية التي أطلقت صناعة الكمبيوتر والاتصالات بسرعة مذهلة في ثمانينات القرن الماضي، ومما لاشك فيه أن تكنولوجيا الوسائط المعلوماتية وما سيواكبها من المنتجات والخدمات ستصبغ العالم اليوم[2]، ومن ثمة اكتساح ثقافة الخداع والتشويه للحقائق، وانتشار ثقافة التفاهة ورجحانها على كفة الثقافة العضوية، فمنذ التسعينات نجح علماء الانتربولوجيا في دراسة مجموعة من وسائل الاتصال الجماهيري والوسائل الرقمية، ولم يبدؤوا في دراسة التقنيات التي تجعل هذه الأشكال من الاتصال ممكنة إلا مؤخرا من خلال دراسة الشبكات التكنولوجية المادية التي تسمح بتبادل السلع والأفكار والناس والطاقة عبر الفضاء[3].

لقد أتاحت وسائل التواصل الإعلامي الجديدة الاستخدام لها بسهولة في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة ومن ثمة الانفلات من السياق القيمي والاجتماعي والاقتناع بنوع ثقافي جديد يتمثل في اللغة وأنماطها الجديدة المستعملة من قبل الشباب الأكثر استخداما للتكنولوجيا، ومثل هذا التطور لعناصر

---

[1] Bryce peake , »Media Anthropology :Meaning ,EMBODIMENT, INFRASTRUCTURE ,And Activism, university of Maryland ,Baltimore country

[2]- تأليف الدكتور فرانك كليش "ثورة الأنفوميديا:الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتنا؟ " ترجمة حسام الدين زكريا سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت عدد 253 ص 82

[3]Terence Turner,the kayapa vedeo project :Aprogress Report unpublished Manuscript(Turner1990),1

الاتصال أفرز العديد من النظريات الإعلامية التي أضافت علاقات جديدة وخصائص وقدرات إلى كل من المرسل والرسالة والقناة والمستقبل[1]؛ حيث انتشرت وسائط تواصل اجتماعي ذكية ضمن سياق استراتيجيات محكمة لثقافة ما بعد التفاعلية في الإعلام واحكام للمراقبة الصارمة عن حرية التعبير، وضمان الولاء والانتماء والتذويب للثقافة الرصينة والتعتيم عليها، والعمل على طمس البعد الهوياتي للإنسان، وظهرت في الآونة الأخيرة تطبيقات افتراضية تستثمرها وسائل الإعلام للترويج لبضاعة وثقافة هيمنة الأقوياء في العالم، ولخطورة القضية يتحتم علينا الحذر والتوجس من سيادة إعلام ترفيهي استهلاكي تدجيني للإنسان يصنع ثقافته حسب هوى ورؤية صناع وأصحاب القرار العالمي.

نظريات انثربولوجيا الإعلام

تعددت نظريات وسائل الإعلام التي تناولت القضايا الإعلامية كظواهر أنثروبولوجية واجتماعية من زوايا متعددة ومتنوعة، ونذكر بعض هذه النظريات ومدى تأثيرها على الرأي العام وصناعات القرار سواء محليا أو قوميا أو عالميا، وهي كالآتي:

نظرية الفيلم: يفرض أصحاب نظرية الفيلم الفروض، ويحققونها على الفيلم أو بعض مظاهره، ويعملون ذلك لأسباب عملية ونظرية مجيبة عن التساؤلات التي تساعد من يشتغلون بصناعة السينما، فقد يرغب المصور السينمائي في فهم مزايا ومثالب الشاشة أو يتبين كل ضروب عملية صناعة الأفلام ذات الأبعاد الثلاثية أو تدرس الفنون والعلوم لمجرد متعة المعرفة، فهي لا تضمن تعميق استمتاعنا بالفيلم، بل في الواقع يرى كثير من الدارسين أن فيها انتقاص للمتعة الأصلية بغير تفكير، فهو اختصاص أكاديمي يهدف إلى استكشاف جوهر السينما، ويوفر إطارات عمل مفاهيمية لفهم علاقة الفيلم بالواقع وبالفنون الأخرى وبالمشاهدين من الأفراد وبالمجتمع كليا[2]، ويشمل مفهوم الفيلم الأفلام غير السينمائية والتلفزيون والوسائط الأخرى ذات الصلة ببعض علماء وفلاسفة الفيلم إلى اقتراح استبدال لفظ فيلم لتعم فئة أوسع نطاقا كنقل الصورة أو تحريكها، ويطول حسن البنية المؤسسية التي يتم خلالها إنتاج الأفلام وتوزيعها، وعرضها كنمط من أنماط الفن ومجال خصب للبحث الفلسفي والاستطيقي، فالجانب الأخير تلعب فيه

1 الدكتورة منال ابو الحسن "علم الاجتماع الإعلامي اساسيات وتطبيقات" دار النشر للجامعات طبعة 2009 ص 257-258

2 الدكتور دادلي اندرو "نظريات الفيلم الكبرى "ترجمة جرجس فؤاد الراشدي الهيئة المصرية العامة للكتاب طبعة 1987 ص 9

الصورة وسيطا فنيا، وكذلك تساؤلات الفحوى التي تسهم في التأثير على حياة المتلقي نفسيا واجتماعيا وبطريقة واعية وغير واعية وكيفية صنع الفيلم وأثرها على الذات المتلقية وخدمتها لقوى متحكمة في صناعة القرار العالمي، فهناك أحداث عالمية مستقبلية يتم تمريرها للجمهور على شكل أفلام كفيلم الماعز الاليف، يعرض تعليقا عن المجتمع والسياسة الأمريكية، ويستخدم رموزا خفية وتلميحات لنظرية المؤامرة والحروب التدميرية بالعالم، ومدى التحكم الأمريكي والصهيوني بأموال العالم وثرواته بما فيهم رؤساء أمريكا كدمى تحركها أيادي خفية هي المتحكمة في القرار العالمي وتصنع الرأي العام الأمريكي والعالمي كما يحلو لها.

نظرية بيير بورديو : يعرض بيير بورديو عالم الاجتماع الفرنسي نظريته مبرزا تأثير شاشة التلفزيون من جانب ما تعرضه من برامج وصور بعيدة عن الموضوعية، وتعكس رؤية غير محايدة في كتابه "التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول"؛ حيث أنه وجه نقدا لاذعا لوسائل الإعلام التي تعمل على تنميط المشاهد، وجعل المجتمع خاضعا لأدوات ضبط وتحكم تهدف إلى توجيهها نحو استراتيجيات محددة والسيطرة المحكمة على مختلف جوانب المجتمع الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي بالهيمنة على البنيات الإدراكية في حقل معطى؛ حيث تعمل وسائل الإعلام على تسويغ ملامح الحياة وجعلها طبيعية، فبعض القضايا تتخذ شكل مسلمات بناها المجتمع، وهي موجودة فيه؛ حيث تتجاوز التأثير على المشاهد، بل تنتج ثقافة جديدة من خلال تشكيل عقليات متطابقة مع أجندات ورؤى أصحاب السلطة وتوجيهها لخدمة مصالحهم " . . . عندما يظهر التلفزيون ذلك الذي يجب عرضه لكن بطريقة لا تسمح بعرضه أو بأن يصبح غير ذي مغزى أو عندما يقوم بإعادة تشكيله، بحيث يأخذ معنى لا يقابل الحقيقة على الإطلاق "[1]، تخفي وسائل الإعلام سيطرة وعنفا رمزيا وتبعية المثقفين لها بشكل خاص؛ حيث أنها تحتكر وتستحوذ على الخطاب، وتفرضه على المشاهد، وتملأ عقول الناس بالتفاهات وتدمرهم بوعي مزيف وحجب المعلومات، لأنها تحولت إلى أدوات للضبط والتحكم السياسي والاجتماعي بيد الطبقة الحاكمة ممارسة بذلك عنفا رمزيا مشينا في حق الجماهير بتقديمها لفكر جاهز من خلال برامج سريعة، والإتقان والتفنن في حجب المعلومة الحقيقية وتبديلها بأخرى مضللة وعن طريق لعبة المنع بوساطة العرض أيضا،

[1] بيير بورديو "التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول "، ترجمة درويش الحلوجي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، الطبعة الأولى 2004 ص49

وهذه الأمور تتم من خلال التأثير على عقول المشاهدين بتفكيك سلسلة من آليات الرقابة والتجسس، وحجب المعلومة، وتواطؤ خفي وشفاف وغير معلن عنه بين الممارسين والخاضعين بطريقة لاشعورية، أي أنها تمارس عنفا رمزيا غير مرئي ولا محسوس.

نظرية الإشباع والاستخدامات: تقوم هذه النظرية على الخلفية الاجتماعية للفرد، وطبيعة التجربة الاتصالية لديه، ودرجة توقعاته مسبقا، وتهدف إلى تفسير وتحليل كيفية استخدامات الجمهور لوسائل الإعلام المختلفة لإشباع حاجاتهم وتوقعاتهم، والتعرف على دوافع وأنماط وخصائص تعرف الجمهور لوسائل الإعلام، وقياس النتائج المترتبة عن التعرض لها[1]، فوسائل الإعلام مع الثورة التكنولوجية المعاصرة خرقت لكل وسيلة مألوفة إعلامية – تقليدية وتجاوزتها؛ حيث أصبحت تشبع أذواق وميول الجمهور لتتجه بهم إلى بعد أحادي استهلاكي، يفقدون معه الحس النقدي والذوق الجمالي، بل استعبدت الأدوات الذكية القلوب والعقول، فلا يكاد المستهلك أن يفارق الهاتف الذكي على سبيل المثال، وتحول إلى مدمن عليه، فهو لا شعوريا ينتظر رناته والقنوات المعروضة عليه وألعابه، فأصبح مستعبدا ومغزوا رغم أنفه، وظهرت هذه النظرية مع أعمال لازارسفيلد وستاتون وبيرلسون وريليز وغيرهم في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، وتركز على أن هناك على الأقل ثلاث مصادر لإرضاء الجمهور وإشباع فضوله، وهي محتوى وسائل الإعلام والتعرض لهذه الوسائل بحد ذاتها والسياق الاجتماعي الذي يجسد حالة التعرض لوسائل الإعلام المختلفة[2]، فاختيار وسائل الإعلام من المتلقين تبدأ من الدوافع المبدئية، واستخدامها مرتبط بسمات الوسيلة والأهداف المتوخاة منها، وأجريت دراسات حول نفسيات الجماهير لإشباع احتياجاتها واكتشاف توجهاتها وميولها، ومن ثمة إرضاؤها إعلاميا، وفي نفس الوقت تحذيرها وتضليلها من خلال الصورة والمادة الإعلامية المقدمة.

نظرية سوق الولاءات: هي نظرية تستند إلى الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي يصف سبب احتكار الحكومات وأصحاب السلطة للراديو والأقمار الصناعية والانترنيت ووسائل الإعلام الأخرى من خلال الرقابة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، طورها في التسعينيات مونرو وبرايس وتركز أيضا على تنظيم وسائل الإعلام لسوق التبادل وللهوية والكينونة والبعد القيمي للإنسان من أجل الولاء لذوي النعمة

[1] منى احمد المصري "الكتاب والأدباء الأردنيون والإشباعات المتحققة له من وسائل الإعلام التقليدية والرقمية "رسالة ماجستير كلية الإعلام جامعة الشرق الاوسط 2010 ص14- 15

[2] نسرين عجيب "الثورة الافتراضية دروس لحل التواصل الاجتماعي في الثورات" ص 48- 49

الذين يتحكمون في القرارات والسلع من شركات متعددة الجنسية وعابرة للقارات، فمفهومها المحوري هو الثمن المعنوي؛ حيث تقدم وسائل الإعلام خدماتها لهذه الجهات التي تتحكم فيها كواجهة وأداة تختفي خلف كواليسها واجهات بعيدة الطموح والأهداف بتوفير خدمات مجانية للجمهور مقابل فقدان للهوية وللروح العقدية والأنطولوجية في الإنسان، وأن يبقى تابعا ومقدسا لهذه الجهات دون درايته، لأنهم يستثمرون في الإعلام كجهاز يروج الإشاعات والأوهام، ويعزل الناس، ويشحنهم من أجل الاستهلاك بدون تفكير، ولاحس تساؤلي نقدي للواقع، وما يحدث فيه، ولكي يؤدي التضليل الإعلامي دوره بفعالية وقوة، يتم إخفاء شواهد وجوده عندما يشعر المتلقي أو الجمهور أنه يستهلك المنتوج الإعلامي بشكل طبيعي وحتمي أي يزيف الواقع، ويقلبه بأساليب شفافة وهادئة[1]، فالخدمات المجانية المنقولة للإنسان عبر قنوات التواصل الاجتماعي عبر شبكات الانترنيت لها ثمن رمزي تتم تأديته على حساب القيم الوجودية والمعرفية والاخلاقية والعقدية والهوياتية للإنسان على ظهر الكوكب.

نظرية الثراء الإعلامي: هي نظرية تركز على ثراء القنوات المختلفة القابلة للاستخدام، والتي تعتمد الخصائص الموضوعية للوسيط، وعلى ثروة المعلومات التي يتم نقلها أثناء مهمة يتعين القيام بها، تعتمد الثروة على عدم اليقين والغموض الملحوظ، وتتميز بالوصفية لاعتمادها على تصنيف الوسائط المختلفة وفقا لسلسلة متصلة من الأفقر إلى الأغنى، وسرعة رد الفعل ومجموعة متنوعة من القنوات والتخصيص وثراء اللغة والرسائل المراد نقلها[2].

علاقة أنثروبولوجيا الإعلام الأثنوجرافيا

أنثروبولوجيا الإعلام :هي فرع من الدراسة داخل حقل الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية؛ حيث تظهر الأبحاث الإثنوجرافية كطريقة لشرح المنتجين وفئات الجمهور والأشكال الثقافية والاجتماعية من حيث تعاملها مع وسائل الإعلام، وتستخدم العديد من المنهجيات، ومن أهمها الطرق النوعية وخاصة الاثنوجرافية، وعرف الأخيرة هيرز كوفنتر بأنها الدراسة الوصفية للحضارات وبحث مشاكل النظرية المتعلقة بتحليل العادات البشرية للمجتمعات الإنسانية المتباينة فيه من أقدم فروع المعرفة في علم

[1] ا. هربرت شيللر "المتلاعبون بالعقول" ترجمة عبد السلام رضوان سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت عدد243 مارس 1999 ص16

[2] R.Daft et R.Lengel,M.kalika « théorie de la richesse des médias :le choix d'un médias ou mille feuilles »

الأنثروبولوجيا، وتعرف أيضا بأنها وصف لثقافات وحياة الشعوب، وذلك عن طريق الملاحظة "كتابه الإنسان وأعماله "فالاثنوجرافي تقتصر دراسته على الناحية الوصفية بجمع البيانات ووصفها وصفا تفصيليا" وصف حياة الشعوب"، فهي طريقة للدراسة وجمع البيانات تتضمن مراقبا مدربا يوثق حياة مجموعة، أو أشخاص موجودين باستخدام استرتيجية مشارك /مراقب، كما يشير إلى نتاجه في مسار البحث الذي يتخذ شكل دراسة تنظم البيانات التي تم جمعها، وتصفها وتحللها، فهي الطريقة الأكثر شيوعا التي يستخدمها عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية لجمع البيانات النوعية، والتي تستخدم من قبل عالم الآثار والأنثروبولوجيا البيولوجية لأنواع معينة من المشاكل التي تتطلب بيانات من أشخاص أحياء أو أشخاص يعيشون في بيئة طبيعية، اما الأنثروبولوجيا فهي النظام العلمي الذي يركز على الجنس البشري وأصوله، وتطوره وتوزيعه، والقواسم المشتركة والتنوع في طريقة تنظيم الإنسان والتكيف مع الحياة عبر الزمان والمكان، يقول بول رادين: "ليس المهم الحصول على تاريخ الشخص ذاته، وإنما المهم هو وصف طريقة حياة الأشخاص، وعلاقاتهم بالجماعة الاجتماعية التي عاشوا فيها "(دراسته لهنود دينباجو)، فهي اندماج لحركة العلوم الاجتماعية التي بدأت أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، عندما بدأ المجتمع الغربي في تطبيق نموذج العلم لدراسة نفسه، وهنا بدأت الفلسفة الاجتماعية في التحول من التركيز الذاتي إلى التركيز الموضوعي فيما يتعلق بالبشرية، وتناولت مشكلة دراسة الشعوب غير الاوربية وغير المتعلمة التي واجهتها أوروبا في توسعها الاستعماري، فأصبحت الإتنوغرافيا هي الطريقة المعتمدة لجمع المعلومات المباشرة لتوثيق حياة ومجتمعات وثقافات الشعوب التي واجهتها، فيمكن لعالم الأنتربولوجيا من خلال الإتنوغرافيا اكتساب فهم أعمق لموضوعه، فالأنثروبولوجيا علم تخصصي، والأثنوجرافيا طريقة يلجأ إليها الباحث الأنثربولوجي في الوسائط الإعلامية لتحليل وتفسير وتأويل الظاهرة الإعلامية من حيث أساليب وكيفيات التعامل معها من لدن الجمهور، فأنثروبولوجيا الإعلام إذن هي اثنوجرافية تطبيقية مستندة للبحث الاثنوجرافي من حيث إيجاد مبادئ عامة للثقافة الإعلامية ووسائطها وشرح ماهيتها في علاقتها بالمتلقي فردا كان أو جماعة.

اكتشف علماء الأنثروبولوجيا الوسائط الإعلامية التقليدية والحديثة من حيث مساهمتها الفردية في أنواع مختلفة من الممارسات، وتوظيف للوسائط ودراسة الأشخاص الدارسين لوسائل الإعلام (باحثين إعلانيين، دراسات علماء الإعلام ببلدان مختلفة...)، ويحدد علماء أنثروبولوجيا الإعلام دراساتهم الإثنوجرافية

داخل مجتمع الدراسة؛ حيث يختار بعضهم مجتمعا افتراضيا أو واقعيا، فالأول قام بدراسته توم بولستورف "منصة الواقع الافتراضي" ، أي كيف يستخدم مجتمع جغرافي (بلدة منطقة)، أو يتكيف أو يتحول تحت تأثير نوع معين من الوسائط أو التكنولوجيا، ويدرسون أيضا الطرق التي بها وسائل الاتصال الجماهيري والوسائط الرقمية مثل :مجتمعات الشتات، والمجتمعات الثقافية المشتتة من أوطانهم الأصلية[1] مثل: اللاجئين والأقليات الإثنية والعرقية...، وركزت بعض الدراسات على أسئلة المعنى للمعلومات المنقولة التي يتم تفسيرها بنفس الطريقة بغض النظر عن كيفية إيصالها ومستقبلها مثلا: كيفية تفسير المسلسلات المصرية المتلفزة من قبل المشاهدين، والمعاني التي تعطيها الوسائط المختلفة وإمكانية التحكم فيها من المنتجين والقيم التي تحملها [2]، واليوم تعد وسائل الإعلام هدفا أكثر شيوعا للتحليل في الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية، وتقدم أبحاث الإعلام مسارا وظيفيا وهاما للعديد من علماء الأنثروبولوجيا الشباب بتعيينهم في شركات الاتصالات والإعلام على ابتكار تقنيات جديدة، والقيام بأبحاث تصب في تطويرها واستراتيجيات الاتصال والإعلان والبرمجة الخاصة بالثقافة، موظفين النظرية الاجتماعية والأساليب الاثنوجرافية للمساعدة في إنشاء تطبيقات وتقنيات وسائط المستقبل[3]، ومن الشركات التي توظف هؤلاء العلماء مثلا: شركة انتل وميكروسوفت، وهو شكل جديد من الغزو الفكري للعقول البشرية، وترويضها لاستهلاك منتوج هذه الشركات العملاقة التي توظف أحدث وسائلها التكنولوجية كوسائط إعلامية، وتستعمل أنثروبولوجيا الإعلام للتسويق لمنتوجاتها، وفي نفس الوقت استعباد الجمهور ورهن مستقبله ومصالحه بالخضوع للتنويم الإعلامي الذي هو وسيلة بيدها توظفه لرسم خطط المستقبل العالمي، وبالطبع هذه الشركات تتحكم فيها جماعات ضغط مالكة للبنوك العالمية، وبالتالي السياسات العالمية تتحكم في دواليبها وتسيرها عن طريق الآلة الإعلامية المتطورة الغازية للقلوب والعقول، ومالم تعد أنثروبولوجيا الإعلام لتقوم بأبحاثها الأصلية لتنوير الوعي العالمي، وكشف الحجب عن هذه الجهات التي تسير العالم بوسائطها المتعددة الأشكال، ومنها الإعلام، سيبقى الإنسان عالميا مغشوشا، ومتلاعبا به تحت نير الاستغلال والعنف الممارس عليه بحيل ذكية وغير محسوسة، ولا يمكن

- Bryce peake , »Media Anthropology :Meaning ,EMBODIMENT, INFRASTRUCTURE ,And Activism, university of Maryland ,Baltimore country [1]

[2]- Abu- Lughod,lila.Dramas of Nationhood :the poltics of Televisin in Europe.(chicago press,2004)

Bryce peake , »Media Anthropology :Meaning ,EMBODIMENT, INFRASTRUCTURE ,And Activism, university of Maryland ,Baltimore country[3] -

إدراكها بالملموس، ومن بين الدراسات التي يمكن تسليط الضوء عليها من لدن انثربولوجيا الإعلام وتسلحا بالطريقة والمنهج الاثنوغرافي مثلا دراسة: "عادات المشاهدة التلفزيونية لدى الاسرة في منطقة التارقي بالجزائر" (بوغراري شيخة) و" دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل بعض القيم لدى المرأة الريفية المغربية"، ويدعو الوهم الذي تبثه الوسائط الإعلامية إلى التسلح بقيمة الوعي الشعبي لمواجهة التضليل والإيهام الذي يقوم به التلفاز "، إن هذا التحليل يسعى إلى تقديم إمكانية للتحرر للواحد وللآخر عن طريق استعادة الوعي بهيمنة هذه الآليات، وربما اقتراح برنامج للعمل المشترك بين الفنانين والكتاب والعلماء، وأيضا الصحافيين الحائزين على احتكار كل أدوات ووسائل التوزيع فقط، مثل هذا التعاون وحده يسمح بالعمل بكفاءة على انتشار المكتسبات الأكثر علمية للبحث"[1].

بعدما سيطرت البحوث الكمية على دراسات جمهور وسائل الإعلام، والتي همشت في مجملها دور المتلقي ومختلف تفاعلاته وتأويلاته للمنظومة الإعلامية، ولم تعطِ معلومات وافية لتفسير السلوكيات والممارسات الفردية في حد ذاتها (دانيال سيفي ودومينيك باسكيي)، برز الاهتمام بالمقاربة الاثنوجرافية في دراسات جمهور وسائل الإعلام؛ حيث نشأت أبحاث الاتصال والإعلام في أحضان التخصصات العلمية للعلوم الاجتماعية، فكانت حاضنة لدراسة الظاهرة الإعلامية، كما أن الباحث الاثنوجرافي هو من النوع المشاهد والمشارك والمعايش لمجتمع الدراسة، وكيفية تقبل المشاهد للوسائط الإعلامية، وعادات وتقاليد وقيم ترتبط بسلوك وفعل المشاهدة، ومن بين خطوات المنهج الذي يتبعه الاثنوغرافي لوصف الظاهرة الإعلامية في تنوع أشكالها الواقعية والافتراضية هناك: الملاحظة/الملاحظة بالمشاركة– العملية– الوصف –التحليل، وعندما ينتهي عمل الاثنوجرافي الوصفي يبدأ دور الأنثروبولوجي في الإعلام ليحلل ويفسر ويؤول ويقيم ما توصل إليه الباحث الاثنوجرافي، وبالتالي فعملهما تكاملي وتداخلي أثناء تناولهما للظاهرة الإعلامية.

علاقة الإعلام بالثقافة

يسمى الإعلام الذي يتخصص، ويدرس الثقافة بالإعلام الثقافي، ويندرج ضمن مجالات الحياة الاقتصادية والأمنية والرياضية... ويتناول الأحداث والظواهر والتطورات في هذا المجال ضمن سياقات

[1] بيير بورديو "التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول "ترجمة درويش الحلوجي در كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية الطبعة الاولى 2004 ص140

اجتماعية واقتصادية عامة، وما تقوم به المؤسسات والمنابر الإعلامية المختصة برز نتيجة تطورات متسارعة عرفتها تكنولوجيا الاتصال، وجاء تلبية لاحتياجات الجمهور المتعدد الاهتمامات ووسيلة تتبعها هذه المؤسسات لمواجهة متغيرات العصر والمنافسة بينها، كما أن نجاح هذه المؤسسات متوقف على تراكماتها الثقافية لاستقطاب الجماهير وإيصال رسالتها بنعومة وسلاسة، فكل ارتباط في الجهاز العصبي يؤثر في الشخصية مهما تكون قوتها، وكل ما يتصل بتدفق الإعلام له انعكاسات على نظرة الفرد إلى مقومات المجتمع الثقافي التي يستمد منها أصوله ويثبت بها انتسابه إلى هذا المجتمع فمن وظائف الإعلام التربية والتكوين والتثقيف، ونشر المعلومة الصحيحة، والخبر الصادق لا المزيف هذا هو أصل العمل الإعلامي، وتنمية الطاقات والكفاءات وإشباع حاجات الإنسان المتعطش للمعلومة من مصادرها الموثوقة مخاطبا عقول الناس لا غرائزها اللذية، وتنمية الحس النقدي والذوق الفني الرفيع والعمل من خلال برامج هادفة لزيادة المعرفة والإقناع، فعلاقة وسائل الإعلام والثقافة تفاعلية وتوأصلية، فالإعلام امتداد ودعم للنشاطات الثقافية وقدراتها إلا أن التدفق الإعلامي حاليا ينبث بسرعة متناهية من العالم المتقدم إلى النامي، مما يهدد الثقافة المحلية، ويصهرها ويذيبها في "النحن الغربية "على حساب "الأنا النامية"، فالإعلام يشكل الجانب العملي للفكر والسياسة الثقافيين، وتجسيدا للثقافة العامة، يجعلها تعي ذاتها وكينونتها، لكن الإعلام في الجوهر تحول إلى أداة تستعملها القوى المالكة لزمام السياسة العالمية في جميع المجالات، بما فيها الثقافية لتروج لثقافتها العابرة للقارات مدجنة للإنسان حيث أصبح غريبا عن ذاته وانتمائه، لأن المجتمع الصناعي المتقدم استخدم وسائل الإعلام كأداة لخلق حاجات زائفة من خلال الإعلان والدعاية والصورة والصوت والخيال الافتراضي لإنسان ذو بعد واحد مستهلك وخاضع للإمبريالية الاستعمارية في صورتها الثقافية بالسيطرة على العقل الإنساني واختزاله في قالب أحادي مع إيهامه أنه حر، ويختار المنتوجات الإعلامية المعروضة عليه، فبدون وعي منه تحول الإنسان إلى مجرد مسمار في آلة ضخمة، جعلته يقدس الآلة الذكية "ثورة الأنفوميديا"، وغير قادر على التحكم فيها والوعي بخطورتها على حياته ككل، غالبا ما تعتبر الثقافة الإعلامية مع انحباسها في الإعلان والعلاقات العامة نظاما يركز على التلاعب بالجمهور[1]، وتستخدم وسائل الإعلام المؤسسية في المقام الاول لتمثل الايديولوجيات المهيمنة، وتعيد إنتاجها بربط

1- Jonathan Bignell « Post Modern culture,published in agrment with Edinburgh ,university press lid 22,George square,First published in India,2007,publshed by A Akcer books.p.2- 21

ثقافة الإعلام بالنزعة الاستهلاكية "ثقافة الاستهلاك"، وتوفيرها على شكل خدمات إعلامية مجانية كمواقع وصفحات التواصل الافتراضي من أجل التمويه وإيصال وتمرير خطاباتها المسيسة والخادمة لأصحاب النفوذ والقرار العالمي، ولا يبقى أصحاب القرار المحلي والقومي والقاري سوى شماعات وواجهات تختفي وراءها جهات تسير دواليب العالم بجميع أطيافه بامتلاكها للقوة المالية والاستراتيجية، وهذا لا يعني عدم الانفتاح على الثقافة الإعلامية، وحسن استثمار التكنولوجيا في الثورة الإعلامية من خلال حس نقدي ينتقي الأفيد والأنفع، ولا يسمح بذوبان الشخصية، فالثورة الجديدة مع الجيل الرابع والخامس مهمة ونافعة، إن تسلحنا بفكر إعلامي واع، وتمرسنا على قوة التفكير النقدي، والتمحيص في المعلومة الإعلامية وأداتها، وغربلتها بمصفاة الفحص والنقد والشك للوصول إلى ما يصلح للذات العربية المسلمة، وما لا يصلح لها، فالهدف من التبادل الثقافي هو إثراء الثقافة الوطنية وسوقها نحو التكامل، أما الغزو الثقافي فهو يهدف إلى استئصال الثقافة الوطنية واجتثاثها، فالتبادل الثقافي الحذر أساسي، لأن الدول الكبرى تقود غزوا ناعما وغير مرئي ثقافي شفاف وغير ملحوظ "، وهوما ينطبق على المواد والرسائل الأمريكية التي تقدم إلينا من خلال القنوات العربية واللبنانية، فهي تخدم الأجندات الأمريكية بأدوات عربية ولبنانية، وبالإمكان مقارنة بين تأثير قناة الحرة الأمريكية . .وبين أي قناة إعلامية لبنانية أو عربية أو إسلامية في منطقتنا، وقياس حجم التضليل والتأثير على جمهورنا، وهو ما أشار إليه جوزيف ناي بكلمته الخطيرة إن أفضل الناطقين باسم الأفكار والأهداف الأمريكية هم غير الأمريكيين من الوكلاء"[1]، فالآلة الإعلامية تقوم بحرب وغزو خفي للعقول؛ حيث تعمل على تبليدها من خلال نقل المعلومة المسيسة والمؤدلجة والمسمومة وبشكل ناعم وسلس لا يرى، بل يكره المستهلك الإعلامي، ويجبره لينغمس بجوارحه باستعمال جميع الإمكانات التقنية الحديثة في هذا المجال للجلب والاستقطاب وجعله منبهرا، وكأنه يعيش الحقيقة والواقع، بينما هو في عالم مزيف لا يمت للواقع بأدنى صلة "الإدمان الجديد بدل التخدير التقليدي بالمواد المهلوسة" .

خاتمة وتوصيات

في الأصل أنثروبولوجيا الإعلام تدرس الظاهرة الإعلامية من منظور علمي، وتفكك ألغازها وأبعادها من أجل تحسين الخدمة الإعلامية للجمهور فردا كان أو جماعة، لكن تحولت البوصلة ليصبح الإعلام وسيلة

[1] مركز الحرب الناعمة للدراسات " الحرب الناعمة الاسس النظرية والتطبيقية "بيروت- لبنان الطبعة الاولى 2014

للتضليل والخداع ورسم معالم التيه والوهم، وقلب الحقيقة، وتشويهها خدمة لجهات وأطراف تتحكم فيه، وتوجهه لتلميع صورة شركاتها العابرة للحدود، والتسويق لمنتوجاتها المتنوعة، ولو تطلب الأمر إيهامه بأنه حرفي الاختيار بين خدمات مجانية متعددة إعلامية، وفي العمق يتم استعباده وإفقاده لهويته وكينونته؛ حيث أصبح عبدا للوسائط التكنولوجية الموظفة إعلاميا.

ومن بين التوصيات التي يمكن العمل عليها لمواجهة الخطر الإعلامي ووسائطه التكنولوجية المستثمرة في تخدير الإنسان هناك:

– التوعية للرأي العام بخطورة ما يحاك للشعوب من تفتيت وتذويب للهوية الاسلامية والعربية عن طريق تخصيص منابر إعلامية حرة ومستقلة، وبتنوير الناس بثقافة الإعلام الأصيل الذي يكشف الحقيقة، ويزيل الالتباس، ويقدم المعلومة الصادقة لا المزيفة والقالبة للحقيقة.

– تنمية الذوق والحس النقدي لدى الناس، والبدء ببرامج تحسيسية وإذاعية سليمة بالمدارس في جميع مراحلها.

– انتقاء برامج هادفة وتثقيفية وقنوات علمية، تنور العقل، وتفتحه عل الصحيح ومواجهة الخطأ.

المراجع باللغة العربية

– هربرت ا.شيللر "المتلاعبون بالعقول"، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت عدد 243 مارس 1999

– الدكتور دادلي اندرو "نظريات الفيلم الكبرى"، ترجمة جرجس فؤاد الراشدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب طبعة 1987

– بيير بورديو "التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول"، ترجمة درويش الحلوجي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، الطبعة الاولى 2004

– الطالبة الباحثة منى احمد المصري "الكتاب والأدباء الاردنيون والإشباعات المتحققة له من وسائل الإعلام التقليدية والرقمية"، رسالة ماجستير كلية الإعلام جامعة الشرق الاوسط 2010

– نسرين عجيب "الثورة الافتراضية دروس لحل التواصل الاجتماعي في الثورات"

– مركز الحرب الناعمة للدراسات "الحرب الناعمة الأسس النظرية والتطبيقية"، بيروت– لبنان الطبعة الاولى 2014

– تأليف الدكتور فرانك كليش، "ثورة الأنفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتنا؟"، ترجمة حسام الدين زكريا، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت عدد 253:

– الدكتورة منال ابو الحسن "علم الاجتماع الإعلامي أساسيات وتطبيقات"، دار النشر للجامعات، طبعة 2009

المراجع باللغة الانجليزية

– Bryce peake, Media Anthropology : Meaning ,EMBODIMENT, INFRASTRUCTURE , And Activism, university of Maryland ,Baltimore country.

Abu– Lughod,lila.Dramas of Nationhood :the poltics of Televisin in Europe.(chicago press,2004).

Bryce peake , »Media Anthropology :Meaning ,EMBODIMENT, INFRASTRUCTURE ,And Activism, university of Maryland ,Baltimore country.

– jonathan Bignell « Post Modern culture,published in agrment with Edinburgh ,university press lid 22,George square,First published in India,2007,publshed by A Akcer books.

– Granzberg.F (1991) ,Indegnus médium : Fanstian contrat or global village ? cultural Anthropology,6,1 :92– 112.

Bryce peake , »Media Anthropology :Meaning ,EMBODIMENT, INFRASTRUCTURE ,And Activism, university of Maryland ,Baltimore country

Terence Turner,the kayapa vedeo project :Aprogress Report unpublished Manuscript(Turner1990),1.

المراجع باللغة الفرنسية

– R.Daft et R.Lengel,M.kalika « théorie de la richesse des médias :le choix d'un médias ou mille feuilles».

.

أزمة الائتمان العالمية الأولى

ترجمة[1]: د. سامر مظهر قنطقجي (بتصرف)

يصادف يونيو ٢٠٢٢ الذكرى ٢٥٠ لاندلاع أزمة الائتمان ١٧٧٢-١٧٧٣. على الرغم من أنه ليس معروفًا على نطاق واسع اليوم، يمكن القول أنها أول أزمة مالية عالمية "حديثة" من حيث الدور الذي لعبه ائتمان القطاع الخاص والمنتجات المالية فيه، وفي مسارات العدوى المالية التي نشرت الصدمة الأولية، وفي الطريق تدخلت السلطات لتحقيق الاستقرار في الأسواق. في هذا المقال، نصف هذه التطورات ونلاحظ أوجه التشابه مع الأزمات المالية الحديثة.

تطور أزمة الائتمان

كانت أزمة ١٧٧٢-١٧٧٣ عالمية في نطاقها؛ حيث انتشرت الإخفاقات في جميع أنحاء بريطانيا العظمى وهولندا، والمراكز المالية الأوروبية الرئيسة الأخرى، وفي مناطق بعيدة مثل سانت بطرسبرغ ومستعمرات الهند الغربية وأمريكا الشمالية. على مدار عام، تسبب في اضطراب أسواق الائتمان، مما أثر سلبًا على كل من البنوك والمقترضين من غير البنوك.

كانت هناك موجتان من الفشل. فقد اندلع الذعر في ٩ يونيو ١٧٧٢، في لندن، بسبب رحلة المصرفي الاسكتلندي والمضارب الإسكتلندي ألكسندر فورديس؛ حيث كان Ayr Bank في اسكتلندا ضحية مهمة بعد فترة وجيزة. ثم ضربت جولة أخرى من الإخفاقات أمستردام في شتاء ١٧٧٢-١٧٧٣؛ كان أبرزها بنك كليفورد القديم، الذي اعتبره المعاصرون ثاني أهم بنك في أوروبا.

ونظرًا لأن دور أسواق الائتمان الخاصة سريعة التغير كان حاسمًا في تعجيل الأزمة وانتشارها، فقد بدأنا بإلقاء نظرة عامة على أدوات الائتمان الخاصة السائدة في ذلك الوقت.

الكمبيالات ساعدت في نقل العدوى

كانت الكمبيالة هي الأداة الائتمانية الأساسية التي تغذي التجارة في هذا العصر: وهي وعد بدفع المال في مكان محدد وفي وقت معين. لقد كان سنداً قانونيًا فعليًا يمكن للتاجر أو البنك "قبوله" أو مطالبة طرف ثالث لديه ائتمان أقوى بقبول (الاكتتاب) نيابة عنه. اعتماداً على المسافة التي قد تحتاجها الفاتورة

[1] Stein Berre, Paul Kosmetatos, and Asani Sarkar, The First Global Credit Crisis, Liberty Street Economics, JUNE 27, 2022, Link.

أو الشحنات ذات الصلة، وعادةً ما يكون للفاتورة استحقاق يصل إلى عام، على الرغم من أن ثلاثة إلى ستة أشهر كانت الأكثر شيوعًا.

وعلى الرغم من أن الكمبيالات تم إنشاؤها لدعم التجارة قصيرة الأجل، إلا أنه يمكن (وقد تم بالفعل) اعتماد مشروع القانون لأطراف ثالثة كسداد للديون قبل استحقاقه، وهو في الواقع بمثابة بديل للأموال الورقية. جميع الأطراف (بما في ذلك المؤيدين) الذين وقّعوا على مشروع القانون كانوا مسؤولين بالتضامن والتسلسل عن الدين، وبالتالي تنويع مخاطر الائتمان في الأوقات العادية. ومع ذلك، خلال أوقات الشدة، كانت خصائص المسؤولية الائتمانية لمشروع القانون بمثابة وسيلة للعدوى المالية حيث كانت جميع الأطراف الموقعة أدناه معرضة لمخاطر متساوية ليتم استدعاؤها للديون الكاملة.

كما تم استخدام الكمبيالة بشكل متزايد في التمويل طويل الأجل عن طريق "تدوير" فاتورة منتهية الصلاحية مع فاتورة مطابقة في التاريخ نفسه، في عملية تعرف باسم التدوير. مما ساعد التجار على تأمين رأس مال عامل، لكنه سمح أيضًا للمضاربين بتمويل عمليات شراء الأصول طويلة الأمد عالية المخاطر، مثل السلع أو الأسهم. إن مخاطر "التمديد" المتأصلة في هذه العملية مماثلة لتلك التي كانت وراء الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٧–٢٠٠٩.

الإقراض العقاري

برزت الابتكارات في الإقراض العقاري في منتصف القرن الثامن عشر لمساهماتها في عدم الاستقرار المالي أثناء الفترة التي سبقت عام ١٧٧٢ وإخفاقات ذلك العام. وأصبحت الرهون العقارية نفسها أكثر تخمينًا لأنها تضمنت قروضًا أكثر خطورة، كتلك التي ضمنتها مزارع الهند الغربية التي تدار نيابة عن المالكين الغائبين. نظرًا لأنه تم تجميع القروض وبيعها كأوراق مالية مدعومة بالرهن العقاري MBS، وقد قاموا بتوزيع المخاطر الأساسية على المستثمرين على نطاق واسع.

تم إصدار MBS على نطاق واسع في هولندا في ستينيات القرن الثامن عشر. ثم تم بيعها لمستثمري التجزئة الأثرياء، بزيادات قدرها ١٠٠٠ جيلدر (وحدة النقد الهولندية)، وهو مبلغ يقارب ستة إلى ثمانية أضعاف الدخل السنوي للمواطن العادي . وقدم قطاع المزارع في منطقة البحر الكاريبي دفعات تحفيزية لهذه الطفرة؛ حيث تم استخدمت الرهون العقارية في المزارع الهولندية والدنماركية في جزر الهند الغربية كضمان لأكثر من ٤٠ مليون جيلدر في قروض جديدة (أو حوالي ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي

لهولندا) في سنوات ١٧٦٦ –١٧٧٢ وحدها . وبحلول نهاية العقد، تجاوز حجم القروض الجديدة فرص الاستثمار المنتج.

الإقراض الهامشي

أُعتمدت المضاربة في أسواق الأسهم، كما هو الحال اليوم، إلى حد كبير على الإقراض بالهامش. ولطالما استخدم كُتّاب العدل والوسطاء الآخرون رهن الأوراق المالية كأساس للقروض قصيرة الأجل. في سوق أمستردام، كانت هذه القروض عادةً لمدة ستة أشهر، مع خيار التجديد إذا وافق الطرفان. ساعد تقليص قيمة الأوراق المالية المرهونة على ضمان حالة تعثر المقترض عن السداد، وسيكون هناك أكثر من قيمة كافية لضمان لتغطية الخسائر.

غالبًا ما كان هذا الاستثمار يتم عبر الحدود، فقد عمل الهولنديون كممولين رئيسيين للمضاربة في الأسهم البريطانية وسندات الدين. على نحو متزايد، أقرض المستثمرون المتمرسون عبر ترتيبات مماثلة لتلك المستخدمة اليوم من قبل الوسطاء الرئيسيين عندما يقرضون صناديق التحوط. لقد عمل هؤلاء المقرضون على ضمان قدرتهم على إعادة هامش قروضهم استجابة لتحركات السوق، وبالتالي تمكنوا من تجنب الخسائر، حتى في ظل أزمة الائتمان التي اجتاحت السوق.

ومع ذلك، لم يُظهر جميع المقرضين هذا المستوى من التطور. أقرض البعض مقابل الأوراق المالية غير السائلة، مثل عمليات التفاوض، وفشل آخرون في تأمين السيطرة القانونية على الضمانات، واستمرت الخلافات حول من يحق له الحصول على حصة من أموال الدائنين المستردة لسنوات عديدة بعد ذلك.

تنظيف الفوضى

لتهدئة الذعر ولضمان عدم انهيار الاقتصاد التجاري، استخدمت السلطات أدوات مألوفة للقراء المعاصرين: تسهيلات الإقراض المضمونة وسلطات إقراض الملاذ الأخير.

في أمستردام، أنشأت السلطات المدنية مرفق إقراض بضمانات مفتوحة لأي شخص لديه ضمانات مؤهلة للتعهد. القروض المدعومة بسلع مختلفة في المستودعات (قروض Beleningskamer)، والمقدمة بأسعار محددة مقدمًا، حلت محل بعض طرق الإقراض التي فقدت. في حين أن هذه القروض كانت متواضعة الحجم نسبيًا، إلا أن وجود التسهيل نفسه أوقف دوامة الانحدار من التصفية القسرية للسلع وساعد في إعادة المقرضين من القطاع الخاص إلى السوق. ضمنت هذه القروض، جنبًا إلى جنب مع

وصول شحنات المعادن الثمينة التي تم طلبها من المراكز المالية الأوروبية الأخرى، واستأنفت الأسواق وظائفها العادية بحلول منتصف عام ١٧٧٣، على الرغم من استيعاب المستثمرين لخسائر كبيرة.

قدم بنك إنجلترا إقراض الملاذ الأخير بدءاً من ١٧٧٢ (على الرغم من أن المصطلح نفسه لم يُصغ إلا بعد ثلاثة عقود من الأزمة). وفّر البنك السيولة من خلال زيادة حجم خصومه. بسبب قوانين الربا، اضطر البنك إلى تقنين هذه القروض بدلاً من رفع سعر الخصم كما اقترح Bagehot لاحقًا. لكن البنك لم يتردد في نشر موارد احتواء إضافية، مثل دعم أكبر متقبلي الفواتير في لندن بقروض مستهدفة قصيرة الأجل، يمكنهم بدورهم من خلالها دعم عملائهم.

أخيراً...

في الوقت الذي كانت فيه حالة الذعر المزدوجة في ١٧٧٢–١٧٧٣ شديدة، كانت السلطات قادرة على استقرار الأسواق واستعادة الثقة في الاقتصاد. وأدت تلك الأحداث إلى دور أكبر للبنية التحتية المؤسسية للتمويل، والتي تركز على البنوك المركزية ومؤسسات الدولة الأخرى، وخلقت مجموعة من تقنيات الاستقرار المالي التي لا تزال مستخدمة حتى اليوم. كان توافر هذه الأدوات الجديدة أمراً محظوظًا؛ حيث كانت أوروبا تدخل فترة التغيرات الأكثر عمقًا في النمو الاقتصادي والاستثمار الرأسمالي في تاريخ البشرية.

تعريف الركود يشعل حرباً في ويكيبيديا

Christine Mui [1]

جدل دائر حول تعريف الركود في جميع أنحاء العالم امتد إلى حرب تحريرية شرسة على الصفحة الخاصة بالركود على موسوعة ويكيبيديا (Wikipedia).

يبدو أننا لم نتفق بعد على تعريف موحد للركود، أو حتى إن كنا نواجه ركوداً حالياً.

يعرّف البعض الركود على أنه ظاهرة النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي على مدى ربعين متتاليين بغض النظر عن المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل قوة سوق العمل.

لكن يعتقد البعض الآخر أن المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية (National Bureau of Economic Research) غير الربحي هو الجهة التي تقرر إن كنا في ركود أو لا، ويُعرِّف المكتب الركود بأنه "انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي ينتشر في كافة القطاعات ويستمر لأكثر من بضعة أشهر"، وغالباً ما يحتاج المكتب وقتاً لتحديد ما إذا كانت فترة ما تمثل ركوداً أم لا، ما يعني أن الركود قد يبدأ قبل أن يدرك المكتب ذلك بوقت طويل.

لذلك ينبغي ألا نتفاجأ بأن الجدل الدائر حول تعريف الركود في جميع أنحاء العالم قد امتد إلى حرب تحريرية شرسة على الصفحة الخاصة بالركود على موسوعة ويكيبيديا (Wikipedia)، ما دفع الموسوعة إلى منع المستخدمين الجدد، أو أي شخص ليس لديه حساب، من إجراء أي تعديلات حسب أهوائهم.

وذلك لأن المستخدمين قد عدّلوا الصفحة أكثر من ١٨٠ مرة هذا الأسبوع وفقاً لتاريخ الصفحة، وشهدت الصفحة قبل هذا الأسبوع ٢٤ مراجعة فقط في عام ٢٠٢٢.

أما الآن فيظهر رمز قفل فوق زر التعديل ليشير إلى أن الصفحة "محمية لمنع التعديل".

[1] Christine Mui, Fortune Arabia, Jul 31 2022, Link

وأصدر مكتب التحليل الاقتصادي (Bureau of Economic Analysis) يوم الخميس بيانات تظهر أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة ٠.٩٪ بين أبريل/نيسان ويونيو/حزيران، مسجلاً بذلك ربعين متتاليين من الانكماش الاقتصادي.

لكن يوم الأربعاء، نقل مسؤول على موسوعة ويكيبيديا يدعى أناركايت (Anarchyte) صفحة الركود إلى حالة شبه محمية؛ حيث يتعين على المستخدمين الجدد الانتظار أربعة أيام وإجراء ١٠ تعديلات على صفحات أخرى قبل أن يتمكنوا من إجراء تعديلات على صفحة الركود وفقاً لسياسات موسوعة ويكيبيديا. ويمكنهم إجراء تعديلات مرة أخرى عندما ينتهي الإيقاف المؤقت في ٣ أغسطس/آب، ولكن ستخضع هذه التعديلات للمراجعة بوساطة محررين متطوعين.

وحدّث أناركايت سجل تاريخ الموسوعة، قائلاً إن الصفحة تدور حول موضوع "مثير للجدل حالياً" وإنها شهدت "إضافة مستمرة لمحتوى بلا مصدر أو من مصدر غير موثوق".

ويتضمّن الجزء العلوي من صفحة الركود حالياً تحذيراً من أن التحديثات غير المسندة بدليل موثوق ومعتمد سوف تُزال، كما يتضمن رسالة مفادها أنه "قد تتأثر المقالة بحدث حالي، وقد تتغير المعلومات الواردة في هذه المقالة بسرعة مع تقدم الحدث".

حتى أن التغيير لفت انتباه إيلون ماسك الذي وضع إشارة للشريك المؤسس لموسوعة ويكيبيديا، جيمي ويلز في تغريدة نشرها الأول وقال فيها إن "موسوعة ويكيبيديا تفقد موضوعيتها".

وأخبرت مؤسسة ويكيميديا (Wikimedia Foundation)، وهي مؤسسة غير ربحية تدير موسوعة ويكيبيديا، فورتشن (Fortune) إن المحررين المتطوعين –وليس أي هيئة مركزية– يتحكّمون في محتوى الموسوعة "باستخدام السياسات المعتمدة بشأن الحياد، والمصادر الموثوقة، والشهرة، من بين أمور أخرى، أساساً لقراراتهم".

وقال متحدث باسم المؤسسة: "ليس غريباً أن تتلقى بعض المواضيع المنتشرة في الأخبار اهتماماً مفاجئاً على موسوعة ويكيبيديا، ويعرف المحررون المتطوعون ذلك وقد أنشؤوا أدوات وآليات بهدف الاستجابة لتدفق التعديلات على المقالات التي تكون ذائعة الصيت، وإن حماية المقالة هي إحدى الأدوات الشائعة التي يستخدمونها".

ويُظهِر سجل تاريخ صفحة الركود في موسوعة ويكيبيديا أن معظم التعديلات قد تكررت إقبالاً وإدباراً حول كيفية تعريف الركود.

وأضاف أحد المستخدمين العبارة الآتية: "لا يوجد إجماع عالمي على تعريف الركود"، وأزال مستخدم آخر لاحقاً هذه العبارة لأنها بدت "غامضة للغاية"، واختلف مستخدمون آخرون حول ما إذا كان يجب وضع تعريف شائع للركود على أنه "ربعان متتاليان من نمو الناتج المحلي الإجمالي السلبي" في بداية المقالة أو نهايتها.

واتهم المستخدمون، على وسائل التواصل الاجتماعي، صفحة الركود على موسوعة ويكيبيديا بمحاولة محو هذا التعريف الشائع للمواءمة مع تعريف الرئيس بايدن؛ حيث رفض بايدن بعد صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي يوم الخميس فكرة أن الولايات المتحدة في حالة ركود، وأشاد بالمقابل باستمرار نمو الوظائف، وانخفاض معدل البطالة، والاستثمار المتزايد من قبل الشركات المصنّعة، وقال: "هذا لا يبدو لي ركوداً".

وعلى الرغم من أن الصفحة الفعلية على موسوعة ويكيبيديا حول الركود قد أُغلِقت جزئياً، فقد أنشأ المحررون صفحة نقاش منفصلة عن الركود للمستخدمين لمناقشة التحسينات، وتحدّث أحد المحررين المتطوعين الذي يعمل بالاسم جيه بي إكس جي (JPxG) عن مخاوف الرقابة في الأسئلة الشائعة بالمنتدى.

ونفي المحرر الشائعات التي تفيد بأن موسوعة ويكيبيديا قد أزالت ذكر تعريف الركود بأنه "ربعان متتاليان من نمو الناتج المحلي الإجمالي السلبي" من تعريفها للركود، وقال إن أي لقطات شاشة تشير إلى ذلك باطلة، وأضاف إن المقالة تضمنت ذلك الجزء من التعريف منذ عام ٢٠١١.

وقال جيه بي إكس جي: "لم يعبث أحد بتعريف الركود حتى الآن حسب علمي، وتتضمن المقالة حالياً كلاً من التعريف المذكور وتعريف المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية، ولم تتخذ موقفاً منحازاً بشأن تعريف واحد".

إجراءات فحص المستندات الخاصة بخطابات الاعتماد المستندية

المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب

تقوم البنوك التجارية وبكل حماس بالمساهمة الفعالة في دعم النشاطات التجارية بين الدول من جهة والعملاء من الجهة الأخرى وذلك عبر تقديم وفتح واعتماد خطابات الاعتماد المستندية لتغطية وتمويل النشاطات التجارية المختلفة للعملاء على حسب طلباتهم ومتطلباتهم التجارية وخلافه. وهذا الإجراء يحدث يوميا على مدار الساعة، مما يدلل على أهمية مكانة ودور خطابات الاعتماد المستندية في الصناعة المصرفية والحركة التجارية على السواء. والحديث عن هذا الدور الهام لا ينتهي ويتعاظم في كل يوم لأهميته لجميع الأطراف لتدوير الحركة التجارية والإنتاج.

هناك عدة أنواع من خطابات الاعتماد المستندية (دوكيومنتري ليترز أوف كريدت Documentary Letters of Credit) تصدرها البنوك وفق إجراءات محددة وأدوار معينة. ومثلا، هناك دور البنك المصدر للاعتماد وهناك دور البنك المعزز للاعتماد وغيرهم. وهناك الإجراءات المصرفية والقانونية الخاصة والواجبة الإتباع حيال خطابات الاعتماد المستندية والدور المعين الذي يقوم به كل بنك، وذلك في محيط الدائرة التي تتوالى بين العديد من البنوك لتكتمل هذه المعاملة.

ونظرا لأن العملية أو الخدمة المصرفية المرتبطة بخطابات الاعتماد المستندية تعتمد بدرجة أساسية على المستندات "دوكيومنتري لترز أوف كريديت" فلا بد من توضيح كيفية تدقيق وفحص المستندات المقدمة وإلا وقعت البنوك في المحظور وما لا يحمد عقباه ومنها فشل اكتمال المعاملة واحباط العملاء والتجار والبنك نفسه.

لا بد من الإشارة وبوضوح تام إلى أن عملية تدقيق وفحص المستندات المتعلقة بخطابات الاعتماد المستندية تعتبر عملية مصرفية فنية بحتة وهي تحتاج إلي مهارات معينة وخبرات خاصة متخصصة في خدمة وأعمال الاعتمادات المستندية. وهذا بدوره يتطلب الإلمام والمعرفة الدقيقة بكل الأعراف والأنظمة والإجراءات المتبعة التي تحكم عمل خطابات الاعتمادات المستندية من البداية وحتى نهايتها. وللضرورة نبين أن هذه الإجراءات والأنظمة "موحدة" ويتم تطبيقها في كل بنوك العالم بالأحكام والإجراءات نفسها، مما يعطي هذا النشاط المصرفي زخما خاصا يتمثل في قوة "الوحدة" والالتزام المتكامل بين كل البنوك في العالم.

عند فحص المستندات الخاصة بالاعتمادات المستندية وغيرها، وبصفة خاصة مثلا، يجب التأكد التام من أن الاعتماد المستندي ما زال "ساري" المفعول ولم تنته صلاحيته وهذا أول إجراءات الفحص ومن أهمها. وأيضا يجب معرفة ما إذا كان الشحن للبضائع والمنتجات كليا أو جزئيا وأن الشروط المذكورة في خطاب الاعتماد المستندي توضح ذلك وتسمح به، كما ويجب أيضا معرفة كل المستندات المطلوبة للعملية وذلك من حيث النوع والعدد والمدد الزمنية والصلاحية وغيره.

بعد فحص ومراجعة هذه النقاط والتأكد منها تماما بوساطة موظفي دائرة الاعتمادات المستندية وغيرهم من المختصين في دوائر البنك المتعددة، تتم المراجعة الدقيقة لشروط التسليم المنصوص عليها في خطاب الاعتماد المستندي ويتم الاطلاع على الوصف الكامل لنوع البضاعة المطلوبة، وكذلك تتم مراجعة طريقة الدفع وشروطها والتأكد التام منها ومن تفأصيل شروط الدفع المذكورة في الاعتماد (إن وجدت) وغير ذلك من الشروط الأخرى الواردة في خطاب الاعتماد سواء كانت شروطا عامة أو خاصة. مع التأشير على كل إجراء يتم في المكان المخصص له في الملف الخاص بالاعتماد المعني.

هذا ويجب أن تتم مراجعة وفحص كل المستندات المستلمة للتأكد من أنها متطابقة مع شروط الاعتماد وأيضا سلامتها مع بعضها البعض. ويجب التنويه هنا إلي أن بعض موظفي البنوك يقومون بالاطلاع على المستندات ومراجعتها دون الرجوع لخطاب الاعتماد المستندي المعني، وبعد ذلك يتبين جليا أن المستندات وبالرغم من سلامتها ظاهريا إلا أنها لا تتعلق بخطاب الاعتماد المستندي المعني بل بخطاب آخر أو معاملة أخرى، وهذا يحدث بكل أسف.

ومثل هذه التصرفات من دون شك تقود إلى أخطاء فادحة للبنوك والعملاء، ويمكن تلافي هذا ببذل وتقديم العناية اللازمة عند فحص كل مستند لتجنب حدوث مثل هذه الأخطاء الجسيمة غير المبررة. ويجب وضع تسلسل وظيفي للمراجعة ثم المراجعة داخل الدائرة. وللعلم، هناك قضايا ومنازعات كثيرة أمام المحاكم محورها مثل هذه الأخطاء التي تدل على عدم أخذ الحيطة والحذر والعناية الكافية عند مراجعة وفحص المستندات الخاصة بكل خطاب اعتماد مستندي تحت نظر وبصر البنك..

ولذا نكرر أنه لا بد من التأكد من أن جميع المستندات – تحت الفحص – تعود للاعتماد نفسه، وبصفة خاصة يجب التأكد من مطابقة عدد المستندات المذكورة في خطاب المراسل مع العدد المرفق من المستندات. ويجب التأكد أيضا من أن المستندات المستلمة مطابقة من حيث النوع والعدد مع ما هو مطلوب في خطاب الاعتماد المستندي، مع التأكد التام من أن كل المستندات المستلمة موقعة وفق

الأصول القانونية وممن هو (هم) مخول بالتوقيع، وأن هذه المستندات تحمل أسماء مصدريها بالإضافة إلي أنها تحمل الأختام وكل التصديقات المطلوبة من الجهات المختصة إلا إذا نص خطاب الاعتماد على خلاف ذلك. ولذا، يجب أن يكون خطاب الاعتماد مفتوحا أمامك وترجع إليه وأنت تفحص كل مستند فحصا دقيقا بعين فاحصة.

نقطة هامة جدا أيضا، وهي ضرورة التأكد من أن المستندات حديثة وغير متقادمة أي لم تفقد قيمتها القانونية لمرور الوقت والسقوط بالتقادم. وفي الوقت نفسه يتم التأكد من تجانس كل مستند مع باقي المستندات الأخرى حتى لا يكون هناك تعارضا أو اختلافا فيما بينها من حيث المواصفات والكميات والنوع والعدد والصلاحية.

في العادة، المستندات المطلوبة بموجب نص خطاب الاعتماد قد تشمل فيما تشمل الفواتير، بوليصة الشحن، الكمبيالات، الفواتير القنصلية، شهادة بوليصة التأمين، شهادة الأوزان، شهادة التعبئة، شهادة المنشأ، الشهادة البيطرية أو الزراعية، شهادة الفحص والتحليل، الشهادة الصحية، شهادة التعقيم... وغير ذلك من المستندات التي قد يتضمنها خطاب الاعتماد على حسب المتطلبات. ولكل من هذه الشهادات شروط وأحكام خاصة بها. ودائما نقول، وللعلم، فإن لكل من هذه المستندات طرقا معينة للفحص وللتأكد من سلامتها ويجب على البنوك التأكد من أن لديها الكوادر الفنية اللازمة لمتابعة هذه الأعمال وفق المعايير المصرفية المعروفة ووفق الممارسات المصرفية السليمة وذلك حتى تكتمل إجراءات الاعتمادات المستندية بسلاسة وسلامة وبما يحقق مصلحة كل الأطراف. وننصح البنوك بضرورة تكثيف التدريب والاحتكاك مع الخبرات المتنوعة لكل العاملين في هذا المجال الحيوي والممتع أيضا لمن يخبره ويعرفه بحكم الممارسة المستمرة.

ومن إصدار خطابات الاعتماد المستندية، في كل يوم، تجني البنوك أرباحا تتزايد بصفة مستمرة لتشكل في آخر العام حصيلة كبيرة من الربح المادي للبنوك إضافة للربح المعنوي الكثير الآتي من رضى الزبائن والسوق. ولنحافظ على العين الفاحصة الساهرة والعقل المتوقد السليم لتحقيق الفوائد من هذه الخدمات المصرفية الهامة للجميع.

آلية توظيف عقد الاستصناع في البنى التحتية

د. فؤاد بن حدو

دكتوراه في إدارة الأعمال والمالية - جامعة الشهيد أحمد زبانة - الجزائر

تعد البنى التحتية والمنشآت القاعدية من مطارات وموانئ وجسور وطرقات وسكك حديدية وغيرها، إحدى المقومات الرئيسة في التنمية الشاملة والمستدامة والنجاح الاقتصادي لأي دولة. ونظرًا لتكلفتها الباهظة بسبب حجم رؤوس أموالها والمدة الزمنية المستغرقة؛ نجد الكثير من الحكومات تجد صعوبة في تمويلها من موازنتها السنوية باعتبارها من البرامج التنموية للدولة. هذا المشكل التمويلي استطاع الاقتصاد الاسلامي حله من خلال عقود الاستصناع.

وبناء على ما تم ذكره: **ما مدى مساهمة الاستصناع في البنى التحيتة؟.**

علاقة عقد الاستصناع بالبنية التحتية:

١. **تعريف البنية التحيتة:** يطلق لفظ البنية التحتية على كل ما هو متعلق بالمرافق والهياكل والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على إنجاز أهدافها، وعموما فإن البنية التحتية هي مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطارات دعم الهيكلي، وبالتالي فهي الخدمات التي تمثل العمود الفقري والأساسي من تجهيزات يتم تشهيدها لكي تلبي الاحتياجات الحضرية، وتساند الاقتصاد الوطني وتلعب دور الرابط الذي يربط المجتمعات ويجعلها متلاحمة.

٢. **أصناف البنية التحيتة:** تصنف إلى نوعين:

ا. الاقتصادية أو الفيزيائية: وتشمل خدمات المرافق المختلفة، مثل محطات معالجة الصرف الصحي وشبكات المياه والصرف الصحي والسطحي.

ب. الاجتماعية: وتشمل بناء المدارس والمستشفيات وخدمات الأمن والدفاع المدني والترفيه وخلافه. تتميز البنية التحتية بصفة الاحتكار الطبيعي مما يستوجب حماية المستهلكين، وبصفتها الاستراتيجية وارتفاع مخاطر الاستثمار[1].

أنواع الاستصناع ومجالاته وأهميته الاقتصادية والاجتماعية

شروط الاستصناع ومجالاته:

١. شروطه: أن الذي يرون في الاستصناع عقدا ونوعا خاصا من البيوع يضعون له شروطًا منها ما يلي[2]:

- أن يوفر الذي يقوم بعملية الاستصناع (الصنع) مستلزمات هذه العملية، إضافة إلى العمل اللازم لذلك؛
- أن يكون الاستصناع في السلع التي يتم التعامل بها فعلا في الأسواق؛
- أن الاستصناع يعتبر عقدا وليس وعدا، ومن ثم يكون ملزما لأطرافه؛
- أن ما يتم صنعه ينبغي أن يكون معلوما في مواصفاته من حيث جنسه ومقداره ونوعه؛
- أن يكون محل الاستصناع أي ما يتم صنعه حلالا، ولا يقود إلى الحرام؛
- لا يشترط دفع الثمن وقت التعاقد في الاستصناع؛
- ألا يتم التعامل بصيغة الاستصناع بالأصناف الربوية التي لا يجوز التعامل بها؛
- تحديد مكان التسليم.

٢. مجالات تطبيقه:

- استصناع الطائرات والقطارات والسفن ومختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى أو المعامل اليدوية؛
- إقامة المباني المختلفة من المجمعات السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات؛

[1] خنوسة عديلة، "**دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، المجلد 14، العدد: 19،2018، ص 15.
[7] فليح حسن خلف، "**البنوك الإسلامية**"، مرجع سابق، ص382-383.

- في مختلف الصناعات مادام يمكن ضبطها بالمقاييس والمواصفات المتنوعة ومن ذلك الصناعات الغذائية (تعليب وتجميد المنتجات الطبيعية وغيرها)[1].

أهميته الاقتصادية والاجتماعية: تكمن أهمية عقد الاستصناع في ما يلي[2]:

١. يمكن استخدام هذه الصيغة في تمويل المشروعات الضخمة والمرتفعة الثمن والتي لا تستطيع المرابحة تمويلها مثل: تمويل عملية شراء السفن والطائرات والقطارات... الخ؛

٢. تساهم أيضا في الاستغلال الأمثل للمهارات وتوليد الدخول[3] وتخفيض معدلات البطالة من خلال توفير مناصب شغل باعتبار أن الاستصناع عادة ما يتطلب استخدام مهارات معينة(حرفيين)؛

٣. تساعد المستصنع على تلبية حاجته باعتباره غالبًا ما يكون مفتقر الخبرة الكافية لتقييم المشروع أو الوقت اللازم لمتابعته أو المال الحاضر لتمويله؛

٤. عمليات الاستصناع تحرك عجلة الاقتصاد لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخول وتزيد من الطلب الفعال؛

٥. يغطي عقد الاستصناع ما يعرف حديثًا بالمقاولات أو التعهدات لإنجاز مبنى أو مصنع أو مدرسة وندو ذلك، ويشمل أعمال المقاول وأجوره وأتعابه المتعلقة به.

الصيغ التمويلية للاستصناع

أولاً– صيغ تمويلية بنكية: وتأخذ الشكلين التاليين:

١. **الصورة الأولى: اعتبار البنك مستصنعًا له (مشتريًا)**: وتتضمن طياتها عدة بدائل؛ حيث يقوم البنك بترتيب اتفاق مع الشركات والمؤسسات الصناعية والحرفيين على إنشاء سلع أو منتجات صناعية بمواصفات محددة بعقد استصناع ويتم تسليمها في موعد محدد في المستقبل بعد عمل الدراسات التسويقية اللازمة التي تؤكد وجود طلب مستقبلي كبير وبأسعار مجزية على هذا النوع من السلع. ويقوم البنك بالتصرف في هذه المنتجات بعد استلامها من خلال عدة بدائل:

---

[1] فؤاد بن حدو، " **الصيرفة الاسلامية: موسوعة عليمة عن آلية عمل البنوك الاسلامية**"، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة، 2021م، ص483.

[2] محمود حسين الوادي وحسين سمحان، **"المصارف الإسلامية- الأسس النظرية والتطبيقات العملية"**، مرجع سابق، ص194، وهبة الزحيلي، " **المعاملات المالية المعاصرة**"، مرجع سابق، ص 309.

[3] فليح حين خلف، **"البنوك الإسلامية"**، مرجع سابق،ص 389.

ا. البديل الأول: البيع بالإتجار المباشر فيها بنفسه.

ب. البديل الثاني: توكيل الغير ببيعها (الصانع أو خلافه)، سواء أكان التوكيل مجانًا، أم بأجر مقطوع، أم بنسبة من ثمن البيع، على ألا يشترط هذا التوكيل في عقد الاستصناع.

ج. البديل الثالث: بيعها للزبائن بأسلوب بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال الحصول على وعد مسبق لشراء تلك المنتجات من طرف ثالث قبل الدخول في عملية الاستصناع بصفته مستصنعًا، وتسليم السلعة لهذا الطرف بعد قبضها[1].

ثانيًا–الصورة الثانية: اعتبار البنك صانعًا ومستصنعًا (الاستصناع والاستصناع الموازي): وهذه الصورة تتيح للبنك القيام بدوره في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة وبخاصة الصناعية والعقارية منها؛ حيث يقوم البنك بتوفير التمويل اللازم لزبائنه من خلال عقد استصناع سلعة معينة أو أكثر باعتبار الزبون مستصنعًا والبنك صانعًا، وبناء على ذلك يقوم البنك بعقد استصناع مواز مع الصانع الذي سيقوم فعلاً بصنع السلعة، مع عدم الربط بين العقدين، ولا التحلل من التسليم في أحدهما إذا لم يقع التسليم في الأخر، وكذلك التأخير أو الزيادة في التكاليف. فبعد اتفاق البنك مع الزبون والصانع يقوم البنك بتحرير عقد استصناع بين البنك والزبون متضمنا شروط العملية بما فيها ثمن المنتج المستصنع وأسلوب السداد، كما يقوم البنك بتحرير عقد مصانعة بين البنك والصانع يتضمن الشروط التي تم التوصل إليها مع الصانع من ناحية ثمن البضاعة ونسبة الخصم النقدي وميعاد التسليم، والذي يراعي فيه أن يكون متزامنًا للموعد المحدد في الاتفاق مع الزبون، وفي الميعاد المحدد لتسليم البضائع المصنعة يقوم مندوب البنك باستلام البضائع من الصانع تمهيداً لتسليمها للزبون، ويجوز توكيل الزبون في تسلمها من الصانع نيابة عن البنك على أن يقوم بتوقيع إقرار منه يفيد معاينة البضاعة معاينة نافية للجهالة، وأنها جاءت مطابقة للمواصفات المطلوبة المتفق عليها في العقد[2].

ثالثًا– الاستصناع والمنافع العامة: يمكن الاستفادة من تعدد أشكال ثمن الاستصناع من كونه نقوداً أو عيناً، أو منفعة لمدة معينة، سواء أكانت منفعة عين أخرى أم منفعة المصنوع نفسه، من خلال استخدام الصورة الأخيرة في حالات منح الجهات الرسمية عقود امتياز نظير الانتفاع بالمشروع لمدة معينة

[1] أشرف محمد دوابه، " **الهندسة المالية الإسلامية**"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1438هـ/2017م، ص 266-267.

[2] أشرف محمد دوابه، " **الهندسة المالية الإسلامية**"، مرجع سابق، ص 267.

(Transfer Build Operate) أي البناء أو التشييد، ثم التشغيل، ثم نقل الملكية، وهو ما يسمى باختصار بـ: BOT بمعنى أن تعهد الحكومة من خلال إحدى وحداتها إلى البنك عقود امتياز لإنشاء مرفق عام لإشباع حاجات عامة يحتاجها الجمهور كالطرق والمواصلات والمطارات والإنارة والنقل والموانئ والاتصالات وغيرها (وهذا ما يعبر عنه بالإنشاء Build)، ثم يتولى البنك إدارة هذا المرفق العام بتقديم الخدمة للجمهور لمدة محددة مقبل مبالغ معينة تحددها الجهة الحكومية وتحت إشرافها ورقابتها، ويوزع العائد بين الحكومة والبنك، (وهو ما يعبر عنه بالإدارة Operate). وفي نهاية المدة المحددة التي تتراوح عادة ما بين (٢٠–٢٥ سنة)تنتقل ملكية المرفق للحكومة في حالة جيدة وقابلة لاستمرارية تشغيله (وهذا ما يعبر عنه بنقل الملكية Transfer Ownership). وتتعدد صور BOT، ومن أهم هذه الصور:

١. أسلوب BOOT وهو اختصار لمصطلح Build Owen Operate Transfer: أي البناء ثم التملك ثم التشغيل ثم التحويل. وهذا الأسلوب مثل أسلوب BOT، ولكنه يختلف عنه في أنه خلال فترة إدارة البنك. للمرافق يظل البنك مالكًا للمرفق ويديره لحسابه، أي يحصل على جميع العوائد طوال مدة الامتياز المحددة، ثم تنتقل ملكية المرفق للدولة في نهاية هذه المدة.

٢. أسلوب MOOT: هو اختصار لمصطلح Modernize Owen Operate Transfer: أي التحديث، ثم التملك، ثم التشغيل، ثم التحويل. ووفقًا لهذا الأسلوب يكون المرفق العام قائمًا، ثم يقوم البنك بتطويره وتحديثه وإدارته لحسابه طوال مدة الامتياز المحددة، وتنتقل ملكية المرفق للدولة في نهاية هذه المدة[1].

رابعًا– الاستصناع والسلع ذات المواصفات الخاصة: السلم يكون في السلع المثلية، والاستصناع يتسع كذلك للسلع المثلية التي لها نظير في السوق، ويحل بعض وحداتها محل بعض في أداء التزام بسبب صنعها بمواصفات موحدة، كما يتسع للسلع القيمية التي لا مثيل لها في السوق بشرط أن تكون مما ينضبط بالوصف، فكل ما يجري التعامل به وأمكن ضبطه بالوصف يجوز ورود الاستصناع عليه سواء كان استهلاكيًا أو استعماليًا[2].

[1] نفس المرجع، ص 268- 269.
[2] أشرف محمد دوابه، " **الهندسة المالية الإسلامية**"، مرجع سابق، ص 269.

مثال : طلب أحد الزبائن من بنك إسلامي أن يصنع له منزلاً بناء على المواصفات التي حددها، وقد قام البنك بدراسة هذه المواصفات، ووجد أن تكلفة تصنيع هذا المنزل تقدر بـ: ١٠٠٠٠٠ دج. فإذا علمت أن التكلفة الفعلية لبناء المنزل هي: ٨٨٠٠٠ دج.

المطلوب : حساب ربح البنك من هذه العملية؟

الحل : الصيغة الرياضية لعقد الاستصناع تكون معادلتها على الشكل التالي:

ربح البنك P = سعر الصنعة WP – تكلفة التصنيع MC

ربح البنك P = ١٠٠٠٠٠ – ٨٨٠٠٠

ربح البنك P = ١٢٠٠٠ دج

دور صكوك الاستصناع (السياديّة) في تمويل المشاريع:

تصلح صكوك الاستصناع كأداة لتمويل البنى التحتية والمنشآت القاعدية بصورة رئيسة للحصول على التمويل متوسط الأجل من البنوك الإسلامية، ويمكن للدولة استخدمه بصورة رئيسة لإنشاء بنى تحية من مطارات وموانئ وجسور ومبانٍ ومستشفيات، مصانع وغيرها، ويكون ربح البنك هو الفرق بين كلفة الإنشاءات وثمن بيعها للحكومة بعقد الاستصناع[1].

صورة طرح صكوك الاستصناع : إن تصور إمكانية استخدام صكوك الاستصناع كأسلوب لتمويل البنى التحتية يتمثل في أنه إذا أرادت الحكومة إنشاء مبنى أو شراء آلة بمواصفات خاصة من مصنع ما، أن تتفق مع المقاول أو المصنع على الإنشاء أو الصنع مع دفع مبلغ مقدم ويقسط الباقي على أقساط يتفق عليها كما يمكن أن يوسط في هذه العملية بنك إسلامي يتم إبرام عقد الاستصناع معه إن لم يرغب المصنع في التقسيط، ويتولى البنك إبرام عقد استصناع مواز، ويكون عقد الاستصناع هو الأداة المالية، وحيث أنه

---

[1] كردودي صبرينة، "**تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الطبعة الاولى، 1428هـ/2007م، ص 195.

[5] أشرف محمد دوابه، " **الهندسة المالية الإسلامية**"، مرجع سابق، ص 346.

[1] محمد عبد الحليم عمر، " **الأدوات المالية للتمويل الحكومي**"، ندوة: " الصناعة المالية الإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية بجدة، الفترة: 15-18 أكتوبر 2000م، الإسكندرية، ص31.

[2] منذر قحف، "**دور السياسات المالية في معالجة التضخم في إطار الاقتصاد الإسلامي**"، الحلقة الثانية، التضخم وآثره على المجتمعات، كوالابمبور، 1996م، ص94

[3] محمد عبد الحليم عمر، " **الأدوات المالية للتمويل الحكومي**"، مرجع سابق، ص31

[4] منذر قحف،" **تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية**"، مرجع سابق، ص 50

وثيقة في يد الصانع أو البنك بدين في ذمة الحكومة. ومن وجه آخر يمكن للدولة والمتمثلة في وزارة السكن ان تصدر "صكوك استصناع سكن" وبجانبها صيغة السكن المراد إنجازها في الجزائر مثل سكنات عدل AADL أو LPP أو LPA أو السكنات الاجتماعية Sociales. إذا أرادت أن تبنى مساكن للمواطنين من ذوى الدخل المحدود وهو التزام تقوم به الكثير من الدول ثم تبيعها لهم بعد ذلك، وذلك بأن تصدر وزارة السكن والعمران "صكوك استصناع سكن" تجمع بموجبها الأموال اللازمة من المواطنين الذين يحتاجون السكن وتتعاقد معهم على إنشاء السكن اللازم بمواصفات محددة وحسب الصيغة الإسكانية المطلوبة مقابل أن يدفعوا الثمن على أقساط في صورة شراء "صكوك استصناع سكن" كل مدة عدداً منها ويمكن أن يمتد الدفع لمدة تتجاوز وقت تسليم المسكن، ومع مراعاة أن الدفع المقدم سيكون أقل من الدفع لاحقًا وبهذا الشكل يمكن لحاملي الصكوك تداولها، ويمكن أن يختلف ثمن بيع الصك عن القيمة الاسمية له بناء على ما يراه فقهاء المالكية من جواز بيع السلم لغير المسلم فيه سواء بمثل الثمن الأصلي أو أقل أو أكثر وذلك بحسب سعر السكن في السوق، ويمكن للدولة أن تشترط أن تتم عملية تداول الصكوك لمن يستحقون شراء المسكن من ذوى الدخل المحدود حتى لا تصبح العملية تجارة لمن لا تنطبق عليهم الشروط. هذه تعتبر الطريقة الأولى المقترحة لـ "صكوك استصناع سكن"؛ أما الطريقة الثانية المقترحة فيتم ذلك بناء على طلب من وزارة السكن لبنك إسلامي بطرح "صكوك استصناع سكن" بناء على عقد الاستصناع. بينهما لتمويل عملية إنجاز بناء السكنات طبقًا للصيغة المخطط لها من قبل الوزارة. ويقوم البنك الإسلامي بدوره بالدخول في استصناع موازٍ بالتعاقد مع شركة إنجاز وبناء عن طريق مناقصة دولية أو وطنية من أجل تنفيذ المشروع. ويكون عائد الربح الذي سيحصل عليه البنك الإسلامي هو الفارق بين ثمن المبيع في عقد الاستصناع الأول (الدولة والبنك الإسلامي) والثمن في عقد الاستصناع الثاني(البنك الإسلامي والشركة بناء وإنجاز). كما يمكن للوزارات الأخرى الاستفادة كثيرا من هذه الصيغة كوزارة التعليم في إنجاز وبناء جامعات أو معاهد أو وزارة الاتصال أو الصناعة أو وغيرها من الوزارات الحكومي[1].

[1] فؤاد بن حدو، **" الصكوك الاسلامية كبديل للتمويل غير التقليدي ودورها في تمويل المشاريع العمومية الاقتصادية: دولة الجزائر أنموذجا"**، ملتقى دولي حول: دور التمويل الاسلامي في تخفيف من الازمة المالية في ظل فكرة الشمول المالي: دراسة بعض تجارب"، يوم 19/06/2022م، جامعة الشهيد أحمد زبانة، غليزان، دولة الجزائر، ص 10-11.

إنه من خلال ما تم استعراضه في هذه الورقة البحثية، وجدنا أن عقد الاستصناع هو عقد موجه للبنية التحيتية والمنشآت القاعدية وبالتالي المساهمة في التنمية. وبفضل الهندسة المالية الاسلامية استطاع أن يتخذ هذا العقد صيغ تمويلية بنكية،أو صكوك استصناع ذات طابع سيادي تلجأ إليه الحكومات في حالة العجز في موازنتها.

.

أساسيات التمويل الحديث

رحاب عادل صلاح الدين امين

مدرس مساعد بقسم المحاسبة - معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا بشبرامنت

مثلت نظرية المحفظة الاستثمارية ثورة فكرية في عالم التمويل، والاستثمار. تتمثل أهميتها في القدرة على قياس المخاطر الناتجة من الاستثمار بشكل كمى (الشعراني، ٢٠١٥). ويعتبر أول من كتب في المحافظ الاستثمارية هو المحلل الأمريكى. Markowits عام ١٩٥٢، ثم تبعه العديد من الباحثين، وظهرت العديد من الدراسات مطلع الخمسينات، والستينات في بريطانيا، والولايات المتحدة. ووقع في هذه الفترة على عاتق البنوك في بداية الأمر إدارة أموال المودعين، واستغلالها الاستغلال الأمثل.

إن من المتعارف عليه في عالم المال والاستثمار ألا يضع المستثمر كل ما يمتلكه في ورقة مالية واحدة. وهناك مثل شعبي شائع يقول: "لاتضع كل البيض في سلة واحدة" (القاضي، ٢٠١٦).

لذلك استهدفت هذه الدراسة وضع إطار نظري اعتماداً على الدراسات السابقة لمناقشة أبرز المفاهيم وأهمها.

تعريف الاستثمار

يمكن إيضاح جوهر الاستثمار كما أشار إليه (Brown, &, 2002Reilly) بأنه: هو أن يقوم شخص بتأجيل الإنفاق في الوقت الحالي على أمل تعظيم ثروته بالمستقبل حتى يتسنى له زيادة حجم إنفاقه مستقبلاً، إن هذا التغير بين حجمين الاستهلاك الحالي، والمستقبلي الذي يتوقعه الفرد يمثل معدل الفائدة الحقيقي، والذي يتم تحديده عن طريق مقدار العرض، والطلب في السوق، واستخلاصاً لما سبق يمكن **تعريف الاستثمار على أنه**: الالتزام الحالي باستخدام النقود لفترة زمنية معينة.

كما عرف (Bodie et al, 2012) الاستثمار على أنه: دفع مبلغ من المال، وتوقع جني فوائد منه في المستقبل.

على سبيل المثال: يمكن للفرد أن يشتري أسهم متوقعاً إن العائدات المستقبلية منها سوف تغطى وقت الاحتفاظ بالنقود، بالإضافة إلى وجود عائد على مخاطر الاستثمار، فالوقت الذي تم فيه احتجاز النقود من الممكن استغلال هذه النقود في فرص أخرى بديلة، فالمستثمر يضحي بشيء ذو قيمة الآن ويتوقع أن

يستفيد من هذه التضحية مستقبلاً، ويمكن أن تكمن هذه التضحية في هيئة استثمار في الأسهم، والسندات مثلاً.

وجدير بالذكر إن حالة عدم التأكد المحيطة بقدرة الفرد للحصول على العائد المتوقع مستقبلاً على الاستثمار يطلق عليها خطر الاستثمار، كما إن العائد الإضافي الذي يطلبه الفرد نظير حالة عدم التأكد يسمى علاوة الخطر بالإضافة إلى أهمية الأخذ في الحسبان معدلات التضخم المتوقعة.

ومن هنا يمكن الانتقال نحو دراسة أكثر الوسائل ذو جدوى للاستثمار، وهي الاعتماد على المحفظة الاستثمارية،كما سيتم عرضه لاحقاً.

تعريف المحفظة الاستثمارية

عرفها كل من (Brown & Reilly, 2002) بأنها مجموعة من الأصول الاستثمارية بمجرد إنشاء المحفظة يتم تحديثها، أو إعادة توازنها عن طريق بيع الأوراق المالية الحالية، واستخدام العوائد لشراء أسهم أخرى، أو زيادتها من خلال أموال إضافية، أو تقليل حجم المحفظة حسب رغبة المستثمر.

ويرى (التميمى، ٢٠٠٧) إن محفظة الاستثمار هي عبارة عن أداة من أدوات الاستثمار المركبة المكونة من ورقتين على الأقل، وتختلف من حيث النوع (أسهم عادية، أسهم ممتازة، سندات، أي أوراق مالية) وللحكم عليها نحتكم إلى عنصرين وهما: **العائد، والمخاطر لمعرفة جودة المحفظة**.

فقد عرفها (شبير، ٢٠١٥) أنها عبارة عن أداة يمكن من خلالها الاستثمار في مجموعة متنوعة من الأصول سواء كانت أصول مالية، أو أصول حقيقية بهدف تقليل المخاطر وتحقيق أرباح رأسمالية، وإيرادية تنتج من الاستثمار في تلك الأصول، كما أشار إن المحفظة المثلى هي المحفظة التي تكون من مجموعة من الأصول التي ينتج عنها عائد معدل بالمخاطرة يفوق عائد محفظة السوق، أو عائد المحافظ البديلة.

وأشارت (عقيلة، ٢٠١٨) لتعريف محفظة الأوراق المالية بأنها مزيج من الأوراق المالية التي يتم اختيارها بعناية، ودقة لتحقيق أعلى عائد ممكن في ظل مستوى معين من الخطر، أو تحقيق درجة خطر في ظل مستوى معين من العائد.

وتستخلص الباحثة مما سبق أنه يمكن تعريف المحفظة الاستثمارية على أنها: هي مجموعة من الأصول سواء كانت من نوع واحد، أو أنواع متعددة طبقاً لاختلاف طبيعة الأصل نفسه، أما إن يكون حقيقياً

أو مالياً، ويتم تكوين المحفظة الاستثمارية عن طريق تجميع أكثر من ورقتين، أو أصلين بشكل عام، وتبنى طبقاً لسياسة سواء كانت هجومية، أو دفاعية، أو متوازنة بهدف تحقيق أعلى عائد، وأقل مخاطرة.

وبعد العرض السابق لمفهوم المحفظة الاستثمارية يتطلب هذا ضرورة معرفة أنواع الأصول التي تشملها المحافظ الاستثمارية.

ما هي أنواع الأصول؟ أو مكونات المحفظة الاستثمارية

يتم تحديد الثروة المالية للمجتمع في نهاية المطاف من خلال السلع، والخدمات التي تم تقديمها بالاعتماد على الأصول الحقيقة للاقتصاد مثل: الأراضي، والمباني، والمعدات، وهناك نوع آخر من الأصول وهو الأصول المالية فهي وسيلة يتم استخدامها في الاقتصاديات المتقدمة لطرح المطالب على الأصول الحقيقية، أو يمكن القول أنها عبارة عن وسيلة لجذب الأصول المالية.

مثال: إذا لم تمتلك مصنعاً خاص بالسيارات (أصل حقيقي) ولكنك تريد الاستثمار في هذه الصناعة يمكنك شراء (أصول مالية) في هيئة أسهم، أو سندات مثلاً: يقوم مصنع السيارات بطرحها لتسهيل عملية تمويله، وبهذه الطريقة يمكن أن تستثمر ويكون لك دخل من صناعة السيارات، أما إن يكون في صورة فائدة، أو في صورة توزيعات أرباح، إلا أنه يجب التنويه إن عوائد المستثمرين بشكل عام تأتى من الأصول الحقيقية، والمالية (Brown & Reilly, 2002).

كما تمت الاشارة إلى أنواع الأصول بشكل عام في الدراسات التالية (القاضي، ٢٠١٦. شبير، ٢٠١٥. الشعراني، Brown & Reilly, 2002. 2015)

أصول مادية محافظ ذات الأصول الحقيقية	أصول مالية محافظ ذات أصول مالية	المحافظ ذات الأصول المختلطة
وهي الأصول الحقيقية الملموسة مثل: الاستثمار في العقارات، والمعادن، والسلع. -وتتميز بانخفاض سيولتها. -حاجتها لخبرات متنوعة لعدم تجانسها. -وجود تكلفة تخزين لها. -وجود تكلفة نقل لها. -وجود تكلفة تحويل لها.	هي عبارة عن أوراق مالية ذات عائد ثابت، أو متغير مثل: الأسهم، والسندات. -تتسم بتماثلها بشكل نسبي في تحريك الأسعار. -ارتفاع مخاطرها.	وهي التي تجمع بين الأصول الحقيقة، والأصول المالية. وهي النوع الأكثر انتشاراً,

وترى الباحثة، طبقاً لما تم عرضه في الدراسات السابقة من تصنيف لأصول المحفظة الاستثمارية، أنّ هناك علاقة تبادلية بين الأصول الحقيقية، والأصول المالية، فالأصول المالية تدعم، وتساهم في زيادة وتطوير، وتوسيع نطاق الاستثمار في الأصول الحقيقية، ومن جهه أخرى فإن الأصول الحقيقية تزيد، وتكون بمثابة ضامن للأصول المالية، وتعزز من موقف الشركة عند طلب تمويل من المستثمرين.

ولكن أكثر قرار يواجه المستثمرين المحترفين القادرين على الاختيار هو تحديد نوع المحفظة الاستثمارية، أما المستثمرين غير المحترفين يكون هذا القرار معتمداً على أشخاص أخرى، ويتم اتخاذه طبقاً لمدى قبول المستثمر لتحمل المخاطرة ومقدار ما يتطلع إليه من عائد .

لذلك يتوجب عرض ما آلت إليه الدراسات السابقة بشأن ما يتعلق بأنواع المحافظ الاستثمارية من وجهة نظر العديد من الباحثين.

أنواع المحافظ الاستثمارية

يمكن تقسيم المحافظ حسب العديد من التقسيمات تبعاً لوجهات نظر الباحثين كما يلي :

من حيث الأهداف التي يسعى إليها المستثمر :

١. محفظة الدخل (العائد) Income Funds : الهدف من هذه المحافظ هو محاولة تحقيق أعلى معدل للعوائد سواء كانت طبيعية، ومتعارف عليها، أو من فرق الأسعار، وهنا يجب اختيار الورقة التي ستدر أعلى عائد من الممكن التركيز على اقتناء السندات ذات أعلى فائدة، والأسهم ذات توزيعات الأرباح العالية فتهدف إلى تحقيق دخل شهرى ثابت.

٢. محافظ الربح (النمو) Growth Funds : هدفها الحفاظ على معدل النمو، والعائد أيضاً، وغالباً تكون مكونة من الأوراق المالية للشركات ذات المركز المالي الجيد والسمعة الجيدة.

٣. محافظ مشتركة (متنوعة) growth and income funds : هي مزيج بين الأدوات مرتفعة، ومنخفضة المخاطر بهدف الحصول على إيرادات جارية، ورأسمالية في نفس الوقت، ويفضلها قطاع عريض من المستثمرين.

٤. محافظ السندات ذات المردود المرتفع High yield bond funds : تركز على الاستثمار في السندات ذات المخاطر المرتفعة أملاً في الحصول على عائد مرتفع.

٥. المحافظ العالمية Global Funds: وهي أما إن تستثمر في الأسهم التي يتم تداولها، أو صناديق الأسهم العالمية، أو السندات، أو صناديق السندات العالمية، بهدف تنويع مخاطر الاستثمار لكنها تضيف مخاطر سعر الصرف.

٦. مخاطر سوق النقد Money Market Funds: تتميز باستثماراتها في الأوراق المالية قصيرة الأجل مثل: أذونات الخزانة، وشهادات الإيداع، والأوراق التجارية لتوفير أكبر قدر من السيولة، والمحافظة على رأس المال لكن العائد المتوقع منها منخفض.

إلا إن هناك وجهة نظر تؤيدها الباحثة: فقد أشار (الحمداني، ٢٠١٣) أنه عادة ما يتم الاستحواذ على الأصول المالية من قبل المستثمرين على شكل محافظ استثمارية متنوعة بدلاً من التركيز على أصل واحد فقط، وهو ما ترتب عليه انخفاض أهمية نقص سعر سهم ما بالمحفظة مقارنة بالناتج الكلي للمحفظة، والعائد النهائى.

يمكن تقسيم المحافظ حسب مالك المحفظة أيضاً إلي:

١. محافظ عامة (محافظ المؤسسات): هي محافظ استثمارية يتم طرحها للاكتتاب بشكل عام يمتلكها المساهم، ويكون له الحق في الإدارة بمقدار ما يمتلكه من أسهم، ويتم تكوينها من أدوات استثمارية متنوعة كالأسهم الممتازة، والعادية، والسندات، وشهادات الإيداع، والمعادن.

٢. المحافظ الخاصة (محافظ العملاء): يتم تشكيلها بناءً على المستثمر، ويكون دور مدير المحفظة دور تنفيذى.

٣. صناديق التقاعد: هي عبارة عن محفظة مكونة من تشكيلة من الأوراق المالية مصدرها يكون مساهمين من أصحاب الأعمال عن طريق نسبة من ربح الشركة، أو نسبة من أجور العاملين.

يمكن تقسيم المحافظ حسب الشركة إلي:

١. المحافظ المقفلة أو المغلقة Closed end investment companies: يكتسب هذا النوع من المحافظ للشركات هذا الاسم نتيجة لثبات رأسماله بعد الاكتتاب فيه فلا يجوز للإدارة، أو للشركة عموماً أن تطرح حصصًا، أو أسهمًا بهدف زيادة رأس المال، ولا يجوز أيضاً تخفيضه حيث لا يصرح للمساهمين الانسحاب إلا في حالة التصفية.

٢. المحافظ المفتوحة Open end investment companies: اكتسب هذا النوع من المحافظ للشركات هذا الاسم لأنه متاح من الجانبين أي أنه يمكن زيادة، أو تخفيض رأس المال. كما يتيح للمساهمين الانسحاب في أي وقت بعد تاريخ الاكتتاب الأولى.

يمكن تقسيم المحافظ من حيث المحافظ المالية بناءً على الأدوات الاستثمارية إلى:

١. محافظ الأدوات المالية: مثل الأسهم، والسندات، وشهادات الإيداع، والقروض، وباقي الأوراق المالية من أنواعها ما يلي:

- **محافظ الأسهم**: تحتوي على مجموعة من أسهم الشركات يتم اقتناؤها حسب مخاطر كل سهم القرار يرجع إلى المستثمر.
- **محافظ السندات**: وهي السندات الصادرة عن الشركات، أو الحكومة.
- **محافظ مختلطة**: تشمل تشكيلة من الأسهم العادية، والممتازة، وأوراق مالية أخرى مثل السندات.
- **محافظ الأوراق المستحدثة**: مثل حقوق السحب الخاصة، والمشتقات المالية.
- **محافظ المعادن الثمينة**: تشكل أساساً من الذهب، والفضة. ونظراً للمنافسة الشديدة في سوق الذهب، والفضة فإن أسعار الفائدة عليها تكون منخفضة، وتتسم بدرجة عالية من السيولة وتحقيق مكاسب رأسمالية مرتفعة.

٢. محافظ العملات الأجنبية:

- **المحفظة النقدية**: مجموعة من ودائع وشهادات إيداع بالعملات الأجنبية.
- **المحفظة المركبة**: مجموعة من العملات الأجنبية مستثمرة في أوراق نقدية، ومالية متنوعة بالعملتين الأجنبية كالاستثمار بالدولار،واليورو، أو مزيج من العملات.

واستكمالاً للعرض السابق، فقد أشارت دراسات متعددة إلى افتراضات، وبديهيات التمويل الحديث، وناقش الباحثين تحديداً ٤ افتراضات بشكل شائع كما سيتم توضيحه.

افتراضات وبديهيات التمويل الحديث

تتمثل افتراضات التمويل الحديث في أربعة فروض أساسية كما أشار إليها (Bossaerts,2016) كما يلي :

تنافسية أسواق المال :

معظم الأسواق المالية هي أسواق تنافسية فالمنافسين في الأسواق المالية سواء كانوا (أفراد / شركات) يتعاملون مع الأسعار كما هي دون تغيير.

مثال : على ذلك بفرض إن السعر الحالي لعقد بقيمة ١ دولار سيتم بيعه لمستثمر ما هو ٠.٩٠ هذا السعر ثابت، حتى إذا تم بيع مليون عقد لمستثمر آخر فان ما سيتم تحصيله = ١٠٠٠٠٠٠ X ٠.٩٠ = ٩٠٠٠٠٠

مبدأ إضافة القيمة Value Additivity :

يقصد به أن سعر مجموعة من العقود المالية يساوي مجموع أسعار العقد الواحد X الكمية

مثال : إذا كان هناك سندات خزانة قيمتها الاسمية ١٠٠٠ ج، ومعدل العائد ٨٪ سنوياً، يدفع كل ٦ شهور، وتاريخ استحقاقها سنة واحدة. فإن ذلك يعني أن هناك عقدين ماليين الأول يقضي بحصول المستثمر على (٤٠ ج / وحدة) بعد ٦ شهور، والثاني (١٠٤٠ ج / وحدة) في نهاية السنة.

وإذا كان سعر العقد الأول P1 = 0.95، وسعر العقد الثاني P2 = 0.90، فإن القيمة الحالية لسندات الخزانة تبلغ: ٤٠ + ٠.٩٠ X ١٠٤٠ = ٩٧٤

وبالتالي فإن قيمة العقد المالي بالكامل ٩٧٤ تساوي مجموع كل عقد على حده، ولا يمكن انتهاك مبدأ Value Additivity بمعنى أنه لا يمكن أن يقوم المستثمر بشراء السند بأقل من هذه القيمة، حتى ولو قام بشراء عدد كبير من هذه السندات؛ حيث في هذه الحالة ستكون قيمة المحفظة، أو العقد المالي بالكامل أكبر من مجموع مكوناتها.

افتراض عدم وجود سلوك المراجحة No-Arbitrage Assumption :

سلوك المراجحة : هو ذلك السلوك الذي يلجأ خلاله بعض المشاركين في السوق إلى تحقيق الاستفادة من فروق الأسعار القائمة بين أوراق مالية متجانسة، تحقق نفس التدفقات النقدية.

لذا، فإن افتراض عدم وجود سلوك المراجحة يقتضى بالضرورة عدم قدرة أي من المشاركين في السوق على تحقيق عوائد إضافية عن متوسط العوائد السائدة في السوق دون تحمل مخاطر إضافية. وهو ما يقتضي أن

تكون الأوراق المالية المتجانسة في خصائصها، ومخاطرها، وعوائدها، مسعرة بذات السعر، سواء داخل السوق الواحدة، أو بين الأسواق.

افتراض كفاءة أسواق المال:

يقصد بالسوق الكفء أن الأسعار في الأسواق المالية: تعكس معتقدات المستثمرين حول المستقبل بطريقة غير متحيزة، كما أنها تعكس جميع المعلومات في الأسواق المالية، وبالتالي فإن الأخبار السيئة (Bad news) لن تكون مفاجأة للمشاركين في السوق لأنهم على دراية تامة بأنها سوف تحدث ولكنهم فقط لايعرفون توقيت حدوثها.

القيمة السوقية للأسهم (Market Price) تساوي القيمة الحقيقة لها، أي أن الأسهم ليست مقيّمة بأقل، أو بأعلى من قيمتها.

ولن يتمكن المستثمرون من تحقيق أرباح، أو عوائد غير عادية، لأن جميع المعلومات متاحة للمستثمرين (لا يوجد عدم تماثل معلومات).

أهداف المحافظ الاستثمارية

الحفاظ على رأس المال الأصلي من المخاطر عن طريق تنويع الأوراق المالية، وكذلك الحفاظ على قدر من السيولة فعلى سبيل المثال: إن اختيار نوع من السندات التي تدر عائد ثابت يضمن وجود عائد مستمر، وأيضاً اختيار أوراق ذات نمو محتمل مستقبلاً.

أهمية المحافظ الاستثمارية

تكمن أهمية المحافظ الاستثمارية في العديد من الأسباب يذكر منها ما يلي: (القاضي، ٢٠١٦. شبير، ٢٠١٥)

١. وجود فائض مالي لدى المنظمات، أو الأفراد.

٢. الحاجة إلى توسع نشاط المنظمات، والأفراد.

٣. وجود تنوع في الأدوات الاستثمارية المتاحة بعد انتشار العولمة، والانفتاح الاقتصادى والتطور التكنولوجى.

٤. شيوع مبدأ الفرصة البديلة، والعمل على استغلال رأس المال الفائض أفضل استغلال أمثل.

٥. وجود شركات ذات طبيعة خاصة تتعامل بالأموال مما ينتج عنه وجود سيولة عالية لديها كشركات التأمين مما دفعها نحو التوجه للاستثمار.

مهام إدارة المحافظ الاستثمارية

١. تحديد أنواع الأصول الاستثمارية، وتحديد وزن كل منها.

٢. تعزيز قيمة الأصول، والحفاظ على الربحية.

٣. توفير أقصى حد من الأمان عن طريق الجمع بين العقلانية، والتحوط، والقدرة على تنويع الاستثمارات.

٤. تحديد السياسة المناسبة للتعامل مع ظروف السوق.

بناء المحفظة الاستثمارية المثلى

يوجد مجموعة من القواعد يتمثل أهمها فى:

١. إن المستثمر يقوم باختيار المحفظة ذات أقل درجة مخاطرة بين المحافظ في حالة وجود نفس العائد.

٢. إن المستثمر يختار المحفظة ذات أعلى عائد إذا كانت درجة المخاطرة مساوية بين محفظتين.

٣. إذا عرض على المستثمر محفظتين الأولى ذات عائد عالٍ أكثر من الثانية، ومخاطر أقل من الثانية فمنطقي اختيار الأولى.

لذلك يجب على المستثمر أو مدير المحافظ إن يحدد أولاً منحنى المحافظ المثلى، أو كما يطلق عليه بعض الباحثين المنحنى الكفء.

مؤشرات تقييم أداء المحافظ الاستثمارية

هناك العديد من النماذج الرياضية الهادفة إلى اشتقاق مؤشرات لتقييم أداء المحافظ الاستثمارية أهمها:

١. **نموذج شارب Sharpe Model**: يحسب بقسمة متوسط العائد الإضافي للمحفظة (علاوة المخاطر) على الانحراف المعياري.

٢. **نموذج ترينور Treynor Model**: يقوم هذا النموذج على أساس الفصل بين المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة حيث يفترض أن المحافظ يتم تنويعها بشكل جيد فهو يركز على المخاطر المنتظمة فقط عن طريق استخدام معامل بيتا كمقياس لمخاطر المحفظة المالية.

٣. **نموذج جينسن Jensens**: يعرف باسم ألفا يهتم بإيجاد مقدارين هما:

ا. الفرق بين متوسط عائد المحفظة ومتوسط العائد على الاستثمار الخالي من المخاطرة وهو ما يسمى العائد الإضافي، أو علاوة مخاطر المحفظة.

ب. يمثل حاصل ضرب معامل بيتا في الفرق بين متوسط عائد المحفظة ومتوسط معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطرة، والتى يمكن أن تسمى علاوة خطر السوق. (القاضي، ٢٠١٦).

فروض نظرية المحفظة الاستثمارية

تتمثل فروض نظرية المحفظة الاستثمارية كما أشار إليها (الشعراني، ٢٠١٥) في خمسة افتراضات أساسية وهما:

١. ينظر المستثمر لكل بديل استثماري من نظرة التوزيع الاحتمالي للعائد المتوقع خلال فترة زمنية معينة.

٢. يهدف المستثمر لتعظيم المنفعة.

٣. ينظر المستثمر للمخاطر على أنها تحدث تقلبات في العائد المتوقع.

٤. يبني المستثمر قراراته على متغيرين رئيسين هما العائد، والمخاطرة.

٥. جميع المستثمرين يكرهون المخاطرة.

المتطلبات الاساسية للاستثمار في المحافظ

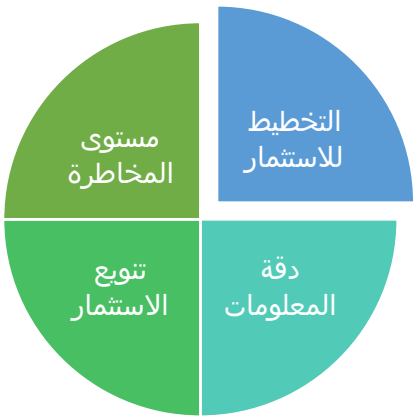

سياسات تكوين المحافظ الاستثمارية

١. **السياسة الهجومية**: غالباً يلجأ إليها المستثمر المضارب مستهدفًا تحقيق أعلى عائد فهو يعطى الأفضلية للربح على حساب الأمان، ويسمى هذا النوع من المحافظ المختلطة، أو محافظ رأس المال. وغالباً يتم تكوينها بنسبة ٨٠٪–٩٠٪ من الأسهم العادية، ويطلق عليها البعض الاستراتيجية النشطة، أو الفعالة Active Strategy.

٢. **السياسة الدفاعية**: يلجأ إليها المستثمرين المستهدفين تكوين دخل ثابت، ومستمر، وتميل إلى الاستحواذ على أدوات استثمارية كالسندات طويلة الأجل، والعقارات والأسهم الممتازة بعيداً عن التقلبات السعرية، وتوفير دخل ثابت، ويطلق عليها البعض الاستراتيجية المتحفظة Passive Strategy.

٣. **السياسة المتوازنة**: هي نوع من السياسة الهجومية، والسياسة الدفاعية، ويتم تنويع المحفظة بين أدوات استثمارية عالية، ومنخفضة المخاطر ولها دخل شبه ثابت. ويفضل اتباعها في حالة عدم التأكد من الظروف الاقتصادية في البيئة المحيطة ويطلق عليها البعض الاستراتيجية المتوازنة Balanced Strategy.

كما أن هناك محددات مالية، وسلوكية لاستبعاد، أو اقتناء الأوراق المالية قد أشارت إليها (عقيلة، ٢٠١٨).

المحددات المالية

مؤشرات اقتصادية لمعرفة تأثيرها: السياسات المالية، والنقدية على تكوين محافظ الأوراق المالية، معدل النمو الاقتصادى، معدل نمو الاستثمار، معدل الضريبة، سعر الفائدة، سعر الصرف، الوفر أو العجز بميزانية الحكومة.

مؤشرات تقييم الصناعة: طبيعة المنتج التي تقدمه، مصدر المنافسة التي تواجهه، تأثير تصنيف الصناعات، دورة حياة الصناعة، القوانين والتشريعات التي تحكم عمل الصناعة، تأثير الصناعة المملوكة للدولة بالكامل، تأثير الملكية الجزئية للشركة من قبل الدولة.

مؤشرات تقييم أداء الشركات: نسب السيولة، نسب النشاط، العائد على الأصول ROA، العائد على حقوق المساهمين ROE، نسب الربحية/ مخاطر النشاط، التقلب في المبيعات، درجة الرفع

المالي(الدين إلى الأصول)، ربحية السهم، عائد السهم العادي، حصة السهم العادي من التوزيعات، مضاعف سعر السهم العادي.

مؤشرات تقييم القوائم المالية: تأثير الميزانية العمومية للشركة، قائمة الدخل، قائمة التدفقات.

المحددات السلوكية

١. عند اتخاذ القرارات الاستثمارية يتم تحليل المعلومات من المستثمرين، والالتزام بها وعدم الخروج عنها.

٢. يتأثر السلوك الاستثماري بالإطار الذي يتداول بين أفراد المجتمع عن تحليل البيئة الاستثمارية.

٣. من خلال تجربتك بالسوق هناك ردود أفعال من المستثمرين يتناسب مع حجم الاحداث.

٤. عند تكرار عمليات البيع، والشراء الصحيحة يسيطر على المتداول شعور بالثقة الزائدة.

٥. أفضل التعامل في الأسهم التي تحقق عوائد كبيرة، حتى لو كانت نتائج الأعمال خاسرة.

٦. المستثمرين يتأثرون بأفكارهم ونظرتهم الذاتية أكثر من تحليلهم للمعطيات الاستثمارية.

٧. هناك ميل للتسرع في بيع الأسهم التي تحقق أرباح بسرعة.

٨. هناك ميل لدى المستثمرين عندما تهبط أسعار أسهم محفظتهم بالإبقاء على أسهمهم رغم انخفاض أسعارها.

٩. هناك حجب للمعلومات التي تتعارض مع الهدف الاستثماري.

١٠. أفضل انتقاء المعلومات التي تتفق مع الهدف الاستثماري.

١١. الاعتماد على آراء الأصدقاء عند إتخاذ القرار الاستثماري.

قياس عائد ومخاطر المحفظة

كما أشار إليها (الحمداني، ٢٠١٣)

عائد المحفظة الاستثمارية	مخاطر المحفظة الاستثمارية
هو عبارة عن المتوسط المرجح لعوائد الأصول المكونة للمحفظة. أسلوب احتساب معدل العائد للمحفظة الاستثمارية 1 -قياس معدل عائد مدة الاحتفاظ الشهرية. 2 قياس معدل العائد المتوقع لمحفظة السوق.	يتم قياسه من خلال: 1. - الانحراف المعياري للمحفظة. 2. - معامل بيتا قياس المخاطر: إن مخاطر السوق لأي سهم يتم قياسها من خلال Beta coefficient الذي يتم تحديده وفق نموذج تسعير الأصول الرأسمالية Capital asset pricing model (CAPM) ودراسة، وتحديد مدى مساهمة سهم ما في المخاطر الكلية الخاصة بمحفظة استثمارية.
التباين المشترك ومعامل الارتباط Covarariance يعد من المقاييس الأساسية لتحليل مخاطرة وعائد المحافظ الاستثمارية إذ أنه يمزج بين تباين عوائد أحد الأسهم وحساسية هذه العوائد لتقلبات عوائد الأسهم الأخرى	

وبشكل عام فقد ناقش كل من (أحمد وعبده، ٢٠١٤) أسباب إدارة المخاطر، وأشاروا أنها رد فعل للظروف المالية، وغير المالية وتنتج بسبب اتجاه الشركات للتمويل بالملكية (مصادر تمويل خارجية) External Equity ذات تكلفة عالية، ومخاطر مرتفعة.

كما صنفوا المخاطر للأنواع التالية:

١. المخاطرة النظامية وغير النظامية Systematic & un systematic المخاطر النظامية أو مخاطر السوق Market Risk تؤثر على عدد كبير من الأصول. ويترتب عليها تغييراً في سلوك المستثمرين بسبب حدوث أحداث غير متوقعة ترتب عليها انخفاض أسعار الأوراق المالية إلى أقل من قيمتها الحقيقية المخاطر المنتظمة تنشأ من عوامل عامة مشتركة ليكون تأثيرها على كل الشركات، ولا يمكن تجنبها بالتنويع.

المخاطرة غير النظامية أو المخاطرة الخاصة Specific Risk تؤثر على مجموعة صغيرة من الأصول، أو شركات معينة، أو بمعنى أوضح عدد محدود من الشركات. ويمكن تفادى المخاطرة اللانظامية بالتنويع باعتبارها مستقلة ناتجة من فشل أنظمة داخلية في شركات معينة.

٢. مخاطر القوة الشرائية Purchasing power risks: احتمال حدوث انخفاض بالقوة الشرائية الاستثمار في الأوراق ذات الدخل الثابت (السندات) أكثر عرضة لمخاطر القوة الشرائية

بالمقارنة بالدخل المتغير للأسهم، إن الاستثمار بالأصول الحقيقية Real Assets كالمباني، والعقارات أفضل وسيلة لتوفير الحماية من مخاطر انخفاض القوة الشرائية.

٣. مخاطر السيولة Liquidity risk: عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الجارية.

٤. المخاطر السياسية Political risk: ترتبط بإمكانية توقع السياسات مثال: تغير حكومة الدولة، وزيادة الضرائب.

٥. مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risks: اختلاف أسعار الصرف وتغيرها.

٦. مخاطر سعر الفائدة Internet Rate Risks: نتيجة اختلاف معدلات العائد المتوقعة عن الفعلية ترتبط بشكل عكسي مع الأوراق المالية التي لها معدل عائد ثابت تحديداً.

٧. مخاطر الأعمال Business Risk تدهور نتائج أعمال، أو أرباح، أو ظهور منافسين، أو اكتشاف ابتكارات مستحدثة.

٨. مخاطر ائتمانية Credit Risks.

٩. مخاطر التخلف عن الوفاء بالدين DFefault من قبل المدين مصدر الورقة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أحمد، يوسف سعيد، عبده، محدولين محمد، (٢٠١٤). تقليل مخاطر الاستثمارات المالية. مجلة العلوم الادارية والاقتصادية. جامعة عدن كلية الاقتصاد والعلوم الادارية. العدد الرابع عشر. ٧٧-٩٤.

٢. التميمي، ارشد فؤاد مجيد ابراهيم، (٢٠٠٧). تصميم وإدارة محفظة الباسهم العادية للشركات المدرجة بسوق العراق للاوراق المالية دراسة تطبيقية. المجلة العربية للإدارة. المجلد السابع والعشرون. العدد الأول. ٣-٢٤.

٣. الحمدونى، إلياس خضير، (٢٠١٣). فاعلية التنويع في تخفيض مخاطرة المحفظة الاستثمارية دراسة في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق عمان لتبادل الأسهم. تنمية الرافدين. جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد. ٩-٣٥.

٤. الدسوقى، السيد إبراهيم، (١٩٨٦). توزيع محفظة استثمار قصيرة الأجل في ظل التضخم والتغير في اسعار الصرف. مجلة العلوم الادارية. جامعة الملك سعود كلية العلوم الادارية. المجلد الحادى عشر. العدد الثاني. ٢٨٩-٣٥٦.

٥. السعد، خالد محمد، (١٩٩٦). الاختيار الأمثل للمحافظ الاستثمارية لشركات التأمين الكويتية نموذج كمى. المجلة المصرية للدراسات التجارية. جامعة المنصورة كلية التجارة. المجلد العشرين العدد الرابع. ٦٠٧-٦٧٣.

٦. القاضي، لورين ابراهيم، (٢٠١٦). اثر كفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية على ربحية البنوك التجارية دراسة اختبارية على البنوك التجارية الاردنية للفترة من ٢٠١٢- ٢٠١٤. رسالة ماجستير. كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط

٧. شبير، توفيق عوض، (٢٠١٥). بناء محافظ استثمارية باستخدام نماذج تقييم أداء الأسهم دراسة تطبيقية تحليلية مقارنة على اسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير. كلية التجارة الجامعة الاسلامية غزة.

٨. الشعراني، بشار، (٢٠١٥). التنبؤ بأداء المحافظ الاستثمارية في سوق دمشق للاوراق المالية (مقارنة مع سوق عمان للاوراق المالية). رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد قسم المصارف والتأمين. جامعة دمشق الجمهورية العربية السورية.

٩. صالح، وليد فهمى، (٢٠٠٥). تحليل اداء محافظ الاستثمار وتحديد نسبة الاشتراك في مؤسسة الضمان الاجتماعى في الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. الجامعة الاردنية عمادة البحث العلمى. المجلد الاول. العدد الأول. ٤٤-٥٨.

١٠. عقيلة، إبراهيم أدمين محمد، (٢٠١٨). محددات تكوين محافظ الاوراق المالية للمستثمر المؤسسى بالتطبيق على البورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. المجلد التاسع. العدد الأول.

١١. عمار، سنى محمد احمد، (١٩٩٣). دراسة تحليلية للمتغيرات الاساسية لمحفظة التأمينات العامة وتأثيرها على برنامج اعادة التأمين بالتطبيق على التأمين ضد الحريق. المجلة المصرية للدراسات التجارية. جامعة المنصورة كلية التجارة. ٢١٧-٢٤٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

12. Bodie, Z., Kane, A., & Marcus, A. J. (2012). Essentials of Investments 9th Edition. McGraw-Hill.
13. Bossaerts, P. (2016). Lectures on Corporate Finance Second edition.
14. Reilly, F. K., & Brown, K. C. (2002). Investment analysis and portfolio management.

تدبير الاختلاف الفقهي عند تعارض الأدلة

د. أحمد مالك المختار

أستاذ بجامعة العلوم الإسلامية بلعيون - موريتانيا

اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى أن تختلف فهوم الفقهاء، وقدراتهم العلمية، ومدراكهم الشرعية، وتبعا لتلك الاختلافات يختلف استنباطهم للأحكام الشرعية وتنزيلهم لها، ومع أن الاختلاف الذي له حظ من الدليل أمر محمود، بل هو من مظاهر الرحمة بالأمة إلا أنه حين تختلف الآراء وتتباين لا بد من البحث عما تطمئن إليه النفس وتبرأ به الذمة، فلا يخفى ما لمعرفة المشهور، والقوي، والراجح من الفائدة؛ فلطالما تاقت النفوس واشرأبت الأعناق إلى معرفة ما يزيل اللبس ويبدد الغبش وتطمئن إليه النفس، ولن يتأتى ذلك – في إطار تعارض الأدلة التي ترد على المسألة الفقهية الواحدة – إلا بمعرفة الراجح والمرجوح، ولن تتأتى أيضا معرفة الراجح والمرجوح إلا بالمقارنة بين الأدلة، تلك المقارنة التي تقود حتما إلى الترجيح، انطلاقا من ذلك تأتي أهمية هذا المقال الذي وضعته تحت عنوان: تدبير الاختلاف الفقهي عند تعارض الأدلة.

تنبع أهمية التعرف على الراجح من كلام الفقهاء – خاصة عند التعارض – في الأخذ بما تطمئن إليه النفس لأن معرفة طريقة تدبير الاختلاف من الأمور التي يطالب بها المسلم لأن الاختلاف كائن لا محالة خاصة في الأمور التي هو فيها سائغ، لكن لا بد من الخروج من الخلاف إما بفعل الأحوط، وهو لا يحتاج إلى بذل جهد في الغالب لأنه قد يفعله من ليس على علم ودراية بالمسألة محل الخلاف، وإما بالأخذ بالراجح إبراء للذمة، فكما يقال: العمل بالراجح واجب لا راجح، لكن الخلاف الفقهي قد يأخذ منحى آخر ومنعطفا لا بد فيه من الحسم وذلك حين تتعارض الأدلة التي سيقت من قبل المختلفين.

المبحث الأول: مفهوم الترجيح بين أقوال الفقهاء عند تعارض الأدلة

أ – الترجيح لغة: للترجيح في اللغة عدة تعريفات أبرزها ما ورد في القاموس المحيط للفيروز أبادي"[1] رجح الميزان يرجح مثلثة رجوحا ورجحانا مال وأرجح له ورجح أعطاه راجحا" .

ب – الترجيح اصطلاحا: اختلفت تعريفات العلماء للترجيح نظرا لتباين موقفهم من حيث كونه فعلا للمجتهد أو بمثابة صفة للأدلة، لكن مجمل تلك التعريفات يصب في اتجاه أنه: الأخذ بأحد أمرين أو

[1] - القاموس المحيط للفيروزأبادي. الجزء الأول. دار الفكر 1983م

بأحد أمور، وتقديمه على غيره في الاعتبار، لمزية تقتضي هذا التغليب. فهو بيان مزية أحد الدليلين على الآخر.

ومعنى ذلك أن يستدل المستدل بدليل فيعارضه السائل بمثل دليله، فيلزم المستدل أن يرجح دليله على ما عارضه به المستدل ليصح تعلقه به.

ومعنى الترجيح أن يتبين له في علته مزية في وجه من الوجوه يقتضي التعلق بها دون دليل المعارضة.

ويمكن إجمال التعريفات الاصطلاحية التي تناولت الترجيح في اتجاهين عامين:

الاتجاه الأول: أن الترجيح من فعل المجتهد: ذهب في هذا الاتجاه جمهور الحنفية والشافعية وبعض الحنابلة فهو عندهم: إظهار قوة لأحد الدليلين المتعارضين لو انفردت عنه لا تكون حجة معارضة.

الاتجاه الثاني: أنه صفة للأدلة: وقد ذهب في هذا الاتجاه بعض علماء الأصول حيث يرونه: اقتران الأمارة بما تقوى به على معارضها.

وهناك اتجاه ثالث في تعريف الترجيح يجمع بين الاتجاهين السابقين قد سلكه بعض العلماء منهم التفتازاني الشافعي الذي عرف الترجيح بأنه: بيان الرجحان أي القوة التي لأحد المتعارضين على الآخر.

بعد تحرير المفهوم نشير إلى أن العلماء وضعوا عدة شروط للترجيح إن توفرت سمي ترجيحا وإلا فهو اختيار أو غير ذلك من الألفاظ، إذ أنه من بين الشروط مثلا التعارض بين الدليلين وإلا فقد يعمل بهما معا ويتحقق الجمع بينهما.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك شبه تداخل بين شروط الترجيح وشروط التعارض، مع أن بعض العلماء حاولوا إزالة اللبس وتأطير كل واحد منهما فيما يناسبه.

ومن أبرز شروط الترجيح المبثوثة في كتب العلماء الشروط التالية:

١– التفاوت بين الأدلة في القوة، فلا ترجيح بين دليلين قطعيين وبين دليل قطعي وظني فلا بد أن يكون بين ظنيين.

٢– تساوي الدليلين المتعارضين في الثبوت، فلا تعارض بين القرآن وخبر الواحد إلا من حيث الدلالة

٣ – أن يتفق الدليلان المتعارضان في الحكم مع اتحاد الوقت والمحل والجهة.

٤ – التساوي في القوة، فلا تعارض بين المتواتر والآحاد.

٥ – ألا يعلم تقدم أحدهما على الآخر فينسخ المتأخر المتقدم.

٦ – أن يقوم دليل قوي على الترجيح.

إن ذكر الشروط يقودنا إلى تحرير القول في العمل بالراجح، فقد انقسمت آراء الأصوليين في العمل بالراجح إلى مذهبين أساسيين هما:

المذهب الأول: ذهب جمهور العلماء إلى أن العمل بالراجح واجب لا جائز.

المذهب الثاني: مذهب القائلين بالتوقف أو التخيير عند التعارض المنكرين للترجيح، وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بجملة من الأدلة من أهمها ما يلي:

١ – قوله تعالى: فاعتبروا يا أولي الأبصار [الحشر: ٢] ووجه الاستشهاد عندهم بالآية أن الله أمر بالاعتبار مطلقا دون تفصيل وعليه فلا وجه لوجوب العمل بالراجح دون المرجوح.

٢– ومنها: (نحن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر) وقد ضعف بعض العلماء هذا الحديث الذي استدلوا به إلى أن وصل بعضهم إلى القول بأنه لا أصل له.

والحاصل أن اعتبار الترجيح والعمل بالراجح أمر لم يسلم من مناقشة العلماء ولعل الراجح هو مذهب الجمهور من وجوب العمل بالدليل الراجح، لما لأدلتهم من قوة، ولسلامتها من الاعتراض عكس المذهب الثاني.

المبحث الثاني: طرق الترجيح

يمكن إرجاع طرق الترجيح المتعددة إلى:

ا– الترجيح من جهة السند:

لعله من نافلة القول الإشارة إلى أن للترجيح من جهة السند طرقا أهمها:

١– كثرةُ الرُّواة: بحيث يرجَّح الخبر الذي كثر رواته على الخبر الذي قل رُواته. ومن أمثلة ذلك: رواية رفع اليدين عند الركوع الواردةِ من حديث جماعة من الصحابة، منهم: علي بن أبي طالبٍ، وابن عمرَ، ومالك بن الحويرث، وأبو حميد الساعديّ، ووائل بن حجر وغيرهم، فإنها تُرَجح على رواية البراء بن عازب[1]: أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يرفعُ يديه عند تكبيرة الإحرام، ثم لا يعودُ بأن الخبرَ الأولَ أكثرُ رواةً.

[1] - أبو داود 749

وقد خالف الحنفيةُ في الترجيح بالكثرة، وقاسوا الأخبار على البيِّنات كالشهادات، فكما أن الحق لو شهد به شاهدان ثبت، ولا يزيدُ ثبوتُه بشهادة ثلاثة أو أربعةٍ، أو بمعارضتهم، فكذلك لا يُرجَّحُ بالكثرة في الرواية.

والراجح: صحَّةُ الترجيح بالكثرة في الأخبار؛ لأن الأخبارَ تختلف عن الشهادة في هذا، فالشهادةُ لها نِصابٌ، إذا وُجد تمّت وقضى بها القاضي، وأما الرواية فليس لها نِصابٌ محدَد، ولهذا قد تصل الرواية إلى التواتر أو الاستفاضة، وقد تقفُ عند درجة الآحاد.

وأيضا فإن الشهادةَ فيها شائبة التعبد، بدليل أنها لا تُقبل بلفظ الخبر، ولا تُقبل شهادة النساء منفردات، بخلاف الخبر.

وذهب القاضي الباقلاني والغزالي إلى أن العبرةَ بظن المجتهد، فإن غلب على ظنِّه صدقُ الواحد أخذ بحديثه وترك حديثَ الاثنين أو الثلاثة. وهو قريبٌ من قول الحنفية.

٢– فقه الراوي: فتقدم روايةُ الفقيه على غيره مطلقا، أي: سواء أكانت الرواية باللّفظ أو المعنى، وتقدم روايةُ الأفقه على رواية الأقل فقها. وقيل: بل تُقدَّم روايةُ الفقيه إذا كانت الروايةُ بالمعنى دون اللّفظ.

والأول هو الراجح؛ لأن الفقيه أقدرُ على نقل اللّفظ والمعنى من غيره، ولأن الفصل بين ما رُويَ باللّفظ وما رُويَ بالمعنى ليس بالأمر الهين.

مثالُ ذلك: تقديمُ رواية عمر، وابنه، وابن مسعود، وابن عباس على رواية معقِل بن سنان، ونحوه، ممن قلّت مخالطتُهم للرسول صلى الله عليه وسلم والتفقُّه عليه، وكذلك الأمرُ فيمَن بعد الصحابة من الرُّواة، فتُقدَّمُ روايةُ إبراهيم النخعيّ عن علقمةَ عن ابن مسعود، على رواية الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود؛ فالأعمش وأبو وائل أقلُّ فقهاً من النخعيّ وعلقمةَ.

٣ – كونُ أحدِ الراويين صاحبَ الواقعة أو له صلة قوية بما رواه: ومن أمثلة تقديم رواية صاحب الواقعة: تقديم روايةِ ميمونة رضي الله عنها: تزوجني رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان (رواه أبو داود)، على رواية ابن عباسٍ رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكحها وهو محرمٌ (متفق عليه).

ومثال تقديم خبر من له صلة قوية تقديمهم لخبر عائشةَ رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُصبِح جنباً من غير احتلامٍ، ويصوم (متفق عليه)، على خبر أبي هريرة رضي الله عنه: **(مَن أصبحَ جنباً فلا صومَ له)** (متفق عليه).

٤ – تأخر إسلام أحد الراويين: وذلك أن تأخر إسلامه دليل على تأخّر حديثه، فيكونُ ناسخا لما يُعارضه. لذلك نقدم حديث نقض الوضوء بمس الذكر على عدم نقضه به.

٥ – الحفظ والضبطِ: فرواية الأقوى حفظا والأكثر ضبطا مقدمة على رواية من دونه، ويُعرف ذلك بالتجربة وتتبعِ المسيرة والمرويات.

٦ – يُقدَّمُ المسنَدُ على المرسل؛ للخلاف في حجّية المرسَل: وقال بعضهم: المُرسَلُ إذا كان عن ثقةٍ لا يُرسلُ إلاّ عن ثقات مثل المسنَد أو أولى منه؛ لما روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: إذا قلتُ لكم: قال ابن مسعود فقد سمعته من كثيرٍ من أصحابه، وإذا قلت: حدّثني فلانٌ فهو الذي حدّثني. أخرجه الدارقطني في سننه.

ب – الترجيح من جهة المتن:

للترجيح من جهة المتن طرقٌ، أهمها:

١ – ترجيحُ الخاص على العام، والأخص من العامَّين على الأعم منهما: وهذا مذهب جمهور الأصوليين من المذاهب الثلاثة. وعند الحنفية: أنهما سواءٌ، وهو روايةٌ عن الإمام أحمدَ.

٢ – ترجيح العامِّ المحفوظ على العامِّ المخصوص:

لأن التخصيصَ يُضعفُ دلالةَ العامِّ، عند المحقّقين من الأصوليين.

٣ – ترجيحُ ما قلّت مخصصاته على ما كثرت مخصصاته: كتقديم آية طعام الذين أوتوا الكتاب على آية عدم الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه.

٤ – ترجيحُ الخبر الدالّ على المراد من وجهين على الخبر الدالّ عليه من جهة واحدة.

٥ – ترجيح ما فيه إيماءٌ إلى العلة على ما ليس كذلك

٦ – ترجيحُ ما سِيقَ لبيان الحكم على ما دل عليه الحكم بلفظه من غير أن يساق لبيانه:

كترجيحُ أحاديث النهي عن بيع الملامسة والمنابذة على عموم: وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا، لكون الآيةَ سيقت لبيان الفرق بين البيع والربا.

٧ – ترجيحُ الناقل عن حكم الأصل على الموافق لحكم الأصل الذي هو البراءة الأصلية.

٨ – ترجيحُ ما يقتضي الحظر على ما يقتضي الإباحة.

٩ – ترجيحُ المثبِت على النافي: لأن مع المثبت زيادة علم خفيت على النافي. وخَصَّ ذلك بعضُ الأصوليين بما إذا لم يذكر النافي سببا واضحا للنفي، فإن ذكر سبباً لجزمه بالنفي غيرَ عدم العلم فلا يعد حديث المثبت مقدَّما، بل هما سواءٌ، وإن استند إلى عدم العلم فحسب، قدِّم حديثُ المثبِت. وهو تفصيل حسن.

١٠ – ترجيح النصِّ على الظاهر، والحقيقة على المجاز.

١١ – ترجيحُ المنطوقِ على المفهوم المخالف.

ج – الترجيحُ لأمرٍ خارجيٍّ:

ومن أهم طرقه:

١ – اعتضاد أحد الخبرين بموافقة ظاهر القرآن.

٢ – ترجيحُ القول على الفعل المجرَّد: وذلك لاحتمال الخصوصية.

٣ – ترجيح ما كان عليه عمل أكثر السلف على ما ليس كذلك: لأن احتمالَ إصابة الأكثر أغلب. ومثاله: ترجيح حديث تكبيرات العيد، وأنها سبعٌ في الأولى وستٌّ في الثانية على رواية مَن روى أنها خمسٌ في الأولى وأربعٌ في الثانية، وهو يرجعُ إلى الترجيح بالكثرة، وقد سبق.

٤ – موافقة أحد الخبرين للقياس.

٥ – ترجيحُ الخبر المقترن بتفسير راويه له بقولٍ أو فعلٍ، دون الآخَر. فيقدم ما فسره راويه؛ لكون الظن بصحته أوثق، كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في خيار المجلس، فقد فسّره ابن عمر بالتفرُّق بالأبدان.

الترجيح بين محامل اللّفظ الواحد: من المعلوم أن لفظ الدليل قد يتفق العلماء على صحته، ويختلفون في المعنى الذي يُحمل عليه، واختلافهم يحتاج من الناظر فيه إلى معرفة قواعد الترجيح بين معاني اللّفظ التي يحمله عليها المختلفون.

وهذه أهمُّ تلك القواعد:

١ – تقديمُ الحقيقة على المجاز: وهذا محلُّ وِفاقٍ إذا لم تكن الحقيقةُ مهجورةً، أو كان المجازُ غالباً.

٢ – ترجيحُ الحقيقة الشرعية على الحقيقة اللغوية: مثاله: حمل لفظ الصلاة الوارد في الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على الصلاة الشرعية، ذات القيام والركوع والسجود، دون الدعاء الذي هو معنى الصلاة في اللُّغة، وحملُ لفظ الزكاة على المعنى الشرعيّ المعروف، دون المعنى اللُّغويّ، الذي هو النماءُ والزيادةُ.

٣ – تقديمُ الحمل على المجاز على الحمل على الاشتراك: لأن المجاز يمكن العمل به، بخلاف المشترك فيجب التوقف فيه على البيان، ولأن المجاز أكثر وقوعا في اللُّغة من الاشتراك. ومثاله: وَلاَ تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ من النساء.

فإنه يحتمل أن يكون مشتركاً بين الوطء والعقد، ويحتمل أن يكون مجازاً في العقد. فمن جعله مشتركا إما أن يجعله عاما فيهما كالشافعي لعدم التنافر بين المعنيين، وإما أن يتوقف فيه ويطلب البيان من غيره. ومن حمله على العقد مجازا جعل عقد الأب على المرأة يحرّمها، دون الوطء بالزنا. والقاعدة تؤيده؛ لأن المجاز أولى من الاشتراك.

ومثّل القرافي باحتجاج المالكي على بيع الغائب بقوله تعالى: وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ (البقرة: ٢٧٥). فيعترض بكونه مشتركاً بين المحرمة والمباحة، ويجاب بأن إطلاقه على المحرّمة مجاز، والحمل على المجاز أولى من الحمل على الاشتراك.

٤ – تقديمُ المعنى الذي لا يحتاج إلى إضمار على المعنى الذي يحتاج إلى إضمارٍ: مثاله: تقديمُ ابنِ حزم ترك الإضمار في قول الباري: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (البقرة: ١٨٤)، ولم يضمر (فأفطر)، كما أضمرَ الجمهور، فالقاعدة تؤيده، لولا ما نقلوه من النصّ والإجماع على صحّة صوم المسافر إذا صام.

٥ – تقديمُ التأسيس على التأكيد: والمراد بالتأسيس: حمل الزيادة في اللّفظ على زيادة المعنى. والتأكيدُ: حملُ الزيادة على تأكيد المعنى السابق.

مثاله: إذا قال الرجلُ لزوجته: أنت طالقٌ طالقٌ. فهل يحمل على التأكيد فلا تقع إلاّ واحدةً، أو على التأسيس فتقعُ طلقتان. والقاعدة تؤيد الاحتمال الثاني عند من لا يعتبر النية.

- الترجيحُ بين المعقولين:
- الترجيح بين المعقولين يقابل الترجيح بين المنقولين.

والمراد بالمعقولين: الأقيسة وطرق الفقه الأُخرى، التي ليست بنقل ولا قياس، ويسميها بعضهم الاستدلال، ويدخل فيها الاستصحاب بأنواعه، والاستصلاح، والاستقراء عند من يرى حجيته.

ولكن المقصودَ هنا هو الترجيحُ بين الأقيسة، وأما الترجيح بين أنواع الاستصحاب فيُعرف عند الكلام عنه، وكذلك الاستصلاح، والاستقراء.

وقد ذكر الأصوليون كثيراً من طرق الترجيح بين الأقيسة، بعضُها يرجع إلى ترجيح حكمِ الأصل في أحد القياسَين على حكم الأصل الآخَر، أو ترجيحِ دليل حكم الأصل على دليل حكم الأصل الآخَر.

ويذكرون فيه طرق الترجيح بين الأدلة المنقولة التي تقدَّم ذكر أهمها، ثم يزيدون عليها طرق الترجيح بين العلل.

ويُعد الآمدي من أكثر الأصوليين توسعا في عدِّ طرق الترجيح بين الأقيسة، فقد ذكر في الترجيح العائد إلى حكم الأصل ستةَ عشر طريقا، وفي الترجيح العائد إلى العلة خمسة وثلاثين طريقا، وفي الترجيحات العائدة إلى الفرع أربعةَ طرق. والذين جاؤوا بعده أخذوا عنه.

ومع كثرة ما ذكره من طرق الترجيح لم يمثّل لها، وكذلك غيرُه من الأُصوليين لم يُعنوا بالتمثيل لطرق الترجيح.

والمتأمل لتلك الطرق يجد أنها لم تستوعب جميع الاحتمالات الممكنة في التعارض؛ لأن بعضَ الأقيسة قد تكون فيه صفة تُميزه، والآخر فيه صفة أخرى تُميزه. وقد تكون في أحد الأقيسة صفتان، وفي الآخَر صفتان أو ثلاث.

ولا يُمكنُ الترجيحُ بين الأقيسة حتى نبينّ ما الذي يجب النظر فيه أولا من أركان القياس؟

فهل ننظر أولاً في حكم الأصل ودليل ثبوته، بحيث إذا ترجّح دليل الثبوت في أحد القياسَين يكون هو الراجح؟

وهل يمكن أن نجعل النظر أولاً في العلَّة، فإذا ترجّحت ترجّح القياس المبنيّ عليها؟

وحتى لو سلَّمنا بأحد هذين الاحتمالين فإن للترجيح بين الأصلين وبين العلّتين طرقاً كثيرة. فنحتاج إلى معرفة ما يقدَّم منها على الآخر.

وهذا الإشكال لا سبيل إلى حله إلاّ بأن نجعل الأمر متروكا للمجتهد، فينظر في مجمل هذا القياس؛ بأصله، وعلَّته، وفرعه، فيُقوِّمه، ثم ينظر في القياس الآخر؛ بأصله، وعلّته، وفرعه، فيقوِّمه، ثم يُقدّم ما يراه راجحا، مستفيدا مما يذكره الأصوليون من طرق الترجيح في الجملة.

ولعل ورود هذا الإشكال في أذهان الأصوليين المتقدِّمين هو الذي حال بينهم وبين التمثيل لما يذكرونه من طرق الترجيح؛ لأن من أراد أن يمثِّل لتقديم القياس الذي أصلُه ثبت بدليل قطعيّ على القياس الذي ثبتَ أصلُه بدليل ظنّيّ، يصعب عليه أن يراعي ترجيح العلَّة في القياس الأول على العلّة في القياس الثاني، فقد يكون القياس ثبت أصله بدليل قطعيّ، ولكن علّته شبهية وليست مناسبة. وقد تكون علّته اسما لا وصفا، وقد تكون مركبة من أوصاف لا مفردة.

وهكذا لا يستطيع أن يُمثِّل برجحان هذا القياس على ذاك؛ لرجحان أصله وحده، أو دليل أصله وحده، أو علّته وحدها. ولكن الترجيح لجملة قياس على قياس.وإذا أضفنا إلى ذلك أن كثيرا من طرق الترجيح مختلَف فيها، تأيَّد ما ذكرناه من أن الترجيح يرجعُ إلى قوَّة الظنّ لدى المجتهد من أيّ طريقٍ حصلت.

وأن ما يُذكَرُ من طرقٍ إنما هو لمساعدة المجتهد على استذكار طرق المفاضلة بين الأقيسة. قال الزركشيُّ: «واعلم أن التراجيحَ كثيرةٌ، ومناطُها ما كان إفادته للظن أكثر فهو الراجح[1]».

وحيثُ إن العلةَ هي أهم أركان القياس فإن أكثر طرق الترجيحِ ترجع إلى ترجيح علة على علة أخرى، وقد قصر بعض الأصوليين كلامه في هذا الموطن على الترجيح بين العلل.

طرق الترجيح بين الأقيسة:

للترجيح بين الأقيسة طرق متعددة ومن أهمها ما يلي:

١ – تقديمُ القياس في معنى الأصل على قياس العلّة وقياس الشّبه: مثل: تقديم قياس العبد على الأمة في تنصيف الحدّ، على قياسه على الحر الذكر بجامع الذُّكورة؛ لأن القياسَ الأولَ قياسٌ في معنى الأصل، لعدم الفارق المؤثر بين العبد والأمة.

٢ – تقديمُ قياس العلة على قياس الشَّبه وقياس الطَّرد: مثل: تقديمُ قياس (البيرة) المسكرة على الخمر بعلّة الإسكار على قياسها على عصير التفاح؛ للتشابه بينهما في الصورة والشكل.

[1] - البحر المحيط 6 - 159

٣ – تقديم القياس الذي علّته مطّرِدة منعكسة على القياس الذي علّته ليست كذلك: مثاله: تقديمُ تعليل الشافعيّ الربا في الأصناف الأربعة المذكورة في الخبر (البرُّ، والتمرُ، والشعيرُ، والملحُ) بالطُّعم، على تعليل من علّله بالكيل كالحنفية وأحمد في رواية؛ لأن تعليل الشافعيّ يشمل القليل والكثير، والتعليل بالكيل لا يشمل الشيء اليسير الذي لا يكال.

وكذلك تقديم التعليل بالطُّعم على التعليل بالاقتيات؛ لأن من الأصناف الأربعة ما ليس قوتاً، وهو الملح.

وينبني على ذلك تقديم القياس الذي ترجح علته.

٤ – تقديم القياس الذي علَّته منصوصة أو مومأ إليها على غير المنصوصة وغير المومأ إليها: مثاله: تقديم قياس الشافعية التين على البرّ في تحريم التفاضل بجامع الطُّعم على قياس غيرهم التين على القصب بجامع عدم الكيل.

٥ – تقديمُ القياس الذي علّته مثبتة على الذي علَّته نافية: ويصلح المثال السابق له؛ لأن علّةَ الطُّعم مثبِتةٌ، وعلّةَ عدم الكيل نافية.

٦ – تقديم القياس الذي ثبت حكم أصله بالنصّ على الذي ثبت حكم أصله بغير النص.

٧ – تقديمُ القياس الموافق للأصول الثابتة في الشرع على ما ليس له إلاّ أصلٌ واحدٌ.

٨ – تقديمُ القياس الموافق لظاهر قرآن أو سنة أو قول صحابيّ على ما ليس كذلك: كقياس الأجير المشترك على المشتري أو المستعير في ضمان ما تلف عنده بجامع القبض لمصلحته، على قياسه على المؤتمن في عدم الضمان، والأول متأيِد بفعل علي – رضي الله عنه –، وسكوت من حضر من الصحابة رضي الله عنهم.

المبحث الثالث: قواعد ضابطة للترجيح

تجدر الإشارة إلى أن للترجيح قواعد لا بد من مراعاتها والانطلاق منها في إطار تدبير الاختلاف:

القاعدة الأولى: في تعارض العمومات

"إذا تعارض العامان وجب المصير إلى الترجيح"

حكم تعارض العمومات:

إذا تعارض العامان، وكانا متساويين في العموم، فلا يخلو ذلك من حالتين:

الحالة الأولى: إمكان الجمع بينهما، وحينئذ يجمع بينهما وجوبا، وذلك بحمل كل منهما على حال مغاير لما حمل عليه الاخر، ومن أمثلة ذلك:

١– حديث: **(خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخنون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يفون ويظهر فيهم السِّمَنُ)** متفق عليه.

وحديث: **(ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها)**.

فالحديثان – لا شك – متعارضان؛ وذلك لأن" قوما " في الحديث الأول، والموصول "الذي" في الحديث الآخر عامان في كل شهادة بدون استشهاد، وقد حكم في أحدهما بالخيرية، وفي الآخر بالشرية، وهما متنافيان، لكن أمكن الجمع بينهما بحمل كل منهما على حال مغاير لما حمل عليه الآخر، وذلك كما يلي:

يحمل الحديث الأول على ما إذا علم صاحب الحق أن له شاهدا، فلا يجوز للشاهد حينئذ أن يبدأ بالشهادة قبل أن يستشهد.

ويحمل الحديث الثاني على الشاهد الذي يشهد بحق لا يعلم صاحبه أن له شاهدا، فيأتي إليه فيخبره بها، أو يموت صاحب الحق، فيخلفه ورثة فيأتي إليهم فيخبرهم بأن عنده لهم شهادة.

٢ – حديث: **(من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له)**. وحديث: **(هل عندكم طعام ؟ فإن قالوا: لا قال: إني صائم)**.

وقد جمع العلماء بين هذين الحديثين بحمل الأول على صوم الفرد، وحمل الثاني على صوم النفل.

الحالة الثانية: عدم إمكان الجمع بينهما، وحينئذ إما أن يعلم التاريخ بينهما، أولا يعلم، فإن علم التاريخ، نظر هل هما متقارنان، أو أحدهما متقدم على الآخر؟، فإن كان الأول: بأن كانا متقارنين في الورود، تخير الناظر بينهما، وذلك ما دام الجمع قد تعذر، وكذلك الترجيح، بأن كانا متساويين من كل وجه. وإن كان الآخر، بأن علم تقدم أحدهما على الآخر، ففي هذه الحالة ينسخ المتقدم بالمتأخر، وذلك عند من يجوز نسخ الكتاب بالسنة، والعكس، وأما عند من يمنع، فإنه يعمل بالمتقدم منهما سواء كان كتابا أو سنة.

وإن لم يعلم التاريخ بينهما، فإنه يتوقف وجوبا عن العمل بهما إلى أن يظهر ترجيح أحدهما على الآخر، فيعمل به.

استدلال العلماء بهذه القاعدة:

كثيرا ما يستدل العلماء بهذه القاعدة في إطار الترجيح بين الأدلة ومن بين من تعرض لها منهم الإمام المازري حيث ذكرها في معرض كلامه على الخلاف بين أبي حنيفة والمالكية في حلية ميتة البحر، فقال شارحا لقول القاضي عبد الوهاب: " فالبحري طاهر العين حيا وميتا " قال: " إنما قيد ذلك بذكر الحياة والموت؛ لأن أبا حنيفة ذهب إلى أن ميتة البحر لا تحل كميتة البر، ولنا عليه قوله سبحانه: أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ (المائدة)، قال عمر: الصيد ما صيد منه، وطعامه ما رمى به، وله علينا قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ (المائدة: ٢)، ولم يفرق بين ميتة البر والبحر، وهذان عمومان تعارضا، فيجب رد أحدهما للآخر، فله أن يقول: المراد بقوله: صيد البحر وطعامه ما كان حيا، بدليل قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ، ولنا أن نقول المراد بقوله: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ، إذا كانت برية بدليل قوله: أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، وإذا تعارض العمومان وتقابل البناءان وجب طلب الترجيح، فلنا ترجيحان أحدهما: من نفس الظاهر، والآخر من غيره، فأما الذي من نفسه فهو قوله: وَطَعَامُهُ، بعد ذكره لصيده، فوجب أن يحمل قوله: وَطَعَامُهُ، على فائدة ثانية غير فائدة قوله: صَيْدُ الْبَحْرِ، ولا فائدة لها إلا ما رمى به، والغالب فيما رماه أنه لا يكون إلا ميتا، وقد ذكرنا قول عمر رضي الله عنه في تأويل الآية، وهو صاحب وإمام يرجح بقوله، وأما الترجيح من غير الآية فقوله عليه السلام في البحر: (**هو الطهور ماؤه الحل ميتته**)، وهذا يستعمل ترجيحا ودليلا[1].

القاعدة الثانية: في تعارض القول والفعل

"الأمر آكد وأولى من الفعل "

كثيرا ما يذكر العلماء هذه القاعدة عند الخلاف في ترك الوضوء مما مسته النار؛ حيث تعارض فيها حديث: (**وتوضؤوا مما مست النار**)[2] مع فعله الذي ثبت عنه: (**أنه أكل كتف شاة ولم يتوضأ**)[3] ومعنى هذه القاعدة: أن أمره بمعنى: قوله المخصوص[4]. إذا تعارض مع فعله، ولم يعلم تقدم أحدهما على

1 - شرح التلقين للإمام المازري ج 1 ص 238.
2 - رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها، باب الوضوء مما مست النار، حديث رقم: 353 / ج 1 ص 273.
3 - رواه البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق، حديث رقم: 207 / ج 1 ص 52.
4 - المحصول للرازي ج 2 ص 9، كشف الاسرار ج 1 ص 102.

الآخر، فإن الأمر (القول) يكون أولى من الفعل. عند بعض أهل الاصول، وقال قوم: إن الفعل أولى، وهناك مسائل قدم فيها الفعل على الأمر (القول) خروجا عن الخلاف في القاعدة.

مذاهب العلماء في هذه القاعدة وأدلتهم:

أولا: مذاهبهم فيها:

اختلف الأصوليون في هذه القاعدة إلى مذاهب أهمها مذهبان:

المذهب الأول: أن قوله إذا تعارض مع فعله، ولم يعلم المتقدم منهما فإنه يقدم القول، وإلى هذا ذهب جمهور الاصوليين[1].

المذهب الثاني: أنه يقدم فعله على قوله، وإليه ذهب بعض الشافعية، وابن خويز منداد من المالكية.

وهناك مذهب ثالث وهو أنهما سواء، وإليه ذهب الباجي وطائفة من المتكلمين.

ثانيا: أدلة هذين المذهبين:

أ – أدلة أصحاب المذهب الأول(القائلين بتقديم القول على الفعل): استدل الجمهور بأدلة كثيرة منها:

– أن الفعل موافق للبراءة الأصلية، والقول ناقل عنها، فيكون رافعا لحكم البراءة الأصلية، وهذا موافق لقاعدة الأحكام، ولو قدم الفعل لكان رافعا لموجب البراءة الأصلية، فيلزم تغيير الحكم مرتين، وهو خلاف قاعدة الأحكام".

– أن القول يدل على الحكم بنفسه، والفعل يدل على الحكم بوساطة؛ لأنه يقال لو لم يكن جائزا لما فعل، لأنه لا يفعل إلا ما يجوز، وما دل على الحكم بنفسه أولى مما دل عليه بوساطة، كالنطق مع الاستنباط.

– أن البيان بالقول يستغني بنفسه عن الفعل، والبيان بالفعل لا يستغني عن البيان بالقول. ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام لما حج، وبين المناسك للناس، قال لهم: (**خذوا عني مناسككم**)[2] ولما صلى وبين أفعال الصلاة قال: (**صلوا كما رأيتموني أصلي**)[3]، ولما صلى جبريل قال: "الوقت ما بين هذين فلم يكتف في هذه المواضع بالفعل، حتى انضم إليه القول، فدل على أن القول أقوى فوجب تقديمه"[4].

---

1 - البحر المحيط ج 6 ص 48- 52،
2 - مسلم رقم: 1297
3 - سبق تخريجه.
4 - التبصرة في أصول الفقه ص 249

– "أن الأخذ بفعله اطراح لقوله، والأخذ بقوله ليس اطراحا لفعله؛ لأنه يحمل على اختصاصه به، فوجب أن يكون الأخذ بالقول أولى"[1].

وأجيب عن الأخير: بأن الأخذ أيضا بالفعل ليس بترك للقول؛ لأنه يجوز أن يقتصر القول على من توجه إليه دون سائر الأمة.

"وجواب آخر، وهو أن فعله إذا خرج مخرج البيان يتعدى إلى إثبات الفعل على غيره، فيستحيل اختصاصه به كما يستحيل اختصاص أوامره"[2].

ب – أدلة أصحاب المذهب الثاني(القائلين بتقديم الفعل على القول): استدل أصحاب هذا المذهب بأدلة منها:

– " أن الرجل الذي سأله عن مواقيت الصلاة لم يبين له بالقول بل قال له: **(اجعل صلاتك معنا)**[3]، وبين له ذلك بالفعل، وكذلك بين المناسك والصلاة بالفعل، فدل على أن الفعل آكد"[4].

وأجاب الجمهور عن هذا الدليل، بأنه يدل على جواز البيان بالفعل، وهم يقولون بذلك، وإنما الكلام في الأقوى، وليس في الحديث ما يدل على أن الفعل أقوى[5]، بل قال – كما في صحيح مسلم –: "الوقت ما بين هذين".

– أن مشاهدة الفعل آكد في البيان من القول؛ لأن في الفعل من الهيئات مالا يمكن الخبر عنها بالقول، ولا يوقف منه على الغرض إلا بالمشاهدة والوصف؛ فدل على أن الفعل آكد وأولى من القول[6].

"وأجيب عنه، بأنه ما من شيء من الأفعال والهيئات إلا ويعبر عنه بالقول، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يعبر تارة بالقول وتارة بالفعل"[7].

وبعد عرض هذين المذهبين، وأدلتهما، وما وجه من الانتقادات إلى البعض منها، واستقراء بعض الكتب التي تحدثت في المسألة يترجح والله أعلم الموازنة بين القول والفعل، فأيهما قوي قدم على الآخر؛ لأننا تارة نجد القول أقوى من الفعل، وتارة نجد العكس، وتارة يقوى الجمع بينها.

---

1 - إحكام الفصول ص 323.
2 - إحكام الفصول ص 323.
3 - مسلم حديث رقم: 613
4 - شرح اللمع ج 1 ص 558، التبصرة في أصول الفقه ص 249.
5 - شرح اللمع ج 1 ص 558
6 - إحكام الفصول ص 322، شرح اللمع ج1 ص 558، التمهيد في أصول الفقه ج 2 ص 332.
7 - إحكام الفصول ص 322. انظر: شرح اللمع ج 1 ص 559.

ولكن هذه الموازنة – كما قال الشنقيطي – : " تحتاج إلى نظر الفقيه، ومعرفته بنصوص الشريعة ومعرفة مقاصدها، ومعرفة قوة دلالة الفعل، فإذا كان الفعل لا يقوى على صرف القول، تبقى دلالة القول تشريعا للأمة، ويبقى الفعل إما خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم، أو يصرف على وجه لا يعارض به القول"[1] .

القاعدة الثالثة : تقديم الإثبات على النفي

"المثبت أولى"

معنى هذه القاعدة : أنه إذا روي خبران أحدهما مثبت والآخر ناف فإن المثبت يقدم على النافي عند أكثر العلماء،[2] وذهب بعضهم إلى عكس ذلك .

مذاهب العلماء وأدلتهم على هذه القاعدة : اختلف الأصوليون فيما إذا ورد خبران عن النبي صلى الله عليه وسلم، أحدهما مثبت، والآخر ناف، أيهما يقدم ؟ . على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : ذهب أصحابه إلى تقديم المثبت على النافي، قال في البحر المحيط : "وهو الصحيح، ونقله إمام الحرمين[3] عن جمهور الفقهاء؛ لأن معه زيادة علم، ولهذا قدموا خبر بلال في صلاته عليه السلام داخل البيت على خبر أسامة أنه لم يصل . .إلى أن يقول : وفصل إمام الحرمين فقال : النافي إن نقل لفظا معناه النفي، كما إذا نقل أنه لا يحل، ونقل الآخر أنه يحل فهما سواء؛ لأن كل واحد منهما مثبت، وإن لم يكن كذلك بل أثبت أحدهما فعلا أو قولا، ونفاه الآخر بقوله : ولم يقله، أو لم يفعله فالإثبات مقدم ؛ لأن الغفلة تتطرق إلى المصغي والمستمع وإن كان محدثا"[4] .

وقال في نصب الراية : " فالأكثرون على تقديم الإثبات، قالوا : لأن المثبت معه زيادة علم، وأيضا فالنفي يفيد التأكيد لدليل الأصل، والإثبات يفيد التأسيس" .

المذهب الثاني : ذهب أصحابه إلى تقديم النافي على المثبت، وإليه ذهب الآمدي وغيره[5] .

واحتجوا – كما في نصب الراية – بأن " المثبت وإن كان مترجحا على النافي لاشتماله على زيادة علم، فإن النافي لو قدرنا تقدمه على المثبت كانت فائدته التأكيد، ولو قدرنا تأخره كانت، فائدته التأسيس وفائدة التأسيس أولى لما سبق تقريره . فكان القضاء بتأخيره أولى" .

---

1 - شرح زاد المستقنع للشنقيطي ج 7 ص 28.
2 - البحر المحيط للزركشي ج 6 ص 172.
3 - تقدمت ترجمته.
4 - البحر المحيط للزركشي ج 6 ص 172.
5 - الإحكام للآمدي ج 4 ص 319 - 320، نصب الراية لأحاديث الهداية ج 1 ص 360.

المذهب الثالث: وذهب أصحابه إلى أنهما سواء، واختاره الغزالي[1] وغيره[2]، قال في المستصفى: " إذا روي خبران من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما مثبت، والآخر ناف، فلا يرجح أحدهما على الآخر؛ لاحتمال وقوعهما في حالين، فلا يكون بينهما تعارض"[3].

يتجلى من خلال ما سلف أن الاختلاف ظاهرة طبيعية نظرا لاختلاف المدارك والفهوم بل إن اختلاف الفقهاء من مظاهر رحمة الله سبحانه وتعالى بعباده وإرادته اليسر بهم، لكن الاختلاف حين يقع لا بد من تدبير ما يتعلق به ذلك التدبير الموصل إلى معرفة الصواب أو المشهور بل إلى معرفة الراجح، ذلك أن الاختلاف قد يأخذ منحى تتكافأ فيه الأدلة أو لنقل تتعارض مما يجعل تدبير الاختلاف قائما أساسا على الترجيح بين الأدلة المتعارضة التي سيقت لتدعيم المسألة محل الخلاف.

وقد تناولت في المبحث الأول مفهوم الترجيح كفاتحة لتدبير اختلاف الفقهاء عند تعارض الأدلة فسقت له تعريفات متعددة في اللغة وفي الاصطلاح، ذلك أنه في اللغة يرجع في الغالب إما إلى الميل أو الثقل، وفي الاصطلاح له عدة تعريفات تصب في اتجاه الأخذ بأحد أمرين أو بأحد أمور، وتقديمه على غيره في الاعتبار، لمزية تقتضي هذا التغليب.

ثم تناولت في المبحث الثاني أهم طرق الترجيح فأرجعتها إلى ثلاث طرق: الترجيح عن طريق السند، ثم الترجيح عن طريق المتن، ثم الترجيح لأمر خارجي.

أما المبحث الثالث من المباحث فقد خصصته للقواعد الضابطة لتدبير الاختلاف عند تعارض الأدلة، فتناولت فيه تعارض العمومات، وتعارض القول والفعل، ثم تعارض الإثبات مع النفي ذاكرا مذاهب الفقهاء في ذلك مبرزا أثر ذلك في الاختلاف في الأحكام الشرعية.

المراجع:

صحيح البخاري – صحيح مسلم – سنن أبي داود – الجامع للترمذي – سنن النسائي – سنن ابن ماجة – القاموس المحيط للفيروزآبادي – لسان العربي لابن منظور – الصحاح للجوهري – المستصفي لحجة الإسلام الغزالي – المحصول للرازي – المحلى بالآثار لابن حزم – الاحكام للآمدي – البحر المحيط للزركشي – زاد المعاد لابن قيم الجوزية – الأشباه والنظائر لابن السبكي – شرح التلقين للإمام المازري – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي – تلخيص الحبير لابن حجر – إرشاد الفحول

1 - تقدمت ترجمته.
2 - قال في لبحر المحيط : " وهو قول القاضي عبد الجبار. قال الباجي: وإليه ذهب شيخه أبو جعفر، وهو الصحيح " انظر: البحر المحيط ج 6 ص 172 - 173، ونصب الراية ج 1 ص 360.
3 - المستصفي ج 4 ص 176.

للشوكاني – الفوائد المجموعة في تخريج الأحاديث الموضوعة للشوكاني – شرح اللمع للشيرازي – الإبهاج في شرح المنهاج – التبصرة في أصول الفقه للشيرازي – نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي – التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي للحفناوي – أصول الفقه الإسلامي لمحمد شلبي – التمهيد في أصول الفقه الكلوذاني – دفع إيهام الاضطراب للشنقيطي – شرح زاد المستقنع للشنقيطي – نظرية التقريب والتغليب للريسوني.

PROFIT IN THE ISLAMIC JURISPRUDENCE

MUSTAPHA EL BAKRI

Postgraduate in Islamic finance at the faculty of Sharia,

Ibn Zohr University, Agadir, Morocco.

It is a matter of course that everyone who engages in a business transaction seeks to gain some profit from it. This profit indeed makes the merchant very devoted to his business and willing to continue dealing in it. Profit is really a reasonable incentive that strongly pushes the merchant to be more enthusiastic and dedicated to his business and very interested in developing it and finding new ways to maximize his earnings. However, people in every community are not let by themselves to gain whatever profit they wish in every way they want; rather, laws and legislations set a host of rules and regulations that determine the nature, amount, and ways in which profits are to be earned in financial transactions. Likewise, the Islamic jurisprudence has established a set of conditions and requirements that are to be met to regard any profit as accepted and permissible in the Islamic perspective.

This paper tackles profit - from an Islamic point of view- in four main points. First, we will see the definition of profit in Islamic finance and what makes it different from its counterpart in conventional finance. Then, we will touch upon the legitimacy of profit in the Islamic jurisprudence. After that, we will consider the regulations of profit from the Islamic perspective. Finally, we will deal with profit eligibility factors in the Islamic paradigm.

1. Profit in Islamic finance versus profit in conventional finance

To begin with, it is of paramount importance to define profit in the Islamic viewpoint and set clear boundaries of the term to distinguish it from other terms that can be seen as profit in other economic backgrounds. According to Abu Bakr Ibn Al-Arabi[1], profit is “the surplus a person earns over what he has

[1] Abu Bakr ibn al-Arabi (born in Sevilla in 1076 AD. and died in Fez in 1148 AD.) was a Muslim judge and scholar of Maliki law from al-Andalus.

substituted in a transaction" (2003: 521). For Mohamed Allish[1], profit refers to "the monetary surplus over the price of what is purchased and sold" (1984: 47). Another definition of profit is that of Muhammad al-Ṭahir ibn Ashur[2] who defines it as "the surplus money a merchant earns above his capital" (1984: 299).

These definitions of profit, especially the ones of Ibn Al-Arabi and Aalish, go back to early times when commercial transactions were limited to the selling of tangible merchandises like food, clothes, etc. However, due to the huge development of trade exchanges at the present time, the profit scope has been extended to encompass the return resulted from the selling of services as well as the selling of tangible merchandises. Accordingly, a contemporary relevant Islamic definition of profit would be "the surplus over the capital due to dealing in a sharia compliant investment like commerce, industry, etc. after deducting all costs" (Ismail, 2000: 44).

From the above definitions of profit in the Islamic viewpoint, the following conclusions can be deduced:

- A profit is the financial surplus that results from a transaction.
- The transaction that generates profit must be sharia compliant.
- The transaction must involve the selling of a merchandise or a service. Hence, the surplus over a loan is not a profit. It is rather a forbidden interest (Riba).

As to conventional finance, researchers distinguish between two types of profit; namely, accounting profit and economic profit. The former refers to "the difference between the total revenue and the cost of producing goods or services" (Siegel and Shim, 2000:.10), while the latter refers to "the difference between the total revenue and the total opportunity costs" (Siegel and Shim, 2000: 155). Note that Opportunity cost is "the cost of a business initiative in terms of profits that could have been gained through an alternative plan" (Collin, 2006: 280). Therefore, "the economic profits are equal to the accounting profits less any opportunity costs that the accountants did not include when measuring total costs" (Taylor and Wapeera, 2009: 254).

---

[1] An Egyptian Maliki scholar, died in 1881 AD.
[2] A Tunisian Islamic scholar, died in 1973 AD.

The following table shows the main differences between profit in the Islamic jurisprudence and profits in conventional finance:

Profit in the Islamic perspective	Profit in the conventional perspective
- Sharia principles and laws are considered. - Profit must result from the selling of merchandises or services. - The surplus over a loan is not a profit. It is the forbidden interest (Riba).	- No religious background is considered. - Profit does not necessarily result from the selling of merchandises or services.

Having seen the definition of profit in the Islamic perspective, let us now discover how Islam highlights profit and encourages Muslims to seek it in various permissible ways.

2. The legitimacy of profit making in Islam

The importance of making profit and the permissible ways conducive to it are highly stressed and called for in the Holy Quran and the authentic Hadiths of the prophet Mohamed (peace be upon him). There has also been a consensus among the Muslim scholars that seeking profit is something legitimate and very salient in the Islamic perspective.

The following citations show that the Islamic faith urges Muslim people to seek profit by investing their money, expertise, and physical effort:

- Allah the Almighty said, “Whereas Allah has permitted trading and forbidden *riba* (usury)”. (Surah 2 Al-Baqarah: 275).
  In interpreting this verse, Ibn Jarir Al -tabari[1] said, “Allah has permitted profits in trades” (2001, v5: 43).
- Allah the Almighty said, “There is no sin on you if you seek the bounty of your Lord (during pilgrimage by trading)”. (Surah 2 Al-Baqarah: 198).
  With regard to this verse, Mohamed Al-Ameen Al-Chankiti[2] said, “there is no dispute among the (Muslim) scholars that the bounty in this verse means the profit in trading” (1980, v1: 166).
- Urwa Al-Bariqi, a prophet’s companion, cited in al-bukhari that the Prophet Mohamed (pbuh) “gave him one *Dinar* so as to buy a sheep for him. Urwa bought two sheep for him with the money. Then he sold one

[1] A Persian scholar and commentator of the holy Quran. He died in 923 AD.
[2] Islamic scholar, died in 1974 AD.

of the sheep for one *Dinar*, and brought one Dinar and a sheep to the Prophet. On that, the Prophet invoked Allah to bless him in his deals. So Urwa used to gain (from any deal) even if he bought dust" (Al-Bukhari: 2009, v4, p.849).

In this narration, the prophet (PBUH) approved Urwa's deal which is an explicit approval on making profit.

- Ibn Hazm Al-Andalussi[1] in his book *maratib al-ijmaa* reported the Muslim scholars' agreement that the parties in a commercial partnership are to share the profit as well as the loss (date not available: 91).
- Abu Ishaq Al-Shatibi[2] also stated that "having career, making money, and getting married are generally recommended (in Islam)" (1997, v2: 306).

All these citations represent clear evidence on the legitimacy of making profit in the Islamic perspective. Furthermore, Islam encourages its followers to be active individuals in the society and gain profits as long as the deals abide by the Islamic principles and regulations. The following section will discuss some regulations set by the Islamic jurisprudence to regard a transaction as acceptable in the view of Islam.

3. Regulations of profit in the Islamic jurisprudence

There is a total agreement among Muslim jurists that profit has to emerge from sharia compliant deals and businesses so as to be deemed legal in Islam. To consider a commercial deal as sharia compliant, Islam necessitates the existence of some regulations in that deal. These regulations are mainly: the prohibition of *riba* (usury), the prohibition of *gharar* (uncertainty), the prohibition of *maysir* (gambling), and the prohibition of unlawful goods and services.

a. the prohibition of *riba* (usury):

Riba is translated in English as usury and it refers to "the practice of charging financial interest or premium in excess of the principal amount of a loan."

[1] Andalusian scholar, died in 1064 AD.
[2] Andalusian scholar, died in 1388 AD.

(Iqbal and Mirakhor, 2011: 57). *Riba* is strictly and explicitly forbidden in many texts of the Quran and Hadith.

- Allah the Almighty said, “those who eat *riba* (usury) will not stand (on the day of resurrection) except like the standing of a person beaten by *shaitan* (satan) leading him to insanity. That is because they say: “trading is only like *riba* (usury),” whereas Allah has permitted trading and forbidden *riba*”” (Surah 2 Al-Baqarah: 275).
- Allah the Almighty said, “O you who believe! Be afraid of Allah and give up what remains (due to you) from *riba* (usury) (from now on), if you are believers. And if you do not do it, then take a notice of war from Allah and his messenger.” (Surah 2 Al-Baqarah: 278-279).
- Abu Huraira narrated that the prophet (pbuh) said, “Avoid the seven great destructive sins." And he mentioned among them “to eat up *riba*” (Al-Bukhari: v4, p.639).

b. Prohibition of *gharar*:

Gharar can be defined as “exposing oneself to excessive risk and danger in a business transaction as a result of either having too little information or asymmetric information about price, quality and quantity of the counter-value, the date of delivery, the ability of either the buyer or the seller to fulfil their commitment, or ambiguity in the terms of the deal _ thereby, exposing either of the two parties to unnecessary risks.” (Iqbal and Mirakhor, 2011: X).

Abu Huraira (Allah be pleased with him) reported that “Allah's Messenger (May peace be upon him) forbade a transaction determined by throwing stones, and the type which involves some uncertainty” (Muslim, 2009: 907).

Gharar transactions in this Hadith are referred to as transactions that involve uncertainty. This uncertainty and ambiguity can be in terms of the price of the goods or service, the time of delivery, the quantity and quality of the goods, the ability to deliver or receive what is sold, and every obscurity that surrounds the transaction. Examples of *gharar* can be selling a bird in the sky or an animal which is still in its mother’s womb etc.

c. Prohibition of *maysir* (gambling):

Islamic jurisprudence prevents those speculative financial activities that contain a high degree of avoidable and unnecessary risk. The reason for

banning these activities is *maysir*. According to Marifa Team, "*maysir* or gambling is a form of *gharar* and a zero sum game where no additional value is created. Conventional insurance is regarded as a form of gambling as the insured makes a bet on loss occurrence and the same applies in reverse to the insurer. It is also regarded as acquiring wealth through luck or by chance and at the cost of others." (2014: 183-185)

It is clear from the above quotation that *maysir* is forbidden because the gambler may gain money without making any effort from his part, which contradicts with the essential principles of justice and equity that Islam calls for. The gambler simply and strangely enough "strives to amass wealth without effort." (Hassan and Lewis, 2007: 39).

Maysir is explicitly forbidden in Surah 5 Al-Maida: 90; Allah the Almighty said, "O you who believe! Intoxicants (all kinds of alcoholic drinks), and gambling, and Al-*Ansab*, and Al-Azlam (arrows for seeking luck or decision) are abomination of *shaitan's* (satan) handiwork, so avoid (strictly all) that (abomination) in order that you may be successful."

d. Prohibition of unlawful goods and services:

Islam has also forbidden those transactions the subject of which are dreadful goods or services that cause harm to the individuals and the society at large. Hence, dealing in pork, intoxicating drinks, drugs, prostitution, casinos, etc. is condemned in Islam for the bad effects they have on people's health and social cohesion.

Jabir Bin Abdullah narrated that he heard Allah's Apostle, in the year of the Conquest of Mecca, saying, "Allah and His Apostle made illegal the trade of alcohol, dead animals, pigs and idols." (Al-Bukhari[1]: 2009, v 3, p.502).

After viewing the major requirements that have to be met in a sharia compliant transaction, we will tackle the main factors that make a person worthy of receiving profit.

4. Profit eligibility factors in the Islamic paradigm:

According to the Islamic view, a person will not deserve a profit unless he takes part in a sharia compliant business either by his money, labour, or guarantee. In

[1] Compiler of Hadith, died in 870 AD.

this respect, Alaa Din Al-Kassani[1] said, “Profit for us (Muslim scholars) is basically deserved by virtue of money, labour, or guarantee” (1986, v 6: 62). These three factors are discussed below.

a. **Money**:

Money in the Islamic viewpoint is “everything people are eager to own and everything that is ordinarily and legally (in Islam) beneficial to people” (Ibn Al-Arabi: 2003, v 2, p.107). Therefore, money in Islam refers not only to the current currencies used in financial exchanges, but to every goods, property, services, etc. that people need in their daily life as well, on the condition that those things must be in conformity with sharia rules and principles.Muslim jurists consider money as an important factor that makes its owner worthy of any profit resulting from that money. For example, in the *mudarabah*[2] contract (venture capital) capital owner (*rabb almal*) deserves a profit out of the contract due to the capital he has offered.

Muslim scholars, however, have stated that money alone cannot be a reason to deserve profit. It must be joined with labour or/and guarantee. In the case of *mudarabah*, the capital owner deserves profit only if he guarantees any possible loss that results from the contract. Money can also be joined with labour to produce profit especially in *musharakah* contracts (partnership) when the two parties participate both in the capital and the management of the business. There is a general premise among Muslim jurists that money alone does not generate profit; otherwise, the outcome is going to be the forbidden *riba*.

b. Labour:

Labour is an important factor that makes the person worthy of having profit. This view is clearly illustrated in the previous example of *mudarabah* contract where the profit gained by the investment manager (*mudarib*) is owed to the work and effort he has made.

---

[1] Islamic scholar, died in 1191 AD.

[2] Mudarabah is a contract between two parties- a capital owner or financier (rabb almal) and an investment manager (mudarib). Profit is distributed between the two parties in accordance with the ratio upon which they agree at the time of the contract. Financial loss is borne only by the financier (Iqbal and Mirakhor: 2011, p.XII).

Labour in Islam refers to "any behaviour_ physical or intellectual_ done intentionally by a person" (Hammad: 2008, pp. 331-332). It is worth-mentioning here that Islam encourages good deeds and exhorts Muslim people to engage in works and initiatives that bring about prosperity and wellbeing to the individual and society as a whole. Allah in the Noble Quran said, "Verily those who believe (in the oneness of Allah_Islamic monotheism) and do righteous deeds shall have the gardens of Al-Firdaus (paradise) for their entertainment" (Surah 18 Al-Kahf: 107). The prophet Mohamed (pbuh) was once asked: what is the best deed? He then answered: "the man doing his own work and every honest sale" (Al-Bazzar[1]:1997, v 9, p.183).

c. Guarantee:

Guarantee is the third element that makes a person worthy of earning profit generated from a business. Actually, guarantee has several meanings in the Islamic jurisprudence, but the one relevant in this context is "the person's responsibility for something damaged in his possession" (Ibn Rochd[2], 2012: 735). Consequently, the seller can only deserve profit if he guarantees the damage or fault in the product he is selling. This principle is based on some of the prophet's (pbuh) Hadiths like the one narrated by Hakim Ibn Hizam that the prophet (pbuh) said to him, "do not sell what you do not possess" (Al-Tirmidhi[3]: 1968, v3, p.525). This guidance from the messenger of Allah (pbuh) shows that seeking profit from something you do not own and you do not consequently guarantee is not acceptable in Islam. The prophet (pbuh) in another Hadith "prohibits making profit from what is not guaranteed" (Al-Nassai[4]: v 7, p.295).

CONCLUSION

This article has shown that Islam does not prevent its followers to seek profit and make as much money as they can provided that business transactions are governed by the regulations and principles of Islam. Through these regulations and principles, Islam indeed aims at establishing an economic system that implements equity and justice between the contract parties and preserve the

[1] Compiler of Hadith, died in 905 AD.
[2] Andalusian scholar, died in 1198 AD.
[3] Compiler of Hadith, died in 892 AD.
[4] Compiler of Hadith, died in 915 AD.

rights of the weak person in the a business transaction. Islam proves that making profit is not an end by itself; rather, it is an incentive that is conducive to a great deal of economic boom and prosperity in the whole society.

References:

1. Al-Bazzar, Abu Baker Ahmed (1997). Musnad Al-Bazzar. V 9. Maktabat Al-Ulum Wa al-Hikam.
2. Algaoud, Latifa, M., and Lewis, Mervyn K. (2007). Islamic critique of conventional financing. In M. Kabir Hassan, and Mervyn K. Lewis (Eds.), handbook of Islamic banking. Edward Elgar Publishing Limited.
3. Al-Hilali, Muhammad Taqi-ud-DIN, and Khan, Muhammad Muhsin. Translation of the Meanings of the Noble Quran in the English Language. King Fahd Complex for Printing of the Holy Quran. Madina, KSA.
4. Al-Kassani, Alaa Eddin (1986). Badaiaa Al-Sanaia Wa Tarteeb Al-Charaia. V6. Dar Al-Kutub Al-Ilmia.
5. Allish, Mohamed (1984). Minah Al-Jaleel Ala Mokhtasar Khalil. Beirut, Dar Al-Fiker, V 2.
6. Al-Nassai, Abu Abderrahman Ahmed (1986). Sunan Al-Nassai. V7. Maktab Al-Matbouat Al-Islamia.
7. Al-Tabari, Ibn Jareer (2001). Tafseer Al-Tabari. V5, Hajar (1st edition).
8. Al-Tirmidhi, Abu Aissa Mohamed (1968). Sunan al-tirmidhi. V3. Matbaat Mostafa Al-Babi Al-Halabi.
9. Al-Chanqiti, Mohamed Ameen (1980). Adwaa Al-Bayan Fi Idah Al-Quran Bi Al-Quran. Dar Alam Al-Fawaid.
10. Al-Chatibi, abu Ishaq Ibrahim (1997). Al-Muwafaqat. Dar Ibn Aaffan. V 2.
11. Collin, P.H. (2004). DICTIONARY OF BUSINESS. A & C Black Publishers Ltd, 4th edition.
12. Hammad, Nazih (2008). Muajam Al-Mustalahat Al-Malia Wa Al-Iqtisadia Fi Lughat Al-Fuqaha. Dar al-qalam.
13. Ibn Aachour, Mohamed Taher (1984). Attahreer Wa Tanweer, Tunisia: Addar Tunisia Linnacher, V1.
14. Ibn Al-Arabi, Abu Baker (2003). Ahkam Al-Quran. Beirut, Dar Al-Kotob Al-ilmia, V1.
15. Ibn Hazem, Ali Abu Mohamed (date not available). Maratib Al-Ijmaa. Dar Al-Kutub Al-Ilmia.
16. Ibn Rochd, Abu Al-Waleed Mohamed (2012). Bidayat Al-Mujtahid Wa Nihayat Al-Muqtasid. Dar Maktabat Al-Maarif.
17. Iqbal, Zamir, and Mirakhor, Abbas (2011). An introduction to Islamic Finance Theory and Practice. Wiley.
18. Ismail, Chamsia (2000). Arribeh Fi Al-Fiqeh Al-Islami Dawabituhu Wa Tahdeeduhu Fi Al-Muassassat Al-Malia Al-Muassira. Amman (Jordon), Dar al-Nafais.
19. Khan, M. Muhsin (2009). Translation of Sahih Bukhari.

20. Marifa Team (2014). Islamic Banking and Finance: Principles and Practices. Marfia Academy.
21. Siddiqui, Abd-al-Hamid (2009). Translation of Sahih Muslim.
22. Siegel, Joel G. and Shim, Jae K (2000). Dictionary of Accounting Terms. Barron's Educational Series.
23. Taylor, John B. and Weerapana, Akila (2009). Principles of Microeconomics. Sixth edition. Houghton Mifflin Company.

دور ديوان المحاسبة في تعزيز الحوكمة الوطنية الرشيدة في الجهات الخاضعة لرقابته

د. محمد محمد مظهر أحمد
ديوان المحاسبة بقطر

الحلقة (٢)

المبحث الخامس: الأسس والآليات المتبعة في الرقابة على الحوكمة

يجب أن تتم عملية الرقابة على الحوكمة بطريقة عملية ومنظمة تطبق فيها مناهج التدقيق الحديثة وتقنياته المتطورة، وذلك من خلال استراتيجية عامة يتم تنفيذها وفقا لخطط سنوية، وتحقيقا للأغراض المنشودة والأهداف المناطة بالأجهزة العليا للرقابة المالية، خاصة فيما يتعلق من التحقق من وجود وتقييم نظام الحوكمة المطبق بالجهة الخاضعة للتدقيق والذي يمكن من تحقيق معايير الحوكمة الصادرة من الجهات المعنية بالدولة، ومن أسس وآليات الرقابة على الحوكمة الوطنية الرشيدة مايلي[1]:

أولا: التحقق من استدامة السياسات المالية طويلة الأجل، وبالتالي تعزيز الشفافية والإفصاح عن الأداء المالي الأمر الذي يساهم بشكل فاعل في اكتشاف الممارسات غير السليمة للسلطات المختصة. كذلك تسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بعدم وضوح السياسات المالية وتعديلها لأسباب قد تكون متعارضة مع مفاهيم وآليات وصون الأموال العامة وتعظيم الاستفادة منها تلبية لطموحات وتطلعات أصحاب المصلحة.

ثانيا: تعزيز مراقبة سوء استخدام السلطات من خلال عمليات رقابة الأداء وتقييم نظم الإدارة ذات العلاقة لتحديد مسببات سوء الاستخدام وأسبابه، ومدى علاقة القوانين والتشريعات بذلك وقدرتها على الحد من سوء استخدام السلطات، ومدى التزام المسؤولين عن تلك السلطات بمعايير أخلاقية ومهنية صارمة تحد من عمليات الفساد عن طريق التحايل على القوانين والتشريعات.

[1] مرجع سابق، على حسين الدوغجي

ثالثا: تعزيز الرقابة على البيانات بهدف وضع إطار مالي مؤسسي يحدد معايير تقديم التقارير المالية وتطويرها، وذلك لغرض عرض الأداء المالي للجهات الخاضعة للرقابة على نحو عادل. مرتبط بمنظومة مهنية لقياس وتقييم أداء الأنشطة؛ حيث لا تزال عملية التحقق من قدرة المؤسسات والشركات على تحقيق أهدافها من خلال نظام واضح المعالم لقياس وتقييم أداء تلك الجهات شبه غائبة عن التطبيق. وإن وجدت فعلى نطاق ضيق جدا وبعيدة عن التطبيق الفعلي.

رابعا: دعم وتقييم كفاءة نظم الرقابة الداخلية لدى الجهات الخاضعة للرقابة ومساعدتهم على تحسين أداء تلك النظم واستدامة الالتزام بها إلى جانب الرقابة الداخلية الاستكشافية وكيفية تجنب المخاطر.

خامسا: دعم نموذج الأعمال القائم على الإدارة الفعالة للمخاطر والتحكم بها من خلال إشراك كل من إدارة العمليات وإدارة المخاطر والالتزام إلى جانب إدارة التدقيق الداخلي.

سادسا: التأكد من إدخال التكنولوجيا الحديثة في المجال الإداري بفعالية وكفاءة واقتصاد وبأعلى مستوى من الأداء والشفافية.

سابعا: التحقق من سلامة ونزاهة الآليات ونظم الإدارة التي تمكن الحكومة من تقدير الاحتياجات المطلوبة من القطاع الخاص والاستجابة لها، وكفاءة آليات التبادل والمشاركة في وضع السياسات وتبادل المعلومات بين الحكومة والقطاع الخاص والمشاركة في تنفيذ مشروعات مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، كذلك تخصيص وتحويل بعض الوظائف إلى المجتمع المدني.

ثامنا: التحقق من كفاءة سياسات الخدمة المدنية لتحقيق الإدارة الفعالة للموارد البشرية بهدف إيجاد حلول لمشكلات البطالة المقنعة وتحديد الاحتياجات التدريبية وضعف الأداء. وعدم الكفاءة المهنية. وضعف سياسات المساءلة. وذلك للمساهمة في الوقاية من الرشوة ومكافحة الفساد وتكريس الشفافية والنزاهة كأساس لنجاح سياسات الخدمة المدنية.

تاسعا: تشجيع الأدوار الجديدة للإدارة الحكومية من خلال الإسناد والدعم المجتمعي ووضوح رسالة الحكومة أيضا من خلال الإدارة الحكومية بالنتائج وقياس رضا المواطنين وتطبيق مفهوم حكومة إدارة الأعمال.

عاشرا: زيادة الشفافية والمساءلة من خلال التدقيق والإفصاح عن نتائج المراجعة التي تساعد على مساءلة الجهات الحكومية، وتشجيع الحكومات على الوفاء بمسؤولياتها إزاء استخدام وحماية الموارد العامة، وتزويد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمجتمع والمواطنين بمعلومات تم التحقق منها حول كيفية وفاء الجهات الحكومية والمسؤولين بمسؤولياتهم، الأمر الذي يساعد على النهوض بحكومات شفافة.

المبحث السادس: أساليب تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في رقابتها على الحوكمة

لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في رقابتها على الحوكمة الوطنية الرشيدة ولتحقيق الاستجابة للمتطلبات الجديدة للحوكمة كان لابد من اتخاذ بعض التدابير وفقا لظروف كل جهة منها[1].

أولا: تعميق عمليات الرقابة المالية وتحسين منظومة إعداد التقارير المالية العامة والإبلاغ التي تعكس كيفية اضطلاع الإدارة في الجهات الحكومية والمؤسسات والشركات الخاضعة للرقابة بمسؤولياتها المالية والتشديد على أن تحسين الرقابة الداخلية في تلك الجهات يساهم في تعزيز الحوكمة الوطنية الرشيدة.

ثانيا: تعزيز الرقابة على ممارسات السلطة وتكثيف الجهود لمكافحة الفساد والنهوض الفاعل بالشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة وتشجيع الإدارة العامة على رصد مخاطر ومكامن الفساد المحتملة وكشف أوجه القصور والضعف في نظام الرقابة الداخلية والإبلاغ عنها.

ثالثا: التعاون الوثيق مع السلطات القضائية وكل الجهات المعنية بإنفاذ القوانين واللوائح التنظيمية وذلك لضمان إحالة نتائج المراجعة عليها في الوقت المناسب والتأكد من حسن تنفيذها.

رابعا: توفير المعلومات الموضوعية والموثوقة في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة وتنفيذ السياسات المناسبة على مستوى الحوكمة الوطنية الرشيدة ويجب التركيز على تحليل كيفية تنفيذ السياسات المعتمدة وإدارة المشاريع الكبرى والمشاكل المتصلة بها ويجب تقديم المساعدة للدولة لغرض اتخاذ القرار على أسس علمية وتعزيز سبل الرقابة وإدارة المشاريع الاستثمارية الوطنية.

خامسا: تشجيع الجهات الخاضعة للرقابة على تصحيح المخالفات في حينها بناء على نتائج المراجعة والتوصيات ذات العلاقة، ولا يجب أن تكتفي أجهزة الرقابة المالية العليا بكشف المخالفات، بل ينبغي أن تتابع عملية المعالجة والتصحيح وضمان أن يكون للرقابة أثر.

[1] المرجع السابق

سادسا: التشديد على الفحص المتعمق لنظم الإدارة وتحديد أوجه القصور وأسبابها وأسباب ضعف الإدارة ورفع التوصيات المناسبة في التوقيت الصحيح والتشجيع على اعتماد أفضل الممارسات المهنية مع تعزيز آليات الإدارة.

سابعا: العمل المستمر على تحسين منظومة العمل الرقابي من القوانين واللوائح والأنظمة الخاصة بالرقابة المالية وخلق البيئة والظروف المواتية للرقابة المالية على الحوكمة الوطنية الرشيدة من خلال التركيز على الاستقلالية المطلوبة والصلاحيات الكاملة لتنفيذ متطلبات الحوكمة. وتطبيق معايير الرقابة المالية ذات الجودة العالية.

ثامنا: انشاء وتحسن منظومة متكاملة لنشر نتائج المراجعة، والتحقق من مدى تطابق أداء الجهات الحكومية مع إرادة المواطنين، وتشجيع الإدارة على مواصلة التحسين المستمر في الأداء.

تاسعا: العمل على تعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية للنهوض بمستوى الرقابة المالية لتؤدي متطلبات الحوكمة الوطنية الرشيدة وذلك من خلال التمسك بتطبيق المعايير الدولية في المراجعة. كذلك بمعيار الجودة الصادر عن الأنتوساي. مع تحسين نظم إدارة الجودة وقياس أداء كل منها بالإضافة إلى مواصلة تعزيز بناء الموارد البشرية الوطنية، ووضع استراتيجية للموارد البشرية وتحسين المعرفة المهنية والنهوض بالقدرات المهنية للمراجعين من خلال تحسين إجراءات التوظيف والتدريب المهني المستمر والترقي وغيرها من الإجراءات، مع تعزيز وتطوير المؤهلات المهنية للمدققين ورفع كفاءتهم المهنية باستمرار للحصول على مهارات مهنية متعددة في مختلف المجالات. كذلك وضع آلية للاستعانة بالخبراء استجابة للتحديات الناتجة عن التطور المستمر في الرقابة المالية لغرض خدمة الحوكمة الوطنية الرشيدة.

عاشرا: التواصل والتعاون على نطاق واسع محليا بين الأجهزة الرقابية والمواطنين وفقا للاقتراح الذي طرح في الندوة الخاصة الواحدة والعشرين المشتركة بين الأمم المتحدة والأنتوساي، وذلك لكي يستطيع المواطنون المشاركة بفعالية في عمليات الرقابة والتعرف على دور الأجهزة العليا للرقابة في خدمة الحوكمة الوطنية الرشيدة.

كذلك تعزيز التعاون والتبادل مع السلطة التشريعية والقضائية والهيئات التنظيمية الأخرى واستيعاب واستخدام العوامل المواتية المختلفة على نحو كاف وتعزيز أثر الرقابة المالية في خدمة الحوكمة الوطنية الرشيدة.

المبحث السابع: دور ديوان المحاسبة القطري في مجال تعزيز الحوكمة[1]

أولا: استراتيجية ديوان المحاسبة في مواجهة تحديات تعزيز الحوكمة:

لمواكبة رؤية قطر ٢٠٣٠، كان لابد لديوان المحاسبة من أن يصبح أداة فاعلة في دعم مجهود الدولة في سعيها لتطبيق الحوكمة في جميع مناحي الدولة.

وعليه، شرعت الإدارة العليا بالديوان في وضع استراتيجية متكاملة لحوكمة الديوان منذ سنة ٢٠١٦. وفي هذا الإطار فقد صدر قرار إداري رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٦ بإصدار هيكل مشروع تطوير وتحديث العمل بديوان المحاسبة وقرار إداري رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٦ بتشكيل فريق إدارة مشروع تطوير وتحديث العمل بديوان المحاسبة.

وباعتبار أن مفهوم الحوكمة يجب ألا يقتصر فقط على مؤسسات الدولة والشركات الخاضعة للمراجعة بل يجب أن يشمل الديوان أيضا، لذلك انخرط الديوان بتطوير الأداء المهني من ناحية؛ والتطوير المؤسسي والتنظيمي من ناحية أخرى.

وكان الهدف من التطوير المؤسسي والتنظيمي هو إرساء دعائم الحوكمة للرقي بالعمل الرقابي، ولتعزيز دوره في دعم حوكمة الجهات الخاضعة لرقابته.

ثانيا: مجالات الحوكمة في ديوان المحاسبة القطري:

تطوير البنية التحتية التكنولوجية وحوكمتها

من خلال اعتماد اساليب جديدة في إدارة شؤون الأفراد وتيسير اساليب العمل الإداري والرقابي، بالإضافة إلى توفير بيئة آمنة للمعلومات بما يحقق الهدف في المحافظة على سرية أعمال الديوان وحماية بياناته من التسريب.

1 مشاريع التطوير في المجال المؤسسي والتنظيمي، ورقة عمل مقدمة للندوة المصاحبة للجمعية العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) المنعقد في الدوحة، 2019، ديوان المحاسبة، الدوحة.

وقد تم الاعتماد على شبكات اتصال متطورة قادرة على الاستجابة لطبيعة عمل الديوان والتي ترتكز على العمل المكتبي والعمل الميداني على حد سواء، وتوفير حواسيب متطورة.

أيضا اعتماد أنظمة وبرمجيات جديدة تعزز حوكمة ورقابة سير العمل الإداري والرقابي، من خلال ما يلي:

- تفعيل وتطوير النظام المالي الإلكتروني Finance Oracle System.
- تطوير نظام الموارد البشرية الإلكتروني HR Oracle System قادر على توفير الخدمة للموظفين الميدانيين دون الحاجة للتواجد بمبنى الديوان.
- تطوير نظام المخازن والمشتريات وربطها مع النظام المالي الإلكتروني.
- تطوير نظام " مراسلات" بهدف تسهيل العمل الإداري وضمان سرعة الإنجاز.
- اعتماد نظام لإدارة تكنولوجيا المعلومات بالديوان.
- تطوير وتركيب نظام إلكتروني حديث ومتكامل للتدقيق (GRC) لجميع المنهجيات، وقد تم اختيار برنامج Archer.
- استخدام تطبيقات مساعدة لأعمال التدقيق لأغراض التحليل وتحديد واستخراج العينات منها على سبيل المثال تطبيق (ACL).
- تطوير لوحة مشاهدة (Dashboard) لمتابعة وضع المهام وتقدم العمل من قبل الإدارة العليا.
- تطوير نظام لمؤشرات الإنذار المبكر للمخاطر المالية والاقتصادية.
- تطوير وتركيب نظام لتقييم وإدارة المخاطر بهدف تحديد وتقييم التحديات والمخاطر على مستوى الدولة للجهات الخاضعة.
- تطوير وتركيب نظام إلكتروني موحد لإدارات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة.

تخطيط وتنمية الكادر البشري:

إن عملية تخطيط وتطوير الكادر البشري، تقتضي توفير بيئة تشريعية وتنظيمية جيدة. وفي هذا السياق، تم إصدار لائحة جديدة لشؤون الموظفين بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٧ ودليل وصف وتصنيف وترتيب الوظائف بالديوان بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٨ وتعديله بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٩. وعليه فقد تم تحديث

جميع الجوانب المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين، من أهمها اختيار الموظفين وتعيينهم وإدارة أدائهم ورواتبهم وامتيازاتهم الوظيفية وتدريبهم وتطويرهم.

من جانب آخر شرع الديوان في وضع خطة متكاملة للقوى العاملة تغطي خمس سنوات القادمة وتهدف خاصة لاختيار أفضل الكوادر المتوفرة في سوق العمل واقتراح امتيازات جديدة.

ووضع منظومة رائدة ومتكاملة لإدارة وتطوير الموارد البشرية بحيث تغطي كافة جوانب الحياة الوظيفية.

بالإضافة إلى تطوير دليل للشهادات المهنية العالمية الملائمة لعمل الديوان.

ومن جانب آخر، تم الشروع في إعداد دليل قواعد السلوك المهني للموظف، ويهدف خاصة لتعزيز الهوية المؤسسية، ووضع إطار واضح لمبادئ العمل وأسس التعامل والاتصال مع الأطراف الخارجية، بالإضافة لأهم السلوكيات التي يجب أن يتحلى بها موظف ديوان المحاسبة.

تطوير أسلوب العمل الإداري والمالي:

تم تغيير طريقة عرض الديوان لبياناته المالية وأصبحت تعبر بشكل أكثر عدالة عن مركزه المالي. بحيث تمثل دافعا للتغيير على مستوى الجهات الحكومية الأخرى (وزارات وأجهزة حكومية)، ويتم الشروع في اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة الحكومية (IPSAS)، عند إعداد الحسابات الختامية لهذه الجهات.

أيضا تمت أتمتة نظام المشتريات بالكامل، ودمجه مع النظام المالي والمحاسبي بالديوان.

ووضع إجراءات جديدة تقوم على حماية الأفراد والأصول.

تطوير الجانب الإتصالي:

من خلال إنشاء مكتب للاتصال يتبع رئيس الديوان مباشرة، ووضع استراتيجية للتواصل مع المجتمع ووسائل الإعلام لتعزيز الرقابة على المال العام. وتنظيم حملات تواصل وندوات توعوية حول أهمية الحفاظ على المال العام والتعريف بدور ديوان المحاسبة. كما تم وضع آلية لرصد الأخبار المتعلقة بالمال العام من خلال وسائل الإعلام والتواصل المحلي والخارجي ودراسة آثارها.

كما عمل الديوان على تعزيز التواصل مع الجهات الخاضعة لتبادل الآراء والتعريف بدور الديوان ومعرفة تطلعاتهم واحتياجاتهم من الديوان.

من ناحية أخرى، كان هناك حرص من الديوان على تعزيز العلاقات مع الأجهزة الرقابية النظيرة والمنظمات والجمعيات المهنية الإقليمية والدولية بهدف الاستفادة من الإرشادات والمعايير الدولية التي تصدرها والحث على تطبيقها داخل الديوان وفي الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

ثالثا: التطوير التنظيمي والمهني للديوان

الإطار القانوني والتشريعي:

في إطار عملية الانتقال نحو الحوكمة. فقد تم إصدار القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٦ بشأن ديوان المحاسبة، وقد أسس هذا القانون لدور جديد للديوان بما يحقق التطلعات بخصوص دعمه لمجهود التنمية الذي تشهده الدولة؛ حيث تم التأسيس لأنواع جديدة من الرقابة كالرقابة على الأداء والرقابة على المشاريع، فضلا عن خلق بيئة تواصل وتفاعل أفضل مع الجهات الخاضعة والأطراف الأخرى ذات المصلحة.

وإلحاقا لهذا القانون تم أيضا إصدار القرار الأميري رقم (٧) لسنة ٢٠١٧ يتعلق بالهيكل التنظيمي لديوان المحاسبة، ويهدف هذا الهيكل لتعزيز مستوى الحوكمة بالديوان؛ حيث تم استحداث وظيفة مساعد للرئيس منها ثلاث وظائف رقابية وأخرى مكلفة بالخدمات المساندة، كما تم استحداث ادارات جديدة من أهمها إدارة المخاطر والجودة وإدارة الاتصال بالإضافة للإدارات الرقابية. وفي سياق تطبيق هذا القرار تم إصدار قرار رئيس ديوان المحاسبة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٧ بإنشاء أقسام إدارية في الوحدات الإدارية التي يتألف منها ديوان المحاسبة، وتعيين اختصاصاتها، وبالتالي فقد تم العمل على تفعيل جميع الأدوار والاختصاصات التي نص عليها القانون الجديد للديوان.

تبع ذلك تعيين عدد هام من الموظفين الجدد الرقابيين والإداريين من الكوادر المؤهلة.

بموجب لائحة شؤون موظفي ديوان المحاسبة والتي صدرت في شهر فبراير لسنة ٢٠١٧، الهدف من ذلك كله خلق بيئة عمل جيدة تستقطب موظفين جدداً وتحفز على الارتقاء بالأداء.

وبالتالي فقد حرص الديوان على تنفيذ عملية التطوير من خلال بناء منظومة تشريعية متكاملة تكون قادرة على استيعاب متطلبات عملية التطوير وتعزز عملية حوكمة الديوان.

الإطار المهني:

باشر ديوان المحاسبة مؤخرا إلى تطوير أدلة السياسات والإجراءات لكافة الوحدات التنظيمية في الديوان بما يواكب متطلبات الهيكل التنظيمي المحدث والإسهام في الارتقاء بالأداء المؤسسي.

وفي هذا السياق يتم العمل حاليا على وضع سياسات وإجراءات تنظم الجانب الفني والإداري لعمل كل إدارة، وتساهم في تقييم أداء الإدارات والأفراد، كما سيتم العمل على مراجعتها وتحديثها بما يتماشى مع الهيكل التنظيمي المعتمد.

وقد تبنى الديوان منهجيات وممارسات رائدة في مجال التدقيق والمراجعة من خلال اعداد منهجيات تدقيق للأنشطة والمجالات الرقابية الرئيسة التي يمارسها الديوان، وبما يخدم الرؤية والاهداف الرئيسة التي يصبو إلى تحقيقها من عملية التطوير، وقد شملت تلك المنهجيات ما يلي:

- تطوير منهجية تدقيق شاملة وموحدة لجميع الادارات والاقسام الرقابية، بحيث تكون مرجعية كاملة للمبادئ والمنهجيات المتخصصة والمعايير الأساسية، تُمكّن من تطبيق إطار موحد لإدارة مهمات التدقيق بأسلوب يضمن تحقيق مستويات جودة عالية ومعيارية، وبشكل متواصل، اضافة إلى توفير التوجيهات والأدوات والممكنات لإدارة عملية التدقيق من قبل الموظفين، والتي تضمن بدروها الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق.
- إعداد منهجيات تدقيق تفصيلية للمجالات والانشطة الرقابية التي يمارسها الديوان تحتوي كل منها على الإطار العام لعملية التدقيق والرقابة، والسياسات وإجراءات العمل التفصيلية الخاصة بكل منها، والتي تعتمد على المنهجية الشاملة، اضافة إلى البرامج التفصيلية، وقد اقتصرت المنهجيات حاليا على الجوانب التالية:

في مجال الفحص المالي	في مجال تدقيق البيانات المالية
تدقيق الحساب الختامي للدولة	التدقيق المالي للقطاع الحكومي
الرقابة على الالتزام	الرقابة على الأداء
الرقابة على المشروعات الرأسمالية	الرقابة على تكنولوجيا المعلومات
تقييم نشاط التدقيق الداخلي بالجهات الخاضعة	تدقيق عمليات الاحتيال

مؤخرا عمد الديوان إلى تنفيذ مهام تجريبية وتقييم النتائج وإجراء اي تصحيح لازم للمنهجيات والبرامج قبل اعتمادها بشكل نهائي، وتعميمها على الموظفين ودراسة المخرجات المطورة بعد اعتمادها، وتدريبهم عليها.

كما سيعمل الديوان مستقبلا على إعداد وتنفيذ خطة تعاون مع المنظمات العالمية والإقليمية المصدرة للمعايير الدولية ومتابعة الاستفادة من تلك المعايير وتطبيقها.

الاستنتاجات

من خلال العرض السابق ومن خلال تقييم فرضيات الدراسة فقد توصل الدارس إلى الاستنتاجات التالية:

١. يعتبر نشاط ديوان المحاسبة من الأنشطة الداعمة للحوكمة الوطنية الرشيدة كون المراجعين يمثلون قيمة إضافية كبيرة في دعم نشاط المؤسسات والشركات والجهات الحكومية الخاضعة لرقابتها.

٢. ان وظيفة مراجع ديوان المحاسبة في التحقق من سلامة بيئة الرقابة الداخلية داخل الجهات تعتبر من العناصر الداعمة والمحسنة للحوكمة الوطنية الرشيدة.

٣. إن لديوان المحاسبة دور في إعادة الثقة في التقارير المالية الصادرة كونه يستطيع بما يوفره من تأكيدات إضافة المصداقية على التقارير والقوائم المالية المنشورة لخدمة المجتمع الذي يطلب مصداقية التقارير الصادرة عن القوائم المالية، إضافة إلى التطلع إلى جودة الخدمات من ناحية موثوقية المعلومات المالية وغير المالية والتصرفات الإدارية وبالتالي ستكون داعمة للحوكمة.

٤. هناك أنشطة أساسية للحوكمة الوطنية الرشيدة تعتبر من صلب عمل ديوان المحاسبة وخاصة ما يتعلق بتقدير المخاطر والتأكيدات بخصوص وجود الضوابط الرقابية الداخلية في الجهات الخاضعة للرقابة.

٥. قد يصعب تطبيق الحوكمة والسبب ليس في القوانين ولكن لنقص في خبرات القائمين على تطبيق القوانين والأخلاقيات وهي أمور لا يمكن إلزام الغير بها لأنها تعتبر من المكتسبات الشخصية النابعة من عوامل اجتماعية يحكمها الدين والتربية والمجتمع المحيط، وان أردنا إنجاح أي قانون فما علينا بكل بساطة سوى اختيار الأشخاص النزيهين والكفوئين ووضعهم في المكان المناسب.

٦. الحوكمة الوطنية الرشيدة والأمن الوطني هما الهدف المشترك للحكومة والمواطنين في جميع أنحاء العالم، ويشكلان مهمة مشتركة لجميع الأجهزة العليا للرقابة المالية.

٧. وفي الوقت الحاضر، مع تطور العولمة الاقتصادية من حيث العمق، زادت حدة القضايا العالمية مثل – تغير المناخ، وأمن الطاقة والموارد، والأمن الاقتصادي، والأمن البيئي، والأمن الغذائي، والصدق والكفاءة الحكومية، والجهود المبذولة لمكافحة الفساد، مما يطرح متطلبات أعلي بالنسبة للأجهزة العليا

للرقابة المالية ويجعلها تتصدى لتحديات جديدة. أعتقد أن التحدي الأكبر، بالنسبة للجميع، يتمثل في تعزيز وخدمة الحوكمة الوطنية الرشيدة.

٨. تفترض حقبة التنمية الجديدة في دولة قطر هذه دورا متزايد الأهمية في الحوكمة الوطنية فإنها تدعو ديوان المحاسبة إلى التعميق المستمر بمهام المراجعة.

٩. وباعتبار ديوان المحاسبة قوة حيوية في الدولة تهدف إلى دعم سيادة القانون فإنها تؤدي دورا حاسما في تعزيز كفاءة الحكومة، والنهوض بإدارة نظيفة والحفاظ على الأمن الوطني وتحسين معيشة المواطنين، بالرغم من وجود تقييدات على ديوان المحاسبة فيما يتعلق بتوجيه أفكاره، ومناهجه، وتأثيراته من أجل تلبية كافة احتياجات الحوكمة الوطنية الرشيدة.

١٠. العقبة الكبيرة في ممارسة ديوان المحاسبة دوره الكامل في تعزيز الحوكمة الوطنية الرشيدة في الجهات الخاضعة لرقابته تتمثل في كون غالبية الفنيين هم من العناصر الشابة والتي تحتاج إلى الكثير من التدريب والمعرفة والعناية المهنية.

التوصيات:

١. حث الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق الحوكمة الوطنية الرشيدة على التعاون والمساندة؛ بما يكفل سرعة تحقيق الأهداف المرجوة من تلك التشريعات.

٢. استكمال إصدار القوانين والتشريعات الجديدة المتعلقة بالحوكمة الوطنية الرشيدة وعدم الاعتماد على التعاميم والتعليمات التي تصدر من حين لآخر ولا تكوّن في مجموعها إطاراً متكاملاً للحوكمة والرقابة عليها.

٣. التأكيد على أهمية الحوكمة للحفاظ على أصول الدولة والتزاماتها المقومة مالياً، وتتمكن من استخدام الموارد المتاحة للجهات المختلفة بفعالية.

٤. العمل على تطوير الموارد البشرية الحالية والاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص وتطوير مهارات وقدرات العاملين في مجال الحوكمة الوطنية الرشيدة في جميع الأجهزة الحكومية والمؤسسات والشركات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة، والدعوة إلى البدء بتطبيق الحوكمة على بعض الجهات الحكومية التي لديها الإمكانيات والكوادر المتخصصة للقيام بهذه المهمة.

٥ . أهمية منح ديوان المحاسبة الاستقلالية المالية والإدارية الكاملة لضمان توفير القيم والمبادئ الأساسية للرقابة وتوفير الأدوات اللازمة لقيامه بالمحافظة على دوره في تعزيز الحوكمة الوطنية الرشيدة .

٦ . أهمية إعادة النظر في التشريعات والقوانين الخاصة بمهام اختصاصات ديوان المحاسبة في ضوء المتغيرات والمستجدات الجديدة في أنظمة الرقابة ليشمل رقابة ودعم الحوكمة .

٧ . التأكيد على أهمية إنشاء وحدات التدقيق الداخلي في جميع الأجهزة الحكومية وربطها بالسلطة العليا لتحقيق أكبر قدر من المسئولية وتوضيح دورها وصلاحيتها بالنسبة للإدارات الأخرى والعمل على تدعيم تلك الوحدات بالمدققين المؤهلين علمياً وعملياً للقيام بهذا العمل الهام، والعمل باستمرار على رفع كفاءتهم المهنية من خلال التدريب والتعليم المستمر، وكذلك المحافظة على حياديتهم وموضوعيتهم الضرورية اللازمة لأداء عملهم، وضرورة التكامل والتعاون مع ديوان المحاسبة لتحسن الأداء .

٨ . أهمية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بالحوكمة الوطنية الرشيدة في قطر والجمعيات والهيئات المحاسبية المهنية والعلمية من أجل نشر الوعي وتقديم اقتراحات جادة تساعد تلك الجهات للقيام بدورها في تعزيز الحوكمة .

٩ . التأكيد على إقامة ندوات لمناقشة موضوعات الحوكمة الوطنية الرشيدة في دولة قطر ودعوة الجهات المعنية للمشاركة في هذه الندوة .

١٠ .دعوة الباحثين والمتخصصين في مجال الحوكمة لإجراء المزيد من الدراسات من أجل تقييم مستوى تطبيق الحوكمة حالياً في قطر والتعرف على نقاط القوة والضعف بها واقتراح الحلول المناسبة ومجالات تعزيز الحوكمة .

المراجع العربية

المعايير والارشادات والقوانين والقرارات

٥. إعلان الانتوساي في ليما (المعيار الدولي ١) .

٦. المعيار رقم، ISSAI 12 – قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة .

٧. المعيار الدولي للتدقيق رقم ٢٦٥ أبريل 2009، IFAC، التواصل بشأن أوجه القصور في الرقابة الداخلية مع الجهات ذات العلاقة بالحوكمة والإدارة .

٨. المعيار الدولي للتدقيق رقم ٢٦٠ أبريل 2009، IFAC، التواصل مع الجهات التي لها علاقة بالحوكمة .

٩. معيار الانتوساي رقم ١٢٦٥، إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة والإدارة عن جوانب النقص في الرقابة الداخلية، WWW.ISSAI.ORG

١٠. معيار الانتوساي رقم ٩١٦٠ مجموعة عمل الانتوساي المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال مسودة دليل تعزيز الحوكمة الرشيدة للموجودات العامة مبادئ ارشادية لأغراض التطبيق،٢٠١٦ .

١١. تعزيز الأجهزة العليا للرقابة المالية والحاسبة: دليل تحسين الأداء ــ لجنة بناء القدرات – ديسمبر ٢٠١٨ .

١٢. الخطة الاستراتيجية لديوان المحاسبة ٢٠١٩ – ٢٠٢٣ .

١٣. دليل وصف وتصنيف وترتيب الوظائف بالديوان الصادر بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٨ والمعدل بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٩ .

١٤. دليل اطار الإصدارات المهنية للانتوساي، اعداد إدارة التعاون الدولي، ٢٠١٩، http://www.arabosai.org/upload/1562754440.pdf .

١٥. دليل الانتوساي للحوكمة الرشيدة ٩١٠٠ المعنون (إرشادات حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع العام)، ٢٠١٠ .

١٦. لائحة شؤون الموظفين الصادرة بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٧ .

١٧. القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٦ بشأن ديوان المحاسبة.

١٨. القانون المدني الصادر بالقانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٤، دولة قطر، الجريدة الرسمية.

١٩. قانون مركز قطر للمال الصادر بالقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥، وتعديلاته، دولة قطر.

٢٠. قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية الصادر بالقانون (١٣) لسنة ٢٠١٢، دولة قطر، الجريدة الرسمية.

٢١. قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، وتعديلاته، دولة قطر، الجريدة الرسمية.

٢٢. قرار رئيس ديوان المحاسبة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٧ بإنشاء أقسام إدارية في الوحدات الإدارية التي يتألف منها ديوان المحاسبة

٢٣. قرار أميري رقم (٧) لسنة ٢٠١٧ يتعلق بالهيكل التنظيمي لديوان المحاسبة،

٢٤. قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨، دولة قطر.

٢٥. قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٣) لسنة ٢٠١٠، بإصدار نظام طرح وإدراج الأوراق المالية بهيئة قطر للأوراق المالية، دولة قطر.

الكتب والدراسات

٢٢. أجوان البحر وأريج المجلي، دور ديوان المحاسبة في الرقابة على الحوكمة بالجهات المشمولة برقابته، ديوان المحاسبة الكويتي،٢٠١٦ .

٢٣. د. أيمن فتحي الغباري، آليات الأجهزة العليا للرقابة في دعم الحوكمة الوطنية،٢٠١٦، https://drayman.net/

٢٤. د. باسم ملحم ود. بسام الطراونة، الوسيط في شرح قانون الشركات التجارية القطري، ٢٠١٥

٢٥. د. سلامة عبدالصانع علم الدين، دور الرقابة في حوكمة الشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦ .

٢٦. د. محمد عبدالعزيز الخليفي ود. محمد أبو الفرج ود. المعتصم بالله الغرباني، عمليات البنوك وفقا لقانون التجارة القطري رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦، مصرف قطر المركزي، ٢٠١٥، الدوحة.

٢٧. د. محمد علي سويلم، حوكمة الشركات في الأنظمة العربية، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠١٠ .

٢٨. د. ياسين الشاذلي، الوجيز في شرح قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، ٢٠١٧، Lexis Nexis، الدوحة.

٢٩. د. علي حسين الدوغجي، فاعلية التدقيق الداخلي والخارجي في دعم حوكمة الشركات،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.٢٠٠٩، https://www.researchgate.net/

٣٠. د. ناصر عبدالحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، ٢٠١٤ .

٣١. سني إسماعيل، دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في تعزيز وخدمة الحوكمة الرشيدة، مجلة الرقابة المالية، عدد ٧٢، حزيران ٢٠١٨ .

٣٢. محمد نادر احمد مرعي، حوكمة الشركات العائلية في دولة قطر، التحديات والبدائل، جامعة قطر، كلية القانون، رسالة ماجستير، ٢٠١٧، الدوحة.

٣٣. مشاريع التطوير في المجال المهني، ورقة عمل مقدمة للندوة المصاحبة للجمعية العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) المنعقد في الدوحة، ٢٠١٩، ديوان المحاسبة، الدوحة.

٣٤. مشاريع التطوير في المجال المؤسسي والتنظيمي، ورقة عمل مقدمة للندوة المصاحبة للجمعية العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) المنعقد في الدوحة، ٢٠١٩، ديوان المحاسبة، الدوحة.

٣٥. تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: تجارب وحلول، مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات – فبراير ٢٠١١.

٣٦. المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكم الشركات المملوكة للدولة، ٢٠١٥، رابط

المراجع الأجنبية:

37. Arens A. , and Elder B. "Auditing & Assurance Services, 11th Edition, New Jersey, Prentice Hall 2006
38. Beasley, M.S., J.V., Carcello and D. R. Herman son" Lessons from fraud SEC case: Top 10 Audit Deficiencies. The Journal of Accountancy 191 April 2001
39. Catherine, R. Corporate Governance in Europe 2007, www.heidrick.com
40. Davis, G. F. "The Significance of Board Interlocks for Corporate Governance. Corporate Governance. 4 July 1996
41. Duffy, M. N. Corporate Governance and Client Investing, Journal of Accountancy Nov 21, 2006
42. Hillison, W, Fennema, M. G, Tina, D. and Phillip, Z., "Changing Corporate Culture, Journal of Accountancy, March 2004
43. (IIA) The Institute of Internal Auditor" Standards for the Professional Practice of Internal Auditor 1997, WWW.theiia.Org
44. (IIA) The Institute of Internal Auditor "Code of Ethics" Altamont springs Florida 2000, WWW.theiia.Org.
9. (IIA) The Institute of Internal Auditor "Standard for the Professional Practices of Internal Auditing: Florida 2003, WWW.theiia.Org

هدية العدد: كتاب – مفاهيم المحاسبة المالية للزكاة ومعاييرها

لمؤلفه: د. محمد مروان شموط

رابط التحميل

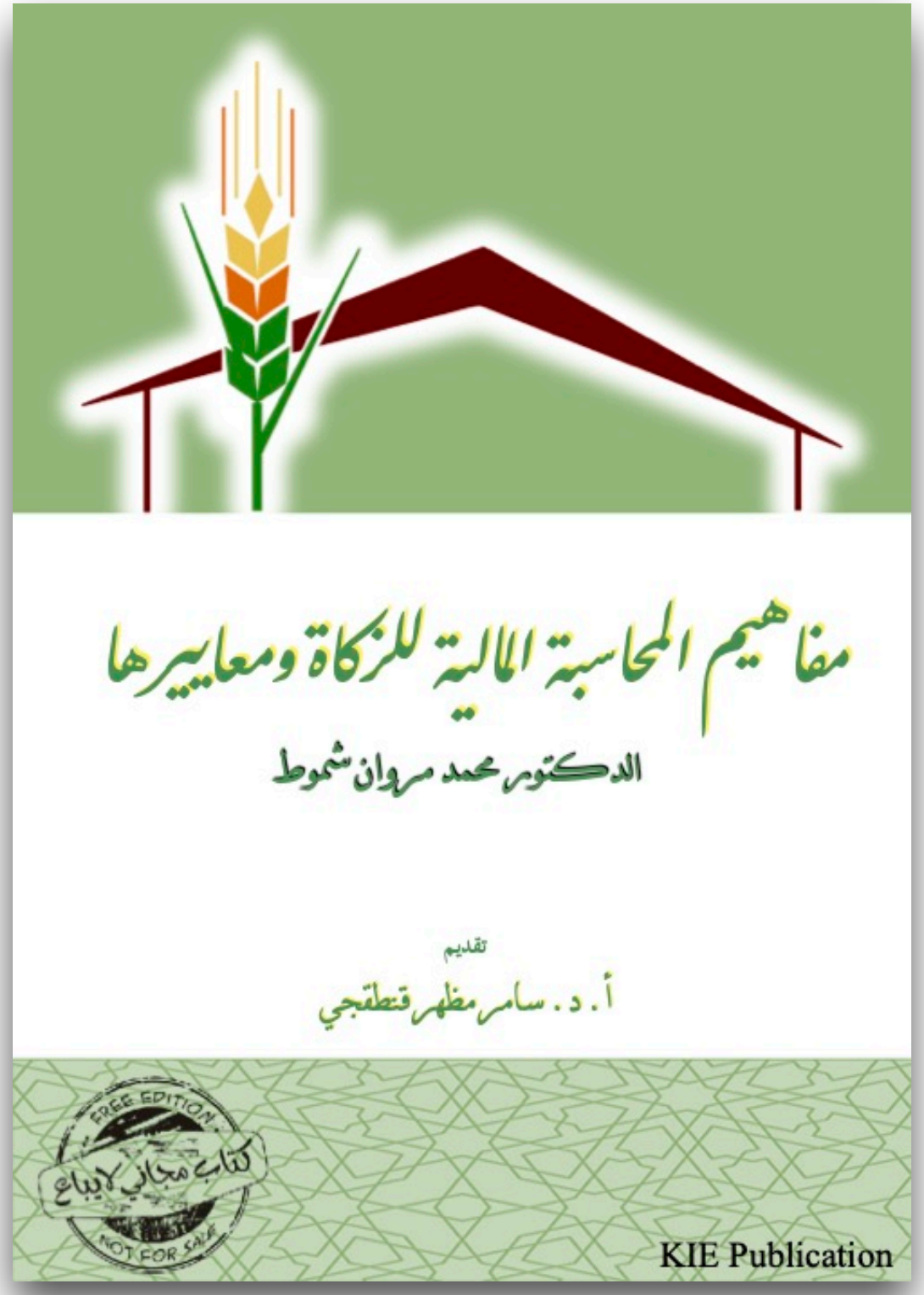

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

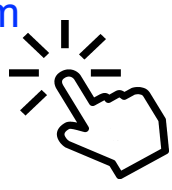

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

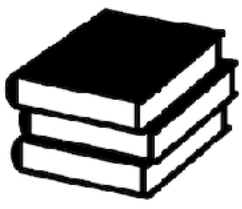

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

Global Islamic Economics Magazine

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

giem.kantakji.com